دن تعالى في ملك افقر عبادى
الله الوهاب احمد بن
خطاعفى عنها
امين سنه ١٠١٥

في ملك افقر عبا
احمد بن محمد بن
عف عنهما و

احمد بن محمد ابن ا

احمد بن محمد بن احط ١٠١٥

هر بر تعريف ايجون جنس كرك
افراد نه اغيار نه شامل اولى
ثانيا فصل كرك افراد نه جامع
اولى اغيار نه مانع اولى

وقف

المصنف ظاهر في نحو ضربت زيدا فانه المجموع كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه يرجع في ان
الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام الميد ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بمجرد الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة
قيده بقيد في بعض الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام
عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اثنين
احديهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض
النسخ او في فعل واسم فان اتركيب اثنا اي العقلي ينزل الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة
اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة منها من جنسين
اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في ضمن اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل
والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان
مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو ازيد
بتقدير اراد عوازيد افلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعوا اي الاسم دال اي كلمة دلت على معنى كان في نفسه
اي في نفس دال يعني الكلمة فذكر الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف

قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجملة الواقعة من غير قيد بخبرية وكانه قيد بها لان الانشائية خبرية
لا تقع خبرا والواقعة خبرا نحو زيد اضربه في تأويل زيد مضروب وحقه اضربه وبهذه
النكتة اندفع ما قيل من ان الكلام لا تقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة لا تقدر
اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلقا لخبر

قوله كما ان الزمان معقول الاولى معلوم والا يذهب عليك تفاوت بين الشيء والشيء به بان القائم بذاته يصير
قائما جبرا والقائم جبرا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك فانه لا يصير مدركا بنفسه ابدا والمدرك ينعكس
فيصير مدركا قصدا وبالعكس

الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه راجع الى معنى اي ما
دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج
لذلك قيل للحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار تعلقه
لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه ومعقول
هو مدرك تبعا والة الملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا
اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في
ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو هذا الاعتبار
يدل لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه
ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في
نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والعبرة
مثلا وجعله الة للتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان
يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة
على متعلقه بخصوصيته ولا ان يدل عليه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى
كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث انها
اي الجزئيات حالات يتعلقانها والآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي لا يتعقل
قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصح ايضا ان يكون محكوما
عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا يصح ان تكون محكوما

قوله وكون عبارة المفسر عبارة الخ . اقول اشار بقوله الظاهر من تفسير العبارة الى جواز ان يكون العبارة والمعنى الاول الا ان الاول ادق وابلغ وكذا قوله وجه قريب بل القريب وسيوضح المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل والحرفية اقرب والاسمية ادق فهو اذن قريب

قوله يدل على زمان معين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمن قد عرفت ان القدر المشترك لا يدل الا بالعرض فلا يدل الا على زمان ما واحد

حسام الدين رحمه الله عليه

عليها او بها اذ لابد في كل واحد منهما ان يكون بحيث لو قصد اليه امكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل لابد كر متعلقا بها لا يكون الا بالاحضار اجمالا وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة عدم استقلاله بها بل احتياجه الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى اعدم سبوقيتها ما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم ان قطع بعض الهم هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يخل حذف الاسم جميعا ولاحد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق تحت وقدام وخلف وغيرها لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقها اجمالا وتتعامر عن حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باحتياجها في مفهوميتها اضافة الى متعلقاتها الخصوصة لان الغرض من ضمها الى ذكرها انما هو تفهم هذه الخصوصيات لاجل فهم اصل المعنى نزلت الدالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فزيد داخله في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد

الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن بيع احد الازمنة الثلثة

في الفهم عن اللفظ الدالة عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان الفعل فيه صريحا نحو ويه زيدا فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوفات مصدر قوقى وعن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو اما لك زيدا وعليك زيدا فليس لشئ منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عند الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لا تتوان عنايتها به بحسب اصل الوضع وخرج عند المضارع ايضا فانه على قد اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمن ما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وبين الدلالة بين الارادة وللمانع من حد الاسم ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فنقول ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التصغير على انه ذكره بعض منها وهي جمع حاشة وحاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما في حاشة له كالكاتب بالقوة للانسان وغيره شاملة لكاتب بالفعل او قريب خواص الاسم دخول الالام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف كان شاملا لليم مثل قوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر وكذا لم يتعرض له

لعدم شهرته وفي اختياره الاتم اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى ان اداة التعريف هي الهمزة المفتوحة
وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول
حرف التعريف بالاسم لانه ليتعين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف انما يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لامطابقة
وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل
الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر انواع الجمل المذكورة
هنا وانما دخل الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا يختص بالاسم لانه لاقتضاء معنى الفعل الا الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم لينفي معنى الفعل اليه وانما الاضافة اللفظية التي وقع للمعنوية فينبغي
ان لا يخالف الاصل ان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او ينبه عليه
بهم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين اقسامه الاثنين والترنم وسيجيء اقرارها
انشاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر به اختصاص ما عدا التنوين
الترنم به وحجة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو الرفع
عطفا على الدخول لا على دخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول واللحوق
بالآخر وكلاهما متفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا
اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط او اصل

قوله اي الاسم المقرون بهذا الاعتبار ورود مبنى الاصل على التعريف لم يشبه مبنى الاصل مناسبة
موجبة للبناء والا كان مبنيا بالمشابهة لا بالاضافة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا يخرج بتفسير التركيب
بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد
وللهداية اليه قرينة

سندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتنكير
والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا
اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا باول المصدر اي يوم
نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا يتحقق بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
اولا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل
هو المعرب واعداده اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبنى الاصل فالمعرب الذكر او
قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل نحو
زيد وقائم وهو لا في قولك زيد قائم وقام مولاه بخلاف ما ليس مركبا صلا من الاسماء
المعدودة نحو الفا تا زيد عمرو وبكر بخلافها هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه
عامله كالكلام في فلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المحققين الذي لم يشبه
اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنى الاصل اي المبنى الذي هو الاصل
في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج
مثل هو لا في مثل قام هو لا لكونه مشابها للمبنى الاصلي كما ذكره في بابه ان شاء الله تعالى
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة الغير المشابهة المذكورة معربة
وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت وانما ذلك لا يحصل الا
باجراء الاعراب عليه بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة تجردها

لصلاحية لاستحقاق الاعراب بدون التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر
واعتبار المع مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما
وجود الاعراب بالفعل في كل اسم معرب فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة
وبني حرية واما عدد الاضعاف والمشهور عند الجمهور من العرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تتبع علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب ان يتبع
لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف احكامها كذلك يستغني عن النحو
ولا فايدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة العرب مثلا ان
يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليصل آخره بما يختلف اخره بما يناسبه متقدمة
على معرفة انه مما يختلف اخره ولو كان معرفة المتقدمة حاصلة مع معرفة هذا الاختلاف ويجب
به وجب ان يجب قبلا ولا بانه مما يختلف اخره فيلزم ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء
على نفسه فينبغي ان يعرف ولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه
كانه المعنى وحكمه اي من جملة احكام المعرب والاثر المترتب عليه من حيث هو معرب
ان يختلف اخره اي الحرف الاخير هو اخر المعرب فالمراد بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحروف وصفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحركة اختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
في العمل بان يعمل بعض منها خلافا لبعض الآخر وانما خصصنا الاختلاف بكونه في العمل
ليخرج نحو قولنا انه يدل مضروب وانى ضربته زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في
زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والخبرية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه
لفظا وتقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف

اختلافا لفظيا او تقديريا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء
الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف التقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا
اليه فلا يتنقض مثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى ومجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في اواخرها حقيقة بل حكما فان فتحة
احمد بعد الباء سبب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الكلام في الفتحة والياء فاخر
المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة **فان قلت** لا يتحقق الاختلاف
لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذ تركيب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل
مع عامل ما ابتداء وترتيب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت
هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر ولم يدخل احد الحكمين في الاخر لانتفاء
فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب اي حركة او حرف اختلف اخره
اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة اي تلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الحركة
او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها اخرجا بالسببية المفهومة
من قوله به فان المتبادر من السبب المقرب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبقيد الحيثية خرج نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه
الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل آخر المتكلم وبقيد التعدد
تم حد الاعراب جمعا ومنعا ثم المراد ان به على اختلاف وضع الاعراب فضمير
اليه قوله لدل على المعاني المعتورة عليه كانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من

تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في البيت متعلق بمحذوف خبر عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه يجيء عن الفهم غاية البعد فالام تتعلق بقوله اختلف اخوه
يعني اختلفا خلافا ليدل الاختلاف وما به اختلاف على المعاني في يعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعنوية على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تعيين مثل معنى
الورود والاستيلاء يقال اعتور والشيء تعاوروه اذا تناولوه اي اخذ جماعة واحد
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فانه اذا دل المعاني
المتقضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة للمنافاة ينبغي ان يكون علامات
لذلك فوقع بسببها اختلاف في اخره فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني
ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الكلام
المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من
اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية الاعراب ومن عربت معدته اذا فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض
المعاني ببعض وانواعه اي انواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الاسماء الثلثة
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الفتحة والضمة
والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اي علامة الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
بالفاعل ابتداء كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة

اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق
اليآء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل القليل والنصب خفيف
والمفاعيل اكثر لانها ستة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير
الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما يقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي
معنى من المعاني المعنوية على المعرب للمقتضية للاعراب فمثل جاء زيد جاء عامل اذ به يحصل
معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به يحصل
معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به يحصل
معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالجمع المنصرف اي الاسم المفرد الذي
لم يكن مجموعا ولا مثنى ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم
يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من اجدها ان الاعراب اما ان يكون بالحركة والاعراب فيها بالحركة واذا كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في الاحوال الثلث فالاعراب فيها
بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية والمعنى قد
فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني
طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المونث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز عن المكسر
فانه قد يعلم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع
على وتيرة الاصل الذي هو الجمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء

ذكره مثل جاءتني سلمات ورايت سلمات ومررت بسلمات غير المنصرف الفتحة رفعه
والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره ونحو جاءني احمد ورايت احمد
ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها
فلا يضاف لا اليها وحموك الحمن التي المذكر الذي يستحيي من ذكره كالعورة والفضائح
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك
وصاحوف واوي لامها اذا اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون لانه اوين اذا صار
ذو وانما اضيف الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس
فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا واليا جرا الكل مطلقا بالحال كما
سكيرة اذ مصغرها معربة للحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وموحدة المشنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع والف لم يصح بحدين
القيدين الاخفاء بالامثلة مضافة لا لها اذا كانت كذلك وموحدة ولم يكن مضافة اصلا
فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير
يا المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كباقي الاسماء المضافة اليها ولم يكن
في هذا الشرط بالمثال المذكور يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف والواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر
السالم بالحروف اراد وا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك ليكون بينهما وبين
الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع
ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى
في كون معانيها منبئة عن عقد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب

حما بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب
اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما لحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه
مع كلا مضافا اي الى الكون كلا وكلتا الى مضمر وانما قيدنا بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
ورجع فيه كلا الاعتبارين اذا اضيف الى الظاهر الذي هو الاصل وجانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط
بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي يبدا
بالنون اعرب بالحروف التي هي الفروع نحو جاءني كلانا ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحق بها ما الف
رفعا واليا المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع
بالواو والنون وما الحق به هو جمع ذو ولا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
المسمى وهو ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة
والا لجاز اطلاق عشرين على ثلاثين لانه ثلثة مقادير العشرة وعلى هذا القياس البواقي
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في المجموع بالواو رفعا واليا
نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى وما لحقانه والجمع مع ملحقاته بالحروف لافتراق
الواحد وفي آخرها حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان
يجعل ذلك الحرف اعرابيا ليكون اعرابها وغير اعرابه كالمتضايفين له لان الاعراب

بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابها بالحرف وكان حروف الاعراب ثلاثة
واعرابها ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف
الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي
المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع
المتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالالف حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان
نحو ما قبل الالف في التثنية تحتة الفتحة وكثيرة التثنية وكسروه في الجمع لقلة الكسرة
وقلة الجمع وجعلوا النصب على الجر لاعلى الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة
في الكلام والمارغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما الخ شرع في
بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشار اليهما والا لم يبق الا اللفظي ما عداه
فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تقدر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في لفظه وذلك فالحركة التي على الحرف الذي هو محل الاعراب قابلة للحركة الاعرابية وكان
المعرب بالحركة المضاف اليه الكلم نحو علي فانه اشتغل ما قبل الكلم بالكسرة للمناسبة قبل
دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة تنوي بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فاذهب اليه
بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة يقتضي غير مبني مطلقا اي في الاحوال الثلثة يعني كون
الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص بعضها
او استثقل عطف على تقدير اي تقدير الاعراب فيما تقدر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب
في لفظه وذلك فان محل الاعراب قابلة للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا
على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالقاء الساكنين

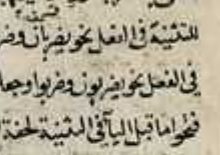

اشير الى قسمة اليها وكان التقدير يا اخل بجه

وكما في اسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كقولك العصا بالتنوين فان الالف مقصورة في الصورتين بخلاف بقية الحركة صحيح

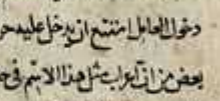

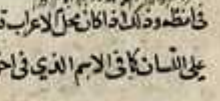

كقاض او غير محذوف كالمرامي رحا وجوا ي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض
يعني تقدير الاعراب لاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رضا يعني
تقدير الاعراب في نحو مسلمي فان اصله مسلمي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق ساكن فانقلب الواو ياء وادغمت ياء في ياء وكسر ما قبل الياء فلم تبق
علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي
النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حيثيتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد
يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل اخي ابو القوم ورايت ابا القوم
ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب في اللفظ بالتقاء الساكنين لم يتوالاعراب
لفظا بل صار تقديريا والملفوظ اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر اتقدير
فيه الاعراب واستثقل والمذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف فكان غير المنصرف
اقل من المنصرف وبمعرفة يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير
المنصرف والكلي يعرفه فقال الـ غير المنصرف اي اسم معرب فيه علتان فرعيتان او
واستجماع شرائطهما فيما ذكره من علل التسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع
تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام كائنين العلتين بان تؤثر علة وحدها تاثيرهما
وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لكل واحد حتى
يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين من

الواو واليم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف وزنه فعل وهذا القول تقريب قوله زايدة منصوب على انه حال اذ المعنى ومنع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعتبر صحبتها الالف والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزيادة او اريد بزيادة الف قبل النون اثرها فيما في وصف الزيادة وتقدمه عليهما في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اثرهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي فان العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدة والقول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب من المذاهب الثلاثة ثم ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث وزينب مثال المعرفة وفي ازادر زينب مثال للمعرفة بعد الطلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال العجمة ومساجد مثال الجمع ومعدي كرب مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال الوزن الفعل وحكم اي حكم غير المنصرف والاحق المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث انه ويباين النسبة الى

الاسم احدهما انتقاره الى فاعل واخراهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان كل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم شخاية والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية والاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصيل ويجوز اي لا يمنع سواء كان ضروريا او غير ضروري فرقة اي جعله في حكم المنصرف باد خال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عندكم لم يات فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وباد خال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي الضمير في صرفه راجع الى الحكم المفهوم من قوله ونزل الشعرا ورعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعدد ذكرا نعم ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو خفف نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة فالحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعرا واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله

عطوف رؤف من بنى احمد لانه لو قال يا احمد لا يحل بالوزن ولكنه يحل بالقافية قال
حرف الروى فى سايرالابيات الدال المكسورة والمناسب اى وجوز صرف غير المنصرف
ليحصل بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم وان لم يصل الى حد
الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى بعده
اعنى اغلالا لانه لو قاله سلاسلا واغلالا امتنع المجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف
الذى صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام
العلتين من العلل التسع علتان ذكرتهما ان قام كل واحد منهما مقام علتين الكاروضما
احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة
كالكالب والسانور وانا عيم او حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث اى لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو ألف
التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما لخيلى وعمرا لانهما لازمتان للكلمة
وضعا لا يفارقانها اصلا فلا يقال فى جبلى جبل ولا فى حمراء حمر فيحصل لزومهما للكلمة بمنزلة
تانيثها خصوصا التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع
فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض كالاضافة مثلا لم يفوت
اللزوم الوضعى فالعدل لما كان مصدره مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا خروجه اى خروج
الاسم اى كونه خارجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
فاضاف الصيغة الى ضمير الاسم خرج المشتقات كلها وان المبادر من خروجه عن
صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع فى الصورة فقط فلا

ينتقض بما حذف عينه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان
المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى
صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة
تحت اصل وقاعدة كانت الاولى داخلة تحته خرجت عنه بالتغييرات القياسية
واما المغيرات الشاذة فلا تسلم انها مخرجة عن الصيغ فان الظاهر ان مثل قوس
وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما يوهم القياس فيها اعنى اقواسا وانيابا بل
انما جمع القوس والناب ابتداء على قوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما
اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد يجوز
بعضهم تعريف الشئ بما يوهم منه اذا كان المقصود تمييزه عما عداه فيمكن ان يقال المقصود
ههنا تمييز العدل عن سايرالعلل اعنى كل ما عداه فحيث يحصل تعريفه بهذا التمييز
لا بأس بكونه اعم فلا حاجة الى تصحيح هذا التعريف الى ما ذكر بتلك الكلمات واعلم
انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا الاثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار
الا العدل فاعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير
منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل
للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون
اعتبار ذلك الاخراج فى بعض تلك الامثلة بوجد ليل غير منع الصرف على وجود
الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لا دليل غير منع الصرف
فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى

والتقديري انما هو باعتبار كونه ذلك لاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج
المعدول عن ذلك لاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا
قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا كون لفظهما
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جائني القوم ثلثة
لمثله معلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى وربع ومربع بالاخلاف وفيما وراءهما الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل
والوصف لان الوصفية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث
ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم
تفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم
التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي
عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من واتمام
يذهبوا الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين والبناء او اضافة اخرى
مثلها نحو حينئذ وقبل ايتهم تهم عدي وليس في اخرتي من ذلك فتعين ان
يكون معدولا عن احد الاخرين وجميع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك
كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل نحو احمر
حمراء وان كانت اسما ان يجمع على افعال او افعلوات كاصبع على اصابع او اصبعوات

فاصله اما جمع او جماعي او جموعات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها
تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية
وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواتها احد السببين
وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى اذ كانوا وجوه الشاذة كاثيب
واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالاثياب والاقواس
كيف ولو اعتبر جمعها اولا على اثياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجهة
ولا فائدة للاسم المخرج ليلزم من خلافها الشذوذ فمن اين علم فيها الشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي اخراجا كائنا عن
اصل مقدر مفروض يكون الذاهب الى تقديره وفرضه منع الصرف لاعبوه
كعمر وكذلك زفر فانها لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل
ولم يذكر فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر
وزافر فعدلا عنهما الى عمر وزفر ومثل قطام المعدولة عن قاطمة واراد
بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة
بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في
الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانها مبنية وليس فيها الا سببان
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل
ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما
عداها مما جاء على هذا الوزن معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج

اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظايره لا للتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب
قطام ههنا ليس بمحله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب
منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون فيما نحن فيه
والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء
وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ماخوذة مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد
فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل لعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه
اجريت فيه على النسوة التي من قبيل المعدودات لان الاعداد علم ان معنا
مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وضع عرض له في الاستعمال
لا بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببيته منع الصرف هو الوصف
الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف بعد اشتراطه
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو
الوضع بان يكون وصفه على الوصفية لان عرضه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال لا تبقى معها الوصفية الاصلية وزالت عنه فلا تفيده فان
خرج عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة اسميته على الوصفية ومعنى

العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام
هنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون فيما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ماخوذة مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل لعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه اجريت فيه على النسوة التي من قبيل المعدودات لان الاعداد علم ان معنا مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وضع عرض له في الاستعمال لا بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببيته منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف بعد اشتراطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وصفه على الوصفية لان عرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال لا تبقى معها الوصفية الاصلية وزالت عنه فلا تفيده فان خرج عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة اسميته على الوصفية ومعنى

راجيل العلة في ذلك على نوع وصفيته لتوهم اشتقاقه من الحال ووجه ضعف منع الصرف في هذه
الاسماء عدم اللزوم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعنى الوصفية مطلقا بل في الاصل والغالب
الحالي ان الاكثر في الاسم الصرف التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء بالفرق فانه شرط له شرط في سببية منع
العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث ادنى لان الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان
ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك او كالتأنيث
اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الآن بهما فوقا فاضلية التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفي المعنوي شرط لجوازه والبدء في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب
تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة
احرف مثل زينب وتحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر والجهة مثل ماه وجور وانما
اشترط في وجوب تاثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بفقد احد الامور الثلثة عن الحقة
التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وتقول الاولين ظاهر ولكن الجهة لما كان لها في
ثقيل عند العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى استغناء شرط تحتم تاثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة
ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب ممنوع عما للطمقة من طبقات النار وماه وجور
علمين لبلدتين ممتنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة
واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الجهة فان سمي بها اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرط في سببية منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث تايم مقامها فقوم وهو مؤنث معنوي سمي بها عبد
معناه الجنس اذا سمي به رجل مصروف لان التأنيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه
والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سمي بها عبد باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به
رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التأنيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انفتاح ما
قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة عند عقرب فانك اذا صغرت
يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل يمنع صرفه للعلمية
والتأنيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها

اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية لان يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية
او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية
لان تعريف الحضرات والجهات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما يجعل البعض لان نوعية
التعريف التنكير اظهر من نوعية العلمية لذهبة وهو كون اللفظ موضوعا غير العرب والتأثير هاهنا في ضمن
الشرط شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم اللغة الجهة بان يكون متحققة في
العلم في الجهة حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة الجهة الى العلمية من غير تصرف فيه قبل
النقل كما قالوا فان كان في الجهة اسم جنس حتى به احد دواة القراء الجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب
فكان كان علما في الجهة وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيما شاكل نصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه الجهة
فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بشمال مثلا يمتنع صرفه لعدم علميته في الجهة وشرطها الثاني
احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين
فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الذي ذكرناه اي نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار
لان الجهة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما الثابت فان
له علامة مقدرة يظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فيجوز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا
فان قلت قد اعتبرت الجهة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم تعتبرهما هنا قلنا اعتبارها
فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بدار بكر
وابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح وهذا
قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى
واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح لوط لخفتها وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال ان العرب سمت ولدا
اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فما ذكر كان كنوح للجمع وهو سبب قايم مقام سببين

شرطای شرط قیام مقام سببین صیغة منتهی الجموع وهو الصیغة التی کان فی اولها مفتوح حاوثالثها الف
حرفان اوثلثة احرف اوسطها ساکن وهی التی الجمع جمع التکسیر مرة اخری ولهذا سمیت صیغة منتهی
الجموع لانها جمعت فی بعض الصور مرتین تکسیرا ثانیا منتهی کسیرا المغیر للصیغة فاتا جمع السلامة فانه لایغیر
الصیغة یجوز ان یجمع جمع السلامة کما یجمع اباسن جمع ابین علی اباسین وصواحب جمع صاحبة علی صواحبات
وانما اشترطت لیکون صیغة مصونة عن قبول التغییر فتؤثر تغییرها منقلبة عن تاء التانیث فی الوقف
او الموادبها تاء التانیث باعتبار ما یؤل الیه حالة الوقف فلایرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط کونها
بغیرها لانها لو کانت بها کانت علی زنة المفردات کفوارة فانها علی زنة کراهیة وطواعیة بمعنی
الکراهة
والطاعة فیدخلها قوة الجمعیة فتؤر ولاحاجة الی اخراج نحو سلالم فانه مفرد محض لیس جمعا فی الحال والمآل
وانما ابجمع سلالم وهو لفظ آخر بخلاف فوارة فانها جمع فوز ین او فوزان بکسر الفاء وفتحها وانسبق ان صیغة
منتهی الجموع علی قسمین احدهما مایکون بغیرها وثانیهما مایکون بها فاما مایکون بغیرها فیشترط فیه لوجود
شرط تاثیرها کما سیجد مثال ما بعد الغیر حرفان ومصابیح مثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساکن
واما نحو فوارة واشباله مما هی علی صیغة منتهی الجموع مع التاء فتصرف لفوات شرط تاثیر الجمعیة وهو کونها
بلاها وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال یرد بخدوه وان حضاجر جمع جنس للضبع یطلق علی الواحد
والکثیر کما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعیة فیه وصیغة منتهی الجموع لیست من اسباب منع الصرف الا علی
شرط للجمعیة فینبغی ان یکون منصرفا لکنه غیر منصرف وتقریر الجواب ان حضاجر حال کونه علما للضبع غیر منصرف
للجمعیة الحالیة لا الجمعیة الاصلیة لانه منقول عن الجمع فانه کان فی الاصل جمع حضجر بمعنی عظیم البطن یسمی بذلک الضبع
مبالغة فی عظیم بطنها کما کان کل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر منع صرفه للجمعیة الاصلیة فان قلت
لا جاجة فی منع صرفه الی اعتبار الجمعیة الاصلیة فان فیه العلمیة والتانیث لان الضبع هی انثی الضبعان
قلت علمیته غیر مؤثرة ولا کان بعد التذکیر منصرفا والتانیث غیر مسلم لانه علم الجنس للضبع مذکرا کان او مؤنثا
وانما اکتفی للمصنف التنبیه علی اعتبار الجمعیة الاصلیة بهذا القول ولم یقل لجمع شرطان یکون فی الاصل کما قال
لئلا یتوهم ان الجمعیة کالوصف قد یکون اصلیة معتبرة وقد یکون عارضة غیر معتبرة ولیس الامر کذلک
اذ لا یتصور العروضیة للجمعیة وسواویل جواب سؤال مقدر تقدیره ان یقال قد تقضیت عن الاشکال الوارد
علی قاعدة الجمع بحضاجر بحمل الجمع الخ من ان یکون فی الحال او فی الاصل فما یقول فی سراویل فانه اسم جنس یطلق علی الواحد

والکثیر فلا جمعیة فیه لا فی الحال ولا فی الاصل فاجاب بانه قد اختلف فیصرف ومنع منه فمن
اذا لم یعرب وهو الاکثر فی موارد الاستعمال فیرد به الاشکال علی قاعدة الجمع کما قلت فقد قیل فی التعقیب
عنه انه اسم اعجمی لیس بجمع لا فی الحال ولا فی الاصل حمل فی منع الصرف علی موازنه ای علی ما یوازنه من الجموع
العربیة کانا یعیم ومصابیح فائدة حکمها من حیث الوزن فهو وان لم یکن من قبیل الجمع حقیقة لکنه من قبیل الجمع حکما
فالجمعیة علی هذا التقدیر اعم من ان یکون حقیقة او حکمیة فنشأ هذا الجواب علی تعمیم الجمعیة لا علی زیادة
سبب آخر علی الاسباب التسعة وهو الحمل علی موازنه وقیل هو اسم عربی لیس بجمع تحقیقا لانه اسم جنس
یطلق علی الواحد والکثیر لکنه جمع سروالة تقدیرا او فرضا فانه لما وجد غیر منصرف ومن قاعدتهم ان هذا
الوزن بدون الجمعیة لم یمنع الصرف قدر محفظا هذه القاعدة انه جمع سروالة فکانه سمی کل قطعة من الثیاب ویل
سروالة ثم جمعت سروالة علی سراویل واذا صرف سراویل لعدم تحقق جمعیة تحقیقا والاصل فی الاسماء
الصرف فلا اشکال بالتقنیع علی قاعدة الجمع لیحتاج الی التعفق عنه ونحو جواری کما سیجی منقوص علی فواعل بایا کان او
واوا کجواری والدواعی رفعا وجرا ای فی حالتی الرفع والجر مثل قاضی حکما حکم قاض بحسب الصور فی حذف
الیاء عنه واد خال التنوین علیه تقول جاءنی قاضٍ جوار ومررت بجوار کما تقول جاءنی قاضٍ ومررت بقاضٍ
واما فی حالة النصب فالیاء متحرکة مفتوحة نحو رایت جواری فلا اشکال فی حالة النصب لان الاسم غیر منصرف
للجمعیة مع صیغة منتهی الجموع بخلاف حالتی الرفع والجر فانه قد اختلف فیه فذهب بعضهم الی ان الاسم منصرف
والتنوین فیه تنوین الصرف لان الاعلال المتعلق بحرف العلة متقدم علی منع الصرف الذی هو من احوال
الکلمة بعد تمامها فاصل جوار فی قولنا جاءنی جوارٍ بالضم والتنوین بناء علی ان الاصل فی الاسم الصرف
فی الاعلال علی ما هو الاصل ثم استثقلت الضمة علی الیاء التقی الساکنین فصار جوار علی وزن کلام
فلم یبق علی صیغة منتهی الجموع فنوعد الاعلال ایضا منصرف والتنوین فیه للصرف کما کان قبل الاعلال وذهب
بعضهم الی ان بعد الاعلال غیر منصرف لان فیه الجمعیة مع صیغة منتهی الجموع لان المحذوف بمنزلة المعدوم
ولهذا لا یجری الاعراب علی الراء والتنوین فیه تنوین العوض فانه لما استطیل تنوین الصرف عوض عن الیاء
المحذوفة او عن حرکتها هذا التنوین وعلی هذا القیاس حالة الجر بلا تفاوت وفی لغة بعض العرب اثبات
الیاء فی حالة الجر کما فی حالة النصب یقول مررت بجواری کما یقول رایت جواری وبناء هذه اللغة علی تعمیم
منع الصرف علی الاعلال فانه حینئذ یکون الیاء مفتوحة فی حالة الجر والفتحة خفیفة فاوقع فیه اعلال

واما في حالة الرفع فاصلها جوار جواري بالضم بلا تنوين سقطت الضمة للثقل وعوض التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذا فقس اعلال الاسم في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو مردود كلتيهما او التركيب واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري على شرطه العلمية بامر من الزوال فيحصل القوة فيؤثر بها في منع الصرف والتركيب باضافة ان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الجملة فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا باسناد فان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات فحكمها حكم باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التثنية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المحوان تقول وان لا يكون لجزء الثاني من المركب صوتا ولا مقتضى لحرف العطف يخرج سيبويه ونقطويه ومثل خمسة عشر على قلنا كانه مثل الكوفة في ذلك كما ذكره فما بعد انها من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبكر هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما واللف والنون المعدود ان من اسباب منع الصرف تسعة ان مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما للتي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللحاق خلافا لسيبويه ان سيبويه في منع الصرف انما لكونهما مزيدتين وفي عينهما المزيد عليه واما لمشابهتهما للتي التانيث والراجح هو الاول لان التاء انما ان كانت اسما فهي بمعنى بوما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف انما ان لا يدل على ذات فالوضع معها صفة من الصفات كرجل وفرس وابدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والتاء صفة فالمواد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وقوعهما الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرطه ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالتي التانيث كحمراء او كانا في صفة فامتناعه فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه امتناع فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما للتي التانيث على حالها ولهذا الصرف عريان مع الصفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى الذي مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما للتي التانيث على حالها ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف

رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث للرحمن بل للرحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط امتناع فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرطه وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فالمؤنث سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لامتناع فعلانة على المذهبين لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العرية الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس ولكن بذلك وعشر لموضع وخضم لرجل فعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما للصبع معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهي من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما تقييد بالبناء للفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع الصرف الا بعض النحاة او لكون غير مختص لكي يكون ذا اتم اي اقول وزن الفعل اولا واما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اليتين كزاد فنحو اي مثل زاد فنحو حرف زائد في اول الفعل غير قابل للتاء اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصهما بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا للاعتبار الذي امتنع عن الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان يجمع التاء فاسودة للجنة الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي للجملة يمنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمة اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء والصرف يعلل لقبوله التاء فجمع للتاء القوية على العلم والسير وفاطمة عليه مؤثرة اي كل اسم غير يكون فيه علة مؤثرة في منع صرفه بالتبعية المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عن الجامع العلم الفي التانيث او صيغة منتهى الجمع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا تكرر بان يأول

بالواحد من الجماعة بنحو هذا زيد وابيت زيدا آخر فانه ابيد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن
الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محقق صرف لعلتين اى ظهرتين
بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية للانضمام مؤثرة الا ما اى السبب الذى هو اى
العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والجمعة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل
واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الا
الاولى اى للجماع غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية يجامعهما مؤثرة كما فى عمر
احمد وليست شرطا فيهما كملة ثلث واحرى وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون
اى لا يوجد معهما شئ من الامور الثلاثة بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط ايضا فاذا تكرر المصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب او لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هو
شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانتفاء احد السببين الذى هو العلمية بانها والسبب الاخر المشروط
بالعلمية من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى
ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصحت بكسرتين
علما لمغايرة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صحت بصحت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق بجواز ورود اصحت بكسرتين وان
لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحيتها كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم
ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل الحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا تقتضيه لوجود سببين فى اصحت ورآء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر عما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن بينهما على ذلك فالصرف فى احمر عما
اذا نكر والمراد بخروج احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيخرج فيه سكران وشاتم
ويخرج عنه افعل التاكيد فانه مصروف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية

الاخفش ج

لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن التفضيلة فانه بعد التنكير مصروف بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فى التفضيل بخلاف الظهور معنى الوصفية فيه بسبب
من التفضيلة اعتبار الوصفية الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الهالكة
بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار
الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه اعنى منع الصرف
قيل الباعث على اعتبارها انتفاع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية المنتفخ والارقم اسم للحية التى فيها سواد وبقى فيهما شائبة
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها لاحمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه مصروف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير
وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف الوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه بقوله
ولا يلزم اى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير مثل احمر علما باب حاتم اى كما لم يعتبر كان الاصلى وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية فلا يلزم
فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اجلهما اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف العموم
فحكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلم اعتبر
الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد
زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فى اعتبارهما معا غير مستحسن
وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته لاعين يجر اى
يصير مجرورا بالكسرة اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا او اتما لم يكتف بقوله يجر لان الانجرار قد يكون بالجر ولا
بان يقول بكسر لان الكسر يطلق على الحركات الثلاث ايضا والمحاة مختلفون فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة مصروف او غير
منصرف فمنهم من ذهب الى انه مصروف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة

فيرجع الى اصله الذى هو التعرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاضافة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وكان اللام سقط التنوين لاستناصه من المعرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة فان كان غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الخروج التاسع كما فى ابرهيم وان لم يكن شرطا كما فى احمر زالت احديهما او ان لم يكن هناك عليه كما فى آخر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر المؤنث لا يعقل كالصافات للذكور من الخيل وجمال مسومات اى سمنات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الواقع عليه المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد وما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامتها كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف المزاد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا او لشكل الاسم موصوف بالوقوع المحلى اذ معنى الوقع المحلى انه ثبت محلا لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يتحقق الرفع بما عدا الوقع المحلى وهو بحث شلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ بعد

الفاعل

ثم اى فى المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل انما قدم لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل وللاصل عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل فانه يحكم عليه بكونه محكوما عليه او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم العجبى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المؤاخذ جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن زيد فى زيد ضرب لانه وان اسند اليه الفعل لكن لا بالاصالة بل لضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو زيد منطلق فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر هاهنا كذلك فتقديمه بخلاف نوع ما اسند

الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه بان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من جعله داخلا فى الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فى نائب الفاعل كصاحب المفتاح فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا مثال المسند اليه الفعل ومثل الوصف زيد قائم ابوه فهذا مثال المسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه اذا لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه اى يكون بعد من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياجه اليه يدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيدا ليعلم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة ويلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جايز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما قوله ك قول الشاعر جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا ضرورة الشعر والمراد علم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى المتاخر بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب جزاء وهو اذا استوفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره وحكما فى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لم يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة لما وضع لها لفظية نحو ضربت موسى جبلى او معنوية نحو اكلت الكمثرى صمغى وكان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارز اكضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول اسما نحو اعنى الفعل ليلا يلتبس بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورة التقدم والتاخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرا وبعدها نحو ما ضرب زيد الا عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة استغناء الاعراب فيهما والقرينة فللحذر عن اللبس

واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الانفصال والا في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتاخير فلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا الحصار ضاربية زيد عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من ما ضرب عمرا الا زيد الحصار مضروبية عمرو زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتاخير لانه لو تقدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه الحصار ضاربية زيد عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكونه مستحسنا بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها وانما قلنا فالظاهر ان معناه كذا للاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا الا عمرا زيد فيفيد الحصار صفة كل منهما في الآخر وايضا هو خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع الفاعل بعد الا المتوسطة في صورة التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد الا وحدها اي بمعنى الا نحو ما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعول بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير متصل به نحو ضرب بكر زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور امتناع اتصال ضمير المفعول به ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لتوسط ينقلب الحصر المطلوب في اما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربني بكر وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل قولك زيدا اي فيما كان جوابا لسؤال محقق بان قال من قام فانك تقول زيدا اي يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيدا بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزء منها والتقليل في الحذف اولى ولما يحذف الفعل جوازا ايضا كان جواب سؤال مقدر نحو قول الشاعر مرثية يزيد بن مشهل لبيك البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر

وهو من يبكيه واما على رواية ليبك على البناء للفاعل ونصب يزيدا فليس مما نحن فيه لخصوصية متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة خصمه والخضاء اللابن كان ظهيرا اللجزة الاذلة والخوالبيت ومختبط ما تطعم الطوارق والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوارق جمع طيحة على غير قياس كطوائف جمع طائفة وما يتعلق بمختبط وما صدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل الغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ما لديه وما يتوسل به الى تحصيل المآل اي كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قولك لمن اكرمك او اكرم احدا من المكرمين استجابة اي اكرمك او اكرم احدا من المكرمين استجابة اي في كل موضع خلف الفعل ثم فسر وقع الابهام الناشئ من المحذوفات فائدته كون المفسر بين المفسر مستورا بل صار حشو الجملات المفسر الذي فيه الابهام بلا دون حذفه فائدة يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو قولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك احد منهم فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني والموجب حذفه لان التفسير القائم مقامه مغن عنه ويجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء للاستباع دخول حرف الشرط على الاسم بلا بد له من الفعل وقد يحذف اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال والجواب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم من الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لان الكلمة بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط وسكوتي عمرو بكر كريم وشريف ابوه افتقر الى الفعل الناصبة في الاولى وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يكون في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاشتراك ظاهرا واقعا بعدها اي بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو سبقته قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه اقتضاء كل منهما بحسب المعنى توجهان اليه وصحة كون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل لخفيت لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ضرب واكرم الا انه فيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يكون اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضمار

ولا بد منه لفساد المعنى لانه نفيد بقى الفعل عن الفاعل و المقصود اثباته له ومراد الحق بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اختصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في النظر المفصل فهو مذهب الكسائي
يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيجعلان سعاوا اما على مذهب غيرهما فلا يكون قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فحكمهما اى تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضربني و
اهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان تقتضى احد الفعلين
فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني سيكون تنازع
الفعلين واتحاد في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا
اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك متصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت
زيدا والكرمني والكرمت زيدا او ضربني واكرمت زيدا والكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه فاعلا
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول
اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعمال الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين وبدايه لانه المذهب المختار لاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى
الفاعل جواز الاضمار قبل الذكر للعمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر واستباع الحذف على وفق
الاسم الظاهر لو وقع بعد الفعلين اى على ما وافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند
شيء مسنده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر ثمرة الخلاف في
نحو ضربا بني والكرمني الزيدان عند البصريين وضربني والكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اى اعمال الفعل الثاني

مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني على اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعمال الاول اضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور واحذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
لا يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره وان اقتضى المفعول حذفه او اضمره
نحو ضربني والكرمانى الزيدان والا يلزم ح محذور وقيل ووى عنه تشريك الى اخيين او اضماره بعد الظاهر
كما في صورة تاخير الناصب نحو ضربني والكرمني زيد هو وضربني والكرمت زيدا هو ورواية المنع عن شهرة
عنه وحذفت للمفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة او اضمران استغنى عنه
والا اى وان لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي كاد باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان كملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لاقتضاء نحو ضربني والكرمني زيد اذا
جعلت زيدا فاعلا على ضربني واضمرت في الكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتعديه رتبة فلا محذور فيه ح
لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت للمفعول الثاني
لو اقتضاء على المذهب المختار ولم يحذفه ولان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني والكرمته زيد الا ان تمنع مانع من الاضمار
كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف
لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له
ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول وهو منطلقين مانع وهو انه لو اضمر مفردا
خالف الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قولك منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا
لاحظت المفعول الكذائي اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالمفعول
الله لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجه بينهما
امر واحد مما تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قال وقد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو
قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية واجاب البصريون الذي هو افصح الوجهين
اعمال الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بالتساوي للاعمالين فاجاب البصريون بانه قد

وقول المصنف لغاية ولم اطلب قليلا من المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاية
ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم التمنى للاغنى بعيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلب الجهاز الى كل
منهما وذلك لان المؤكد يجعل موضوع المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا عليه احدهما منفيا والمنفى من ذلك شيئا فشيئا
هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب الغنى والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعنى قوله ولكنما اسعى لمجدى
وتقدير المجد المؤثل اشمل وحينئذ يستقيم المعنى على انا لا اسعى للاغنى بعيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد
الاصيل الثابت واسم مفعول عالم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما ابهم فصار عوضا عن الفاعل
ولم تقل وسند كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصال الفاعل حتى صاره بعض الحاة فاعلا كل التصور
مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول واما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل معدى به واقيم
هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرط اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله
حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملا فعلان تغير صيغة الفعل الفعل اى الماضى المجهول
ويفعل المضارع المجهول فتنبه لمثل استغفر وافتعل وينتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجردة المزيدة
فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما
بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب
اذ حكم المفعول الثالث من باب علمت انه كونه مسندا والمفعول الاول اسم المضاف فيه مشبها بالعلمية فلو اسند اليه
فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب التأديب والمفعول معه لكل اى كل من المفعول له
والمفعول معه كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت انهما لا يتعلقان موقع الفاعل اما المفعول له فلما
عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا يدل الواو فانه لم توصف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول معه فى الكلام مع غيره من المفاعيل
التى يجوز وقوعها موقعه تعين اى المفعول به لما اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى وقوع الفعل
عليها فان الضرب مثلا لما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب لذلك لا يمكن تعقله بلا ضرب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست
بهذه الصفة تقول ضرب زيد اقامة للمفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا
شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر انما يقوم مقام الفاعل

بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لان الة الفعل عليه فى دار جار مجرور وشبيه بالمفاعيل فتم مقام الفاعل
مثلها وان لم يكن اى لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء جاز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام
مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيدا درهما
مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدم الامن فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيدا
ومنها المبتدا والخبر وفى بعض النسخ وسند يعنى ومن جملة المرفوعات اسند ومن جملة المرفوع المبتدا والخبر جميعا
فصل ولعدم التلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدا هو الاسم تجردا
ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا
واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظ كاسمى ان وكان وكاد اراد بالعامل اللفظ ما يكون مؤثرا فى المعنى ولو
يخرج عنه مثل بحسبك درهم سنه اليه واحترز به عن الخبر وثانى فصلى المبتدا الخارج من هذا القسم فانهما
لكونان الاسندين او الصفة الواقعة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن وجارية مجراها
كقوله ءا راغب انت عن الله ورغبتك وتعتمد بقبله الظاهر عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف النفى واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفى والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واختزر
بدعا اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ لسن الاخبار اللازم
كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما
عليه فهنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان وتعين حينئذ كون الزيدان مبتدا وقائمان خبرا مقدما
عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين حينئذ كون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم

زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات
الاسم فلا يصدق على يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به
اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتداء ولك ان تقول المراد بالمسند به الى المبتدا او بجعل الباء بمعنى الى او الضمير المجرور راجعا
الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا
واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شئ او يسند الى
شئ فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل
في المبتداء والمبتداء في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكون واحد منهما خارجا
عن العوامل اللفظية واصل المبتداء اى ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا ان
المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمة اى من اجل ان الاصل في المبتداء
التقديم جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة المتقدم واتخ
قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير المتاخر لفظا
ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة موضوعة لامر معين والمطلوب التام الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يمتنع نكرة على الاطلاق بل اذا اختصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قولك لعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء
وخير خبره ومثل قولك رجل في الدار امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيمكن
المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الاثنين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكذا واحد منهما تخصص
بهذه الصفة فجعل مبتداء وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانها لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة وقعت
قصد بها النوم نحو تمر خير من جوادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل بشبهة اذ
يستعمل في موضع ما هو ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه باسناد اليه
فانك اذا قلت قام علم منه ان يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل كاتب قلت رجل موصوف

هو وقوة

بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيبا بقدر كون
شرا كما اذا كان مجيا عادة والمهر له بنباح غير معتاد بتاتا به بكون شر الاخيرا فعلى الاول يصح القصر نسبة
الى الخير فعناه شر لا خير اهر ذا ناب على الشائع لا يبيح فتقتد وضف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم
لاحقير اهر ذا ناب وهذا مثل ادم تضرب لرجل قوي ادركه الضعف في حادثة ومثل قولك في الدار رجل
لتخصيصه بتقييم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار
فهو في قوة التخصيص الصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذا اصله سلمت سلاما عليك
الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور
بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروا بين التخصيصات
التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال لولا انقضاء الساعة
لحصول الفايدة وللا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب فاذا كان الخبر للتعريف
فما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر
المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد
قام ابوه ولم يذكر الظرفية للزوم راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا
تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عائد يربطها به وذلك العائد اما
ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة
ما الحاقة وكون الخبر تفسير المبتدا في نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام
نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن
لا يبيع غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر
من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا متعلق اي ما قل بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا
قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقلين وهو الكوفيون فانه يصير
ح مفردا وجه الاكثرين ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العامل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتداء التقدم
وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما لصدر الكلام

اى على معنى وجب لمصدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك
فان من مبتداء ومشتمل على الة صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره
وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره والواجب تقديمه على
المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتداء والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين
والقرينة على كون احدهما مبتداء او الاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص وفى قدره
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لم يجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى رفعا للاشتباه او
كان الخبر فعلا له اى للمبتداء احترازا عما لا يكون فضلة كالفاعل نحو زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقدم المبتداء
بجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصور
اما فى الصور الاولى فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفردا
مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او البدل من الفاعل اذا كان شيئا او مجموعا فانه اذا قيل
فى مثل الزيدان قاما او الزيدون قاموا قاما الزيدان قاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا
عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير وايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا
دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر الموصوف اى الذى ليس بجملة صورة
سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة مالة صدر الكلام اى معنى وجب لهذا صدر الكلام كالاستفهام مثل
اين زيد فزيد مبتداء وايضا اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة
ومفردا صورة واذا قدر باسم فاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد ابن ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صيانة لة صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان
الخبر بتقديمه معنى الة اى للمبتداء ومن حيث انه مبتداء فتقديمه يجوز وقوعه مبتداء مثل فى الدار رجل
فان فى الدار خبر مختص للمبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتداء نكرة غير مختصة او كان المتعلقة
بكسر اللام اى كان متعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يدخل على الله عبده من كل
ضمير كائن فى جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل غلامها
مثلها زيد افقر لشدها اى مثل التمر مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الجزء وهو التمر لان الخبر هو قولنا على التمر والتمر
متعلق به مثل يتعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد

مبتداء او فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى اللفظ لامكان الوقوف عن الفتحة لحقا تاخيره
فى الكتابة مثل عندى انك عالم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء فى جميع هذه الصور بما ذكرنا وقد تجرد
الخبر من ضمير تعود الخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك العود اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وبستعد ذلك على وجهين
بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا الحجر ضبة فانها فى الحقيقة
خبر واحدى مترادفى هذه الصورة ترك العطف اولى وقد تظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف والاسبد الالتباس
مراد المصنف تعدد الخبر بان يكون بغير العطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتداء ولا فى غيرهما
وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر على ما هو من قوانينه وفيه نظر وفى المثال الخبر المتعدد بغير العطف ولو جعل
التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى او للحكم
فلا يرد عليه نحو بايكم من لغة فى انه فيشبه المبتداء الشرط فى سببية الخبر للجزاء فيصح دخول الفاء
فى الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظر المجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا اقتصد الى ذلك المعنى فيجب دخول
الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ما دلة تجعله فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان
يكون صلته فعلا او ظرفا ما دلا بالفعل لتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا ومن حكم الاسم الموصول
المذكر الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليهما مثل الذى ياتينى فله درهم
الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا امثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما امثال الاسم الموصوف والاسم الموصول المذكر
قد تقدما فان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتينى فله درهم هذا امثال الاسم الموصوف بفعل او كل رجل
فى الدار هذا امثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما امثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باسمها فلعمرك
كل غلام رجل ياتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذى يصح
دخول الفاء على خبره سالفان عن دخول عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر الشرط
والجزاء وليت ولعل برآ لمان تلك المشابهة لانها يخرجان الكلام من الجزئية الى الانشائية والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار ورد ذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذى ياتينى او فى الدار فله درهم فان قيل
بامكان وبايجاب ايضا امكان بالاتفاق فاوجه تخصيصهما بسيان الاتفاق لغاهر ين الشبهة مطلقا او وجه ذلك التخصيص الاتمام بسيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم فيل حو سيبويه لان المكسورة

بها اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع غيرها لانها لا تخرج الكلام عن الجزية الى الانشائية
ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
فاوجب تخصيص ان المكسورة بالاطلاق قيل بعضهم الذي الحق ان بها هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد
بقول سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يسا عدها القرآن وكلام الفصحاء فلا يدل على عدم ان المكسورة
عن دخول الفاء على الخبر بما سبق ومايدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فواالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقتضي ضرورة يكون وقد يحذف المبتداء
لقيام قرينة لفظية او عقلية جاز اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد
لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم ويضر
ذكر فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد لكون
المخصوص اى المبتداء المحذوف جاز امثل المبتداء المحذوف في قول المتهلل المبصر الهلال الرافع صوته عند ابصاره
الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا الان
مقصود المتهلل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المتهلل غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا القيام قرينة
من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الاصح كما مض
عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف عليه تقديرا ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف بعد ساعة مثلا
اى ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا اما لالتزام ايقاع المبتدا
الذي
التزم به موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المحقق لها المبتداء والذي وجد
لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فقد التزم الموجود وقد التزم
في موضع الخبر جواب لولا فيحذف لقيام قرينة والتزم قائم مقامه بهذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا لا يحذف
حذفه كلمة قول الشاعر ولولا الشر العلاة ولزى لكنت اليوم اشعر من لبيد فان هذا على مذهب البصريين قال الكسائي
تابعها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد ولولا وجد زيد قال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتداء
كان مصدرا صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال وكان اسم التفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربة زيد قائما او قياما

وان ضربت زيدا قائما والكرسي مستويا ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره
ضربك زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان
قائما ثم حذف اذا مع بقاء العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف للاتحاد الحال مع الظرفية فالحال قائم مقام
الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلف كثير وهو خروج
اذا مع الحالة المضافة اليها ولم تثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة
والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربة زيدا يلابسه قائما
اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربة زيدا يلابس قائما ويجوز حذف
ذي الحال مع قيام القرينة نقول الذي ضربت قائما زيدا اى ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء وذي الحال
في الحال وقام الحال مقامه كما نقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحين من تلك
التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضرب زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتداء
ويلزمهم حذف الخبر من غير ستة مبينة وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذي سدت الحال سدته مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضرب زيد اياه قائما وذهب
بعضهم الى ان المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما اذا لها كل مبتداء استوجبن
على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرونين
مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو بدل على الخبر الذي هو مقرونين واقيم المعطوف في موضعه
وراجعها كل مبتداء ويكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لاصلن لك اى لعمرك وبقائك قسمي اي ما
اقسم به والاشكال ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعود بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبران واخواتها اى من المرفوعا
خبران واخواتها اى اشباهها من الحروف المخصوصة الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء اعملت رفعا ونصبا اسم هواى
خبران واخواتها هو المسند اليه شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لجزء كان وجزء
المبتداء وجزء التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول احد هذه الحروف مزج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليها ورودها عليها لا براث اثر ما فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم

ابوه فان يقوم مهنا من حيث اسناده الى ابوه ليس بمايدخل عليه ان هذا المعنى داخل على جملة ك
يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدرا
قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم فان يقوم ساد مسد يقائم مثل قائمان زيدا قائم فانه للمسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كما مر خبر المبتدا اى حكمه حكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة
ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد
من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه
ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه يجوز ان قائما
ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا وان من ابوك الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر
المبتدا في تقديمه فانه يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الجزء على المبتدا وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الذي هو الاصل للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم
ثانيهما على الاول كما تصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اى ليس امره
كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذ احكم في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو
قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا او ان من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم في الظروف بالاتساع في غيرها خبرا لا كذلك لنفي الجنس اى لنفي صفة اذ الدار رجل قائم
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان
وخبر كان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول لا الخ، سائر الاخبار والمراد بوجودها ما عرفت من ان خبران
فلا يرد نحو ضربي زيدا قائما ضربي زيدا قائما فعل وقائما فاعل وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا
رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة لرجل بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف فليس ولا حال لان الظرفية
لا تتقيد بالظرف ونحو واما التي لتبرئة الجنس فلا يلزم الكذب بنفي طرائفة كل غلام رجل وليكون مثالا للموصوف بجزء الظرف
وغيره ويحذف خبر لا هنا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالوجود والحاصل له الا الله التي عليها سؤل لا الا الله

اى لا الاه موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونها اى لا يظهرون الخبر نحو لا اله والا الله للان الحذف عندهم واجب او المراد
انهم لا يثبتون الخبر اصلا لا لفظا ولا تقديرا فتقولون معنى قولهم لا اله ولا مال انتفى الاله والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر وعلى التقديرين يجعلون ما نافية خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الجزء اسما ولا
المشبهتين بليس في نفي الحال على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا
والكل مسند اليه بعد دخولها خرج بذلك ما ولا وما عرفت من معنى الدخول لا يرد انه في ما زيد ابوه قائم
مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما ذكر في النكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة على ما ذكره اهل اللغة الحجازيون واما
بنو تميم فلا يشبهون لها العمل ويقولون لا اله والخبر بعد دخولها مرفوع على الابتداء لما كان قيد دخولها واقعا على
لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ قيل لانفصال ما شابهة لا
بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقصر عمل لا
على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لابراح اى لا ابرح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس
اذ لا يجوز فيما بعد الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا يتقض بالتوابع
ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما استعمل على علم المفعولية قد بين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا
وسلمت واباك ومررت بزيد وبعمرو فخرج اى من المنصوبات اي وهما اشتمل على علم المفعولية للمفعول المطلق
سريد لفتحة الطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالياء او في واو او اللام بخلاف المفا
فانه لا يصح الطلاق صيغة المفعول عليها الا بتقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او عدا فيه او معه
اوله وهو اى المفعول المطلق اسم لما فعل فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده
اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا له فلا يرد عليه مثل مات موتا وجبن جبانة وشرف شرفا وازيد
لفظ الاسم لان ما فعل الفاعل هو الحدث والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فيدخل في المصادر كلها مانعة كونه صفة
الفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان معدودا
نحو ضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة

ولا سكن نحو الضرب واقع على زيد بمعنى صفة ثانية للفعل وليس المراد بكون الفعل كائنا بمعنى ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل ناديته يا زيد
ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعل فاعل مفعوله مذكورا لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي
زيدا من نحو كرهت كراهتي فان الكراهة اعتباريتان احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل
اسند اليه والاشكال ان معنى الفعل مشتمل عليها جميعا وثانيهما كونها بحيث وقع عليها مفعول الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كان في ذلك كراهة وهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعد بالاعتبار الثاني
كان في ذلك كراهتي فهو مفعول لاجله والجواب ان ذلك الفعل مشتمل عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
ووقوع الفعل على المفعول به خارج بهذا الاعتبار عن الحد والمطلق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول
المطلق تاكيدا ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل
على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسته بكسر الجيم للنوع وجلستين لعدد مرات العدد فالاول اي الذي للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع والعدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد مثل
جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظ اي مرادف اللفظ فعلا ما يحسب
المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيويه يقدر له فعلا من مادة الفعل كانه قيل
وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جواز او وجوب
من قدم خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف من سفر
او المضاف اليه لان الاسم التفضيل لحكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا
موقوفا على السماع لا قاعدة لها يعرف بها مستقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة
اي خاب خيبة من باب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والاصبع
واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد له كلامهم استعمال
الافعال العاملة هذه المصادر وهذا اصغر وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمدت احمدا
وشكرته شكرا وعجبت عجبا واجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا

مفعول مطلق

فيما اذا ورد حذفا قياسيا بعامل اضابطة استقراء كلي يحذف بعد الفعل الواقع في مواضع متعددة منها اي من هذه
المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب
حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه
وانما وصف لانه لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا
على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو ما كدت الارض
دكادكا وانما جمع بين الظابطتين لان اكثر الكلمات الواقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انا الا سيرا
اي تسيرا سيرا وما انا الا سير البريد اي تسير تسير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اوردنا المثالين
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر يعتبر في النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه به فعله
او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير تسيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي تسير تسيرا
مثال لما وقع مكررا ايهما اي من الواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع تفصيلا لما ثم مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او الى المفعول والضمير عرضة المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المختلفة بحسب قوله فشد الوثاق فاما
منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء قوله شد الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلق من شد
الوثاق اما المن او الفداء فتفصيل الحكم بهذا الغرض المطلق بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما
تمنون منا بعد الشد واما تفادون فداء وضمنا اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علما ان حال كونه دالا
على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وان كان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به
عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة على ذلك الاسم كان بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضربه صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الكلب
صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علما جعل جملة بني قوله له صوت وهي مشتملة على اسم
بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور بالام في نحو مررت به فاذا له

صراح صراح الثكلى اى يفرخ صراخ الثكلى وهى امراة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة يحتمل انها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا
اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا تحتمل كونه
سواه وليس هذا النوع من المفعول المطلق تاكيد التقسيم اى ليس المفعول المطلق لانه انما يؤكد تقسيم ذاته لا احراز غيره
ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة انها اى لهذه الجملة تحتمل غيرها اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها تحتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل وليس هذا النوع من المفعول المطلق تاكيد الغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بقيد كونه فاعل
المصدر يؤكد تقسيم من حيث هو تحتمل الجملة المذكورة غيره من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه فتغاير المؤكد والمؤكد
من حيث هو مصطلح انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع ما يقال
ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مسمى
اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى
مضافا الى الفاعل او المفعول ليخرج نحو قولك قمت قومتين فانه راجع الى تكرر قيام الفاعل اى اقمت قياما كثيرا او في جعل
المثال خرج التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل ليبك اصله ألبب لبك اصله ألبب لك بابين اى اقيم بخدمتك واعتنى
امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الشذاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه
ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبب بالمكان بمعنى الب فلا يكون من
الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى اسمها وقع عليه فعل الفاعل وانما ذكر الاستغناء بما سبق المفعول
المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون ضربت زيدا ان الضرب واقع
على زيد ولا يقولون ضربت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال
في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق يفهم من خارج به نسبة الفعل الى الفاعل فالمفعول
المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما تؤول حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا بشكل مثل اعطى زيدا درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه
فعل الفاعل لكن المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله اسند حكم الفاعل وبما ذكرنا طرد فائدة ذكر الفاعل

فطاير دانه او قال وقع عليه الفعل لكان احضر نحو ضربت زيدا امام زيد اقد وقع عليه لا واسطة
حرف الفعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد متقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لقوة الفعل في العمل فيجعل فيه مستندا ومتاخرا اما جوازا مثل اياك اعبد ووجه الطيب اتمنى وانا وجوبا
فيما فصل بينه وبين الاستفهام او شرطه نحو من رايت ومن لكرمه يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه
في حيز ان نحو من التبرزن يكفك لسانك وقد يحذف الفعل العامل المفعول به لقيام قرينة حالية
او حالية جواز اكرم زيدا لمن قال من تضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي
السؤال وكحركة الملفوظة اليها اي تريد بكلمة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع
تخصيصا بالذكر ليس للحصر لوجوب حذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او
نحو اخاك اي الزموا اخاك لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
سماعا مقصورا على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى كما مر
وتقسيما اي اترك امرا وتقسيما وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماوى وهو لا وحزونا اي اهلا لا اجانب وصادفت سهلا
من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه
اليك بوجهه وبقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد وحكما مثل يا اسمه
وياجبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من لصلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها
في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتوجع عليه ادخل عليه حرف النداء بحرف التوجع للتنزيل منزلة
المنادي وقصد انه خرج بهذا القيد عن تعريف المنادي وهذا احد احكامه بالذكر فيما بعد وليس
بحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التوجع فاذا قلت يا حاتمكاه
تناديه وتقوله لمن يقال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل
الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف المختصة وهي
يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز بقوله بحرف عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا فانه مفعول للطلب
اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلة الطلب محذوفة نحو ليقبل
اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب محذوفا

كما في المثالين المذكورين او المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا
لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال
ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول
بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى باحد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة
اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي
علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
بالنسبة الى النصب وطلبا للاختصار في بيان النصب تبع له وبعضهم على ما يرفع به اي على الضمة والالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور راجع به ولا ضمير فيه وارجاع ضمير
الى الكلام غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي منادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك ووقع الكاف لكان ذكرا
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما يبنى على الضمة اولهما مفرد قبل النداء وثانيهما مفرد بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف
ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص
ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لام المستغاث ليلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك على المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد وللعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق قد حصل
المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما
اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته الحرف واللام الجار من خواص الاسم فيدخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء
ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك ثم اهل المعنى ذكرهما وكيف يصدق قولهم فيما تقدم ويخفض بلام الاستغاثة

واجيب بان كلامه ما بين اللامين لام الاستغاثة لكان المعنى واسم فاعل المتعجب والمهدد واسم مفعول المتعجب منه
منه ويستفيد من الحضور وكان المتعجب ليتعجب بالمتعجب منه فيستغيث به التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب
بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد
يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان الفرق يحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما
على تقدير فتحها فمشكل لاستغنائه عما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبني المنادى على الفتح لالحاق
الفها اي الف الاستغاثة باخره لا فتحها او لالف فتح ما قبلها ولا لام كسر لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح
فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ما سوى المنصوب
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا
قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مانع عن حاله وما سوى المفرد
المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا
لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا منكرا
لغير معين وبهذا التوجيه تعين نصب رجلا لا التعيين لانه منصوب لا لرجل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا
ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه طريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاءه كل من القيدين بمثال
سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله
يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من ان يراد بهما معينين او غير معينين فامثلة الاقسام لما ذكرناه وهذه الا
كلها امثلة لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع
به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيد ما يرفع
بكونه على ضم بنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية ومع لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون
مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف بالاضافة المعنوية او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف
فانه لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه الحسن بالحالين في الحكم

الآن في توابع كلها لكن بعضها واجب فيه مطلقا لا يبقى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم
فيها وهي بالتبيد فيما هو محتاج اليه فقال هي التأكيد اى المعنوى لان التأكيد اللفظي حكمه
الاول اعرابا وبناء تقول يا زيد زيد وقد يجر اعرابا رفعا ونصبا وكان لحق بعضه الصم ذكره لانك قد قلت التأكيد
بالمعنوى والصم مطلقا وعطف البيان كذلك المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل
والمعطف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمها كما يجئ ترفع حملا على لفظ الظاهر او المحل لان المنادى عرضة
فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا لها اللفظ وتنصب حملا على محل ان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو هنا
منصوب اما المعنوى فيه يا تيم اجمعون واجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل والعاقلة الصفة واقتضى حملا
مثالها لانها اكثر واشهر وياغلام بشر وابشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارثة للمعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يجوز الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان
يكون على حاله جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة والياء تقدرها ولكن عالم مباشرة
حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لم يكن منادى مستقلا
فلم يكن التبعية تابع المبنى تابعا لمحله وهو النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كما كم
الحسن بجواز ترفع اللام عمرو كالجليل اى فابو العباس مثل الخليل في اختيار الرفع لما كان جملة منادى مستقلا يترفع
اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن بجواز ترفع اللام عمرو مثل الخير والصوفي فكلاهما عمرو ابو
العباس مثل الرد عمرو في اختيار النصب لكونه منادى مستقلا والمضاف عطف على المعوده اى وتوابع المنادى
المبنى على ما يرفع به المضاف بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فيجب اذا توابع اولى
لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم كلهم في التأكيد ويا زيد في الصفة ويا رجل الباعبد الله في عطف البيان
وكل المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا فانه لا يمتنع دخول يا على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غير ذكر اى غير المعطوف الذي ذكر قبل وهو الممتنع دخول يا عليه غير المعطوف الذي لا يمتنع دخول
يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشرة حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل غير الحقيقة ولا يمتنع دخول حرف النداء
عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا اى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال

اى سواء كان مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد زيد ويا زيد اخانا
ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد اخانا وعمرو ويا زيد طالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على
الضم فلما يجئ من اختيار فتح المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بابن
مجرد عن التاء او ملحقا بها اعني ابنة بلا تحلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه
مثل يا زيد الظريف ابن عمرو وطلحة [illegible] مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر
فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتح الكثرة وقوع
المنادى المجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فتختص بالفتحة التي هي حركة الاصلية للكلمة
مفعولا اذا دعوني المعروف باللام اى اذا اريد نداؤه فيقال مثلا يا ايها الرجل متوسطا بين حرف النداء والمنادى المعروف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا ايها هذا الرجل بتوسط الاثرين معا والتنبيه موا يعرب العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة
وجاز الوجهين الرفع والنصب كما قرئ للذاء الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم جوازه ليكون
حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه المقصود بالنداء وبهذا التزم المتقدمين
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر مناك يا رجل صفة اللام المبهم عن تلك القاعدة وقوا
يا بإعطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافا او مفردة تحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على
قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع ايرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما
لزومها للكلمة يا الله لان اصله الهة حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال يا سعة
الكلام لله ولما لم يجتمع هذان اللامان في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز وهذا قال خاصة
وامثل النجم والعشق وان كانت اللام لازمة فيهم لكن ليست عوضا عن محذوف اما الناس وان كانت
اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال نا في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي قوله عز اسمه جلت التي نعبت على لان كانت ليست
عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكوا عليه بالشذوذ وذوة الغلاة في قوله في الغلاة قوله فيا لعطاف الجوان قرآ

فانه لا يحذف منه الا مع ابن الم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
وانما اى اذا اوصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او يا الموصوف بذى اللام نحو ايها الرجل
اى يا ايها هذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايها من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى ذى اللام نحو
نحو غلام زيد افضل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات فمنه انا نحو يا انا
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس نحو اصبح ليل اى صبحا يا ليل وحذف حرف النداء من العلم
مع ان اسم جنس نحو ذا تالب امرأة العيق حين كرشة وفى قوله تحنوق اى يا تحنوق ما لم تحنق وقعة الليل على
قائم تستلق تحنقة وقال افنه تحنوق حذف حرف النداء عن المحنوق مع انه اسم جنس نحو ذا وفى اطرق كرا اى يا كروان
وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم على العلم قيل ى وقد يصيدون بها الكروان يقولون
اطرق كرى اطرق كرى ان السعادة القوى فيكن وتطرق حتى قصادوا المغنى ان التعام الذى مراكز مسك
قاصطيد وحمل الا القوى فلا تحل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا فلا تجهد والتخفيف الاعلام حرف
تنبيه او يا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الاكسائى وا
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا يسجدوا اصل مضارع
سقطت نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها اى منصوب
اضمر اى قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى الضمر
عامله بناء على شرط هو قوله تفسره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر
المفسر وهو اى اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبه فعل احترز به عن نحو زيدا لوبك
ولا يريد ان يليه بنسبة الفعل او شبهه متصلا به بل انما يكون الفعل او شبه جزء الكلام بعده نحو زيدا عمرو
ضربه وزيدا انت ضارب مستغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن الفعل فى ذلك الاسم بضمير اى بالعمل فى ضمير
او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضمير وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمر
ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا لسبب آخر بحيث لو سلط عليه
رفع ذلك الاشتغال عليه او على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبا له
بما يناسبه بالترادف او اللزوم لينصب اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر
فبقيد الاشتغال بالضمير ومتعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه نحو زيدا ضربته

خرج نحو زيدا ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضمير فان عمل بعض
الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو
زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل المتعلق ولا يتصور الا بتقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف رحمه الله ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها ما اخرناه اى مثال المشتغل بالمتعلق كالاخفش وجهه نحو زيدا ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليطه ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء ترادف جاوزت وزيدا ضربته
علامة مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ يلزم ملابسته للمحبس عليه ونصب زيدا وما بعده
الاشتغال بفعل يفسره ما بعده لو صرت بما بعدى الفعل المفسر الناصب لزيد اى زيدا ضربته اضمر ضرب الاول
لوجود مفسره اعنى ضربته الثانى وعلى هذا القياس جاوزت ضربته المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا
ضربته اضمر ضرب الاول لوجود مفسره اعنى ضربته الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما رادفه
اعنى مررت به وانما قلت فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
ولا يلزم فانه مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اما
المحتاج والواجب فيه الرفع او النصب ويسوى فيه الامران والى هذا اشار بقوله ان يسبق اسم مفتقر الخ
فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء الذى يكسبه مبتدأ لان مجرد عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء ويرجح عند
عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينة الصحة فيهما متساويان لان وجود
بالصلاحية التفسيرية قرينة صحة للنصب فحتى لم يرجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها
اى من القرينة المرجحة للنصب كما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلبى بشرط ان لا يكون الفعل
عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو لقيتنى القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلة

اما دونها للدفع وهي قوي لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه
كثير الوقوع في كلامهم مع انها قليلا ما تاتي بالسلامة عن الحذف ايضا واما قال مع غير الطلب احتراز عما
اذا كانت مع الطلب نحو امار يدا فاضربه فان المختار فيه هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب كما الواقع على الاسم المذكور للفاجاة في كونه
من اقوي القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للفاجاة
لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بعض النظروف من ان اذا للفاجاة يلزم بعدها الابتداء
فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وهو فيها بعد فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي
بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة
المعطوفة عليها في كونها فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي نحو ما ولا وان ولم
لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمول لها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا اضربه ولا عمرا وان زيدا اضربه فالجملة المحذوف عليها وانما قال حرف النفي
لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مما كمته ولم يقل حرف الاستفهام لمثل هل زيدا ضربته
فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكون فيه
تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الداخلة على الجملة في الزمان نحو اذا عبد الله يلقاها كرمه
وبعد حيث الدالة في المكان نحو جلست حيث زيدا مجلسه فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني سواء
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير وهذه المواضع
على المجاوزات اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي
النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر
فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم
المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر
في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في
حال الرفع مع موافقته في المعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس
انما هو بين خبر ية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بقيد بعرض الضمير وبين الصفة فان

التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاشتغال بشرطه
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف
لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه
مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة
غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد وليستوي الامران اي الرفع
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا التفات ويقع في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او
في داره ويجوز ذلك والا لا يصح العطف على التصري لعدم الضمير اي ليستوي الامران فيما اذا عطفت
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح
رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون من عطف
فيعطف على الجملة الكبري وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان
قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة للقرب المرجح للعطف عليه فان قلت لا تفاوت في
القرب والبعد بينهما اذ الكبري ايضا قريبة غير معزولة عنها قلنا هذا باعتبار المعنى واما باعتبار
المبدا فالصغري اقرب ويجب النصب في نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا ان ولو
فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التخصيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب
بعدها لدخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته ضربت مثال لحرف الشرط والا زيدا
ضربته مثال لحرف التخصيص وليس مثل اريد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه
النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او
مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني ذهب فان قلت لا يحضر المناسب
في اذهب فليعتبر مناسب اخر يقتضيه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقدير
زيدا يلابسه الذهاب ويلابسه احد الذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف

الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته منفوذ واذا كان
الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمعنى
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يمكن اختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيدا
ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فعلوه في الزبر وان كان
متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لنفس اعمالهم لانهم لم يوقعوا فيها افعالهم
بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية
فان المعنى المقصود اذا المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها سواء فعلوه
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع
لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في قوله الزبر
على انه خبر المبتدا ويجوز ان يكون مبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بخلاف الابعاد صغير
ولا كبير واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بعض او تعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما اصل لهذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم
فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير
المختار فاشار المصنف الى ان تحملهم الاخراجه عنها فقال وبخلاف الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما اثنا فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ
موصولا فيه معنى الشرط واسم فاعل هو الذي صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء
الداخل فيه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في خبره
فيما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعد على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف الخبر والزاني عطف عليه والخبر
محذوف الى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان
الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناها فاجلدوا وقيل زانية او

للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة
فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء لتعليق الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون
داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع
فلا بد من جعل الفاء لتعليق الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع اي من تلك المواضع
التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير واما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت
عن ذكره وهو في اللغة تحويف شيء عن شيء او تبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم
عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا
مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا به تأتيه الى ما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر
منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذف او ذكر المحذر فان قلت فعلى هذا لا بد من
ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر
ان تقدير الكلام او محمول بتقدير اتق ذكر المحذر لانه وضع المحذر منه في موضع المضمر العائد
الى المعمول استعمالا بانه يحذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذا
مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك بعد نفسك من الاسد والاسد
من نفسك وبعد نفسك عن جذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن
نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف
من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق
الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد وخ وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير بين
لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق
ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد نوع الثاني مثل
نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك عما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في
بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان
لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة

عن المجدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما
كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف فكما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في الثاني
الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان
وان قياس ولا يقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذ وذه من غير
ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا الان حذف
حرفا الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول
فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او
شبهه كذلك او مطابقه اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء
الزمان والمكان كلها فانه لاجلوا زمان او مكان عن ان يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي
فعل فيها او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه
وان كان فيه فعل لامحالة لكنه ليس بمذكور لكن يقتضي فهم مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان
يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم
الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير للعرف وقوله من زمان او مكان بيان
لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي
المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور
بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه بتقدير في اذا تلفظ بها
يوجب الجر وظروف الزمان كلها بسيطها كان الزمان او مجدودا كقبيل ذلك الحين بتقدير في لان
لان للبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمجدود منها

يحول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت وصلوا وطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في جملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام
نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن
حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وقس المبهم من المكان بالجهات
الست واي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف
المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المنتشر بالجهات الست عند ولدي
وشبههما نحو دون وسوي لابهامهما اي لابهام عند ولدي ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لان حكمهما حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ
مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه
على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه
مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال وهذا محل تامل فان الفعل
لا يطلب للمفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد
تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه
مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص لو قوعه فيه
يصح ان ينسب الى مكان شامل له وغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول ضربته في البلد وتجعل الدخول
الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد
لان نسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال التي فعلت فيها فلا يكون
الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان
استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شرط التفسير بحو يوم الجمعة

المفعول له

في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله معدوما كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضرب زيدا فلما المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرجح لحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا سئل لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما تحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا سئل لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل يكون المفعول له مجهولا مستقبلا غير داخل في المفعول المطلق خلافا لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر عن غير لفظه فعله فالمعنى عنده في التالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في الحقيقة الا سري الى تاويل صحة الحال بالظرف مزجت ان معنى جاءني راكبا جاءني وقت الركوب عن غيران يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم منصوبا له فالتمن والاكرام في قولك جئتك للتمن ولاكرامك الزائر عند من منصوب له على ما يدل عليه جدّه وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقديرا للام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا تقدر غيرها من متى او ايا او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى قبطلا من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه الصلاة والسلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير

اللام عبارة

اللام عبارة عن جذفها عن اللفظ واثباتها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في جذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز جذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز جذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الجئ فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغير فاعل نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا او زمان الضرب والتاديب واحدا اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجوده اخص من زمان وجود الاخر نحو ضربته تاديبا بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الحرب الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن كان قبل القعود نحو سهدت لحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني سهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك امس لاكرمك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه منصوب ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الظرف اللازم النصب وتركه منصوبا حريا على ما هو عليه في الاكثر والى هذا ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وفجرنا بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي جيل الجبلة لان بين للزوم طرفيه لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل مصاحبه على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاعل لمصاحبته معمول فعل واللام

متعلق المذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادتها اياها
سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كلمت زيدا
درهما وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي نحو
نحو مالك وزيدا الى ما تصنع والمراد بمصاحبته معمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل
في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها ارضعها
فلا يختص بالمذكور بعد الواو والعاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على الشركة
في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع واغا وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها
واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي امتد على
الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وحازا اي
لم يجب العطف ولم يمتنع فلا يختص مثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجه
اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
فان العطف فيه ممتنع بعدم الفاصلة لانه اكد المتصل بالمنفصل ولا يغني وان كان الفعل
معنى اي سرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجازا اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث
لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو الزيد
وعمرو والا اي وان لم تجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك
وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة
الجار غير جائز ولم تجز عطف عمر وعلى الشان اذ السؤال عن شانها لا عن شان احدهما
وتعين الاخر واغا حكمنا بتعين العطف في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما شانك فعين
ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو
لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما بين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمييز والمضاف اليه

او المفعول به يخرج ما بين الذات كالتمييز هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو
زيد العالم اخوك وبقيد الجيئية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة
الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع
الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا وارا كبين لفظا او معنى سواء كان اي الفاعل
او المفعول به الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام
سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظ ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول به
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل
او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب
شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا بصح
حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا
وازيد كل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ملة ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان
ياكل احاه مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه هو
الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى وآثروهولا منقطع مصححين وقوع
مصححين حال عن هولا لان الدار المضاف اليه جزؤه فان دار الشيء اصله والدار منعول الم
يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه جال عن منعول لم يسم فاعله ولو قرئ
مبنيا للصيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او مبنيا على صيغة المضارع المجهول من باب
التفعيل وجعل الجار والمجرور منعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف
اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تا المتكلم ومفعولية زيدا فيما
هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد
في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار

لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعقول لان معقولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انها لجاسا ما يقصد المتكلم الاخبار بها عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام ايشر اوانبه وبصيرة زيد منصوبا لا لفظيا بل منصوبية اتية باعتبار معنى اشيرا وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القايم حالا فهو منصوب لا لفظيته وعاملها اي عامل الحال لا الفعل الملفوظ او المقدر نحو صربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او سعاة للمستنبط من نحو في الكلام من غير التصريح به او تقديرين كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قايما كامر وكالتمني والترجي والتشبيه في نحو يا ريد قايما وليت عندنا مقيما ولعله في الدار قايما وكانه اسد صايلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل والعرض وهو تقييد الحدث للشرب الي صاحبها لحصل بها والتعريف زايد حاصل على العرض او ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس شرطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسيا او معنيه عنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيما كان ابراهيم حكيما امرا من عندنا ان جعلت امرا جاء من كلام او واقعة في خبر الاستفهام نحو هل لابيك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدرا عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذين الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المبنية عن تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره فيجعل قوله

وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نحص الدخال البعث التبيد يصفها بالوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نحص الدخال اي على انه لم تمر شربة الا بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير مرة من العطن الى الماء ثم يرد بعد بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نحص مثل نفض الدخال ومررت به وحده ونحو مثل فعلته جهدك مثاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما ان المصدر لا لحال بعد وتحته اي تعترك العراك وتزدحم وحده الى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة وضعدا وبجهدك فالصفة وان كانت معرفة هي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في الصورة معرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها الى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شايبة تخصيص عاسوي التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني زيد رجل راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر وليلا ما لبس بالصفة والنصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سايرها وان لم يلتبس طرد الباب ولا تتقدم الى الحال فيما عدا مثل زيد قايما كهيس وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانما هو مقدر بالفعل اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور وخارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قايما في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون

معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني الا عين وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني غير راكب زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف بحسب فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف وهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالمضمن والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض جزوه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم صفة لمصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكلي تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فالاشتقاق اكثر في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حلاوة وتقرف فيها مع كونها جامدين حاليين لدلالتها على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب النخل اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه معتقل وهذه الجيئية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضافة في الطيب لكنها

كان

في قوله تعالى ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة عن فاعل شهد ولا بد هنا من قيد اخر ان يكون عقد تلك الاسمية من استيفاء لا صالحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا لحراله شاهدا قائما بالقسط التمييز اي الاسم الذي يرفع الابهام فاحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقل وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن مطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن عجبت من ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام جاريه فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكن غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا الاحتراز عن اوصاف البهائم نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فوصفه بالرجل يرفع الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمرا اشهر زال بذكره الخفا الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار بلا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن الغث والسمان فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا للنصف من شيء فلا شك ان الموضوع له معنى معين مقيد بكونه اقل من النصف كالربع وعاصر اكثر منه كثلث وثمن ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل والخل وغيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الذي ثبت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي جيء بتمييز يرفع الابهام المستقر عن الذات لا البعث والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفة للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكور كقولك عندي رطل رمانا والمقدر كقولك طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد وبنسابر رفع الابهام

التمييز

عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو رفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما
يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وجنسه غالبا اي في غالب المواد واكثرا اي رفع الابهام مطلقا يتحقق
في ضمن هذا الرفع الخاص واكثر المواد دلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار انما يتحقق في ضمن عدد وهو
عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن
نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو سنوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع برا
وكالمقياس نحو على التمر شلحا زيدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي
عشرون درهما ورطل زيتا وذراع برا وعلى التمر شلحا زيدا المراد بها المعدود والموزون والمزروع
والمقيس لا غيرها انما اقتصر الشارح على الامثلة الثلاثة لانه كان بصدد بيان ما تم به التمييز
وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في سنوان سمنا والاضافة كما في على التمر شلحا زيدا ولهذا لم يتعرض
لاقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والا لم يتحصل
الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول الذي
بعد تمام الاسم كان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان تمام الاسم بها الا انها لما ضعف
معها لا يتعقب التمييز عنه فلا يقال عندي الرجل الفقيه خلا فيميزه اي التمر وان كان الاسم تاما
او مجموعا ان كان التمييز جنسا وهو ما شابه اخاه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير
فالحاجة الى تثنيته وجمعه كالتاء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الآتي بقصد
الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد
من ان يثنى او يجمع قبل دخول في تخصيص قصدا الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالحقيقة
الكلية والشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد

في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدر تاما بتنوين
او نون التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد اي بنون التي للتثنية فانه لما
تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية با
سقاط التنوين او نون التثنية جوازا بينا بالكثير لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع
التحقيق نحو رطل زيت وسنوا سمنا والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان كان
بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهما اما في الاضافة
فلانه يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير ما يضاف اليه عشرون
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى ما يضاف اليه لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان اواراد اليوم العشرين من رمضان فلا
يضاف فيخرص من الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير المقدار
عطف على مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير
مقدار اي ما ليس بعدد ولا موزون ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم
مبهم باعتبار الجنس تاما بالتنوين فاقتضى تمييزا والحفص اي حفض التمر باضافة غير المقدر
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ونصب غيرها المقدار عن طلب التمييز لان الاصل
في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة برفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة ونسبة
في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها لا يستلزم الرفع
عنه قال عن نسبة مقتضاه عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم المعرف المذكور في القسم
الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض عجزة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو
عجبت طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو جسبك زيد رجلا في طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب اب مثال لما يشبه الجملة

والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال زيدٌ وزيد طيب نفسًا وابوه وابو وده واطلق وعطفًا عطف على نفسا وابا بالحسب المعنى وهو ناظر الى كل من مثالين المذكورين غير مخصص بالاخير فهو نحو طاب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها حسنه امثلة فالنفس عين غير اضافي في خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو المتعلق بالمنتصب عنه والابن عين اضافي في مجتمل لها والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق لمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله تعالى في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسًا وتركه لانه اظهر التميزات ولاحظه به واما ابوة ود اراد علما وخصه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسًا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد على ان يكون الضمير فيهما كضمير ربه رجلًا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معتبرا معلوما والابهام يكون نسبة الدر لابيه والدر في الاصل اللبن وفيه حنين كثير للعرب فاريديه الخير اي لله خيره فارسًا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصًا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقا عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا لرفع الابهام عنه لتعلقه بيان يكون تمييزا لرفع الابهام عن متعلقه وذلك لجسب الحقيقة والاجمال مثل ابا في باب زيد ابا فانه يصح ان تجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد استناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصًا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعيين عنه بها بين لمتعلق زيد وهو الات المقدرة عجى الذي المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيها اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصًا فيه او محتملًا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز تثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل قولك طاب

زيدًا ابًا والزيدان ابوين والزيدون آباء او بمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيدٌ ابا اذا اردت اباله فقط وطاب ريدًا بوين اذا اردت ابا وجدًا له وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز ورد مفردًا واذا قصد تثنيته او ورد تثنيته واذا قصد جمعيته او ورد جمعًا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسًا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية وجمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردًا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعية نحو طاب زيد علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من جنسا سيأتي النوعية فانه لا بد من تثنية او جمعية نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علومًا اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدون نوع احرز من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ابوه كريما نحو كفى بزيد رجلًا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور او لي بهذه صوفيه فاذا قيل طاب زيدٌ والد كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والدًا بخلاف الاسم نحو ابا وطيبة الوابو بمعنى مع والطيق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضمير واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيدٌ حيًا اي من حيث انه فارس وقولهم عز من قايل يريد التمييز لان من تراد في التمييز لا في الحال وايضا للمقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغير ما من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا ينال عندي درهما عشرون الحال لا زيد رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيدًا ابًا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلت لا زما نحو قرّ الارض

عمرا اي انحرت عيونها اذا اجعلته مستعديا لخراسلا الا انا ما بدل اي املأ والما
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا نجيء وجواز الما في قولهم املأ
الا انا من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير جاجة الجعله متعديا لان المتكلم لما
قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الانا وكره على سبيل التجوز وقد يدفع الابهام منه
لاجرم بينه بقوله ما نهى في معنى امتلأ ما الا انا فالما فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك زرع
زيدا تجارة فان التجارة غير مرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجار فالفاعل في
قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الزرع اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد
على فاعد تهم المشهورة وهو ان التبيين عن النسبة اما فاعل او المعنى او منقول من في هذا المثال
واشباهه لا فاعل ومفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما جوزا ان تقدم
التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكا في هذا التجويز بقول
الشاعر انحر سقيني بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير
في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشأن المذكر ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا
عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير للحبيب ونفسا تمييزا عن نسبة كاد
اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا عتساك وقيل يجتمل ان يحمل البيت على تقدير التانيث
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير راجعا الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما
كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمثيل المستثنى اي ما يطلق عليه
لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الغير المحتاج اليه التعريف
كافية تنبيه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال مستصلا ومنقطع فالمتصل هو الخارج اي الاسم الذي
اخرج احترز به عن غير الخارج كزيادة المستثنى المنقطع عن متعدد وجزياته نحو ما جاءني
احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
نحو جاء القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني في الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا

المستثنى

بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاءني في القوم لكن زيدا جاء
والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن
جزيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء
كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مستثنيا بالقوم الجماعة جالية عن زيد او لم يكن من
جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وما ليا
ما يتعلق له من تعريف قسميه الذي المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج وانما
لم يعرفه على حدة رواما للاحتصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا بعد غير وسوى وخلا
غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعدها التي للصفة داخلا في المستثنى لما يذكر عنه
في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا
وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر
وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا
فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج
مثل قرأني الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ متعلق بالفعل او
معناه متعلقا محذوفا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فيشابه المفعول
او متقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا
احد لاستناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر
اي في اكثر اللغات وهو لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم
ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال بالغلط
وهو لا يعد الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الرؤية والفطانة
واما بعض تميم فقد ضموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم
الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه وهم ههنا يوافقون

42

المجازيين في الجواب نفسه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوز مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم بتعدي الى المفعول من نحو خلت الدار من الناس وقد تضمن معنى جاوز وتحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وما علما صيرورة راجع اما الى مصدر الفعل المقدر او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما محل النصب على الحالية ولم يظهر وجهها قد لكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء وفي الاكثر اي النصب بهما انما هي في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وتداخيه الجر بهما على انهما جران قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب اكثر واخلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدر بتة محضة بالانحلال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما خلا عمرا وتقديره خلق زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلق بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا حاليا بعضهم او بعضهم من زيد ومجاوزا بعضهم او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني القوم لا يكون زيدا واما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر فيلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يقترن فيها لا بها قائمة مقام الا ولا يقترن فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الاجمال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى

واقعا في محل يكون متأخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يجب على اجب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة الكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكره فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء وفي ما سرت ما جد الا يزيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء ويجوز احد الامرين بالنصب على طريق البدلية وهو المختار او على طريق الاستثناء وهو جايز غير مختار واما اختيار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما صار سببا للتنبيه بالمفعول لا بالاصالة وهو اسفله الاداعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما تقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه مفرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ له كما اراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشتراط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيدا فانه يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا زيدا بخلاف ضربني الا زيدا فانه لا يصح ان يضرب كل احد الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم بما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين او بحمل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الايام كذا اي اوقعت قراءة كل يوم كذا ظهر وانه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى بتحكيم تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الايام كذا الا يوم تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيحرر مثل هذا التخصيص وضربني الا زيدا بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المتبادر هو العالم والغالب

في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في تعلق الفعل بها ومخالفته واحدا منها في ذلك ما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفته واحدا منها في ذلك فما يقل كما في المثال المذكور وبيان الفرق بين قولك قرأت الايوم كل وصرفي الا زيدا ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع وجوده فيه في الاول وعدم ظهوره في الثاني فلزم في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيدا فالظاهر ان ذلك ايضا ما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان القرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المدعى الاكثر في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما او معنى ما زال ثبت لا زالة النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يجعل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا ينافي ويستثنى من جملتها العلم او يجعل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان تحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على الفطن انه يمكن تنزيل هذه التاويلات ارجاع جميع الموارد الايجابية عند الاستثنا الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيدا المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في علو المحتدين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث جملة على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع بجعل في موضع المستثنى لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاني احد الا زيد فزيد بدل من مرفوع محول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محول على موضع محل احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها مفهوم صفة شيئا المستثنى قيل الوصف بالمحال يلزم استثنا الشيء عن نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وحصل المستثنى منه ما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما يعدل اللفظ على البدل في الصورة

الاولى لان من الاستغراقية لا يراد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لاقتضاء النفي بالا لانها لتاكيد النفي والنفي بعد الاثبات نقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاني من احد الا زيد بالحركات في قوة قولنا جاني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جايز في الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا التي كالنصب الحاصل بالعامل فلا تدخل من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قولك ما زيد شيئا الا شيء والوجه المستثنى على لفظة المستثنى منه لا بدخل من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا اللتان لا تعملان ان لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونها عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تقدر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على محل شيا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلا ولا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتدا فلم اعتبرت حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا منه لمعنى النفي وانتقض بالاخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيء مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليست عملت للعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقا اثر العاملة هو اي ليس ليس لاجل اي لاجل ذلك الاسم وهو العلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قايما باعمال ليس في قايما وان انتقض نفيها بالا لبقا تعليتها وامتنع ما زيد الا اباها باعمال ما في قايما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى محذوف اي بحذف بعد غير وسوى مع كسر السين اوضمها مع القصر وسوا بفتح السين وكسرها مع المد لكونه معنا فاليه وبعد حاشا في لا كلة لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل ماض متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب للمستثنى منه فمجرور القوم زيدا حاشا عمرا اي برا الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه زيدا اي في الاستثنا دون الصفة

فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيئ مرفوع على انه محمول على محل صح

او هذا اعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالاعلى التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اجرى
المستثنى بالاضافة استقل اعرابه اليه وغيري كلمة غير في الاصل صفة لا تالفها على ذات
سميت باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما يقول جاءني رجل غير زيد
واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واعطيت حكمها وذلك
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا على
على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا على غير في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الاتباعة لجمع
اي واقعة بعد متعدد وجبان يكون موصوفها مذكورا لا محذوفا كما قد يكون مقدرا في غير مثل
جاءني زيد وبعدا كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالا اذا استثناء اذ لا بد
(موصوف الخ) (حال) (موصوف الخ)
لها في الاستثناء من متعدد متعددا فلا يقال في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم
من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كرجل وان يكون مثنى ودخل فيه نحو جاءني رجلان
الا زيدا مكررا اي منكرا لا معرف باللام جنسيا او للعهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا
على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشاربه الجماعة يكون زيد منهم فلا يتعدد الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشاربه الجماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعدد المنقطع غير
مخصوص والمخصوص بخلافه اما الجنسي المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم
او مجهول فالمخصوص بخلافه على عشرة دراهم او عشرون واما اشترط ان يكون غير مخصوص لانه اذا كان مخصوصا على
العدد نحو له علي عشرة دراهم الا خمسة لم يتعدد الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي
احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا منه فلا يتعدد الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني
عشرة الا درهما واما نصب عند وجود هذه الشرائط الى اصل الاعمال عند تعدد الاستثناء عند
وجودها فيضطر الى حمله على غيره واما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا احتراز
بقولنا غالبا لانه قد يتعدد الاستثناء في المخصوص نحو جاءني ما عدا رجل الا زيدا وقد لا يتعدد في غير المخصوص
نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا اثنين ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المه في بيان
هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السما والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيه على عدد مخصوص
الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير
مخصوص في الجملة وتتعدد الاستثنا لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثنا

وفي الاية تابع آخر مرجل الا على الاستثنا وصراحة لو جعلت على صار المعنى لو كان فيهما
آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله
وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله بخلاف ما اذا كان
الصفة بمعنى غير فانه فيدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله ثبت ان
لا تتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف جعل الا على غير في غيره اي في غير جمع
منكور غير محصور بل صحة الاستثنا ح وبذهب سيبويه جواز وقوع الاسم مع صحة الاستثنا
قال نجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة مع صحة الاستثنا على اكثر المتاخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لاستثنا
منه والاوجه ان يقال الفرقدين بالمقصب رجل المع دلال على الشهرة وقال في البيت سفرذان
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه او هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط وتابعها الفصل بالخبرين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب
الا سوا وسوا النصب على الظرفية اي بنا "على طرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد
وسوا زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الصحيح وهو مذهب سيبويه فيها عند لازم الظرفية
وعند الكوفيين تجوز خروجها عن الظرفية والصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دنوا وزعم الاخفش ان سوا اذا خرجوه عن الظرفية
ايضا نصبوه استكانا الرقعة فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استبكار الرفع
فيما غلب استعماله على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبركان واخواتها كان
واحدى اخواتها والمراد بتعدية المسند لخبرها ان يكون اسناده الى اسمها لاخبرها ولا شك
ان ذلك انما يتصور بعد تقرير الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزا الخبر المقدم على تقرر لكون
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيدا يضرب ابوه ولا بمثل كان زيدا ابوه
قائم في هذين المثالين المعروف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد
بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبق الاشارة اليه في خبران واخواتها مثل كان
زيد قائما ومعنى اي امر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وسرايته على ما سبق

في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المحضة
لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في
احدهما لفظيا لجواز ان تنطق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا
يصلح للقرينة لانفا قرفيه بد لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم
كان وخبرها جميعا ولاقرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر لجواز كان الغيبي هذا وتحذف عامله
اي عامل خبر كان وهو كان لاخبر كان واخواتها لانه لا يجذف من هذه الافعال الا كان وانما
احتفت بهذه الحروف لكثرة استعمالها في مثل ان من يجتهدون باعلاهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
وتجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان تجيء بعد ان اسم ثم فا بعده اسم اربعة اوجه نصب
الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فخير له فخبر فيه خبر والفاء زائدة
عن ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه ورفعهما لخبر ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
وعكس الاول لخوان خير فخير اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وفوق هذه الوجوه وضعفا
لحبب قله الحذف وكثرته وجب الحذف اي حذف عامل يجزي كان في مثل ان انت منطلقا انطلقت
اي ان كنت منطلقا انطلقت واصل ما انت لانه كنت حذف اللام قياسا ثم حذفت كلها كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظه ما بعد ان وفي وضع كان عوضا منها واه غنت
النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار ما انت منطلقا انطلقت وعلى هذا فقدير فتح الضمير
واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فحل به ما عمل بالاول من غير فرق الا
حذف اللام اذ لا لام فيه وانصب المصم على الاول لانه استهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم
الحرف ان شاء الله تعالى هذا المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحدي اخواتها مثل ان زيدا قائم
وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هنا ايضا
بمثل ابون في مثل ان زيدا ابون قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صحة الجنس وحكمها
لم يقل اسم لا لانه ليس كلهم لا ولا اكثر من المنصوبات ملا يصح جعله مطلقا من المنصوبات
لاحقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن اكثر منه فاعطي الاكثر

حكم الكل فعد الكل منها جوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه
او محلا كما هو مبني على الفتح واما هو مرفوع فليس اسما لها بعد دخولها فيه هو المسند اليه بعد
دخولها خرج به مثل ابون في لا غلام رجل قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في تحد اسمها مطلقا
لكنه لما اراد تحد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة تلا اي يقع بعده بلا
فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء جوز من تمام معناه وهذا الاحوال يتراد فة
من الضمير المجرور في اليه او الاول منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع
في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وبعض الشيخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت
في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما الخ مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لا تب
على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الكل
المذكور بل كان مقرونا بما تفا الشرط الاحيد فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي بليها نكرة
غير مضاف ولا مشبها به يترتب عليه قوله فمبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة
او منصوبا لاحكم عليه ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه
وهو الفتح في المرفوع نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمات
في الدار واليا المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين
لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع فانما بني لتضمنه
معنى اذ لا معنى لا رجل في الدار ولا من رجل بينها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار
حقيقة او تقديرا فالمفردة تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البنا على حركة او حرف استحقها النكرة
في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها شبيها بالمعرب الذي ما يستحقه في الاصل اعنى الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها مركبا
تركيبا مزجيا او اسنادا فمبني على ما ينصب به ان كان مركبا تركيب المزج نحو لا رجل عندك ولا
امرأة عندك او اسناديا نحو لا رجل قائم عندك ولا امرأة قائمة عندك وان كان مضافا او مشبها به
بانتفا شرط النكارة او معصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفا شرط الاتصال
على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفا شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ستة صور لا غلام
لا رجيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا

محمود ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه السنت الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلا
امتناع ان لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن الثانية مع الفصل والتكرير اي وجب
تكريرها لكن مطلقا لا جيء اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التكرير من مجيء نفي الايجاد واما في
النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل هل في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار
في المعرفة ايضا ولهذه قضية اي هذه قضيته ولا اباجيس له اي هذه القضية هذا جواب دخل
مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان اباجيس كنية
علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه سأول بالنكرة اما بتقدير
المثل اي ولا مثل ابي جيس له فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله
بمن يضاهي بين الحق والباطل لاشتهاره عند بهذه الصفة فكانه قيل لا مضاهي له وتسمى هذا
ان وقيل ابا جيس بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير ولا حول ولا قوة الا
بالله اي فانكرت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز حذف احدهما
لحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانه يجب التوجيه يزيد عليها الاول فتحها اي لا حول ولا قوة الا
بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبره
محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله فحذف خبر جملة الاول استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية زيدت لتاكيد النفي والثاني معطوف
على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه بمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لها
خبر واحد وان يقدر لكل منها خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني فتح الاول ولا
قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زيادة والثاني
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد
وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منها خبر والرابع رفعهما بالابتداء لا حول ولا قوة الا
بالله لانه جواب قولهم اجيبوا الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الاوجه
فيها ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وصح

الشأن لا حول ولا قوة الا بالله على انه يكون لا النفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه للابتداء لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة العمل ذلك
التكرير حتى قطع بوقوع حصل بينهما ولا دخل فيه للتوافق الاسمين بعد في اللاء آخرهما
على التوجيه الاول متعين للعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
والا يلزم ان يكون الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل
عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على النفي
الجنسي يتغير النفي اي عن الاستمرار في نفي خبره الى نفي الاستمرار لا يتغير نفسه
لدخول كلمة الاستفهام ومعناها ان معنى الهمزة الداخلة على لا النافي لنفي الجنس انما الاستفهام
حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما وانما الغرض مثل الانزول عندي بل يدعي
ان حال النفي الموجود كما له قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الخبيصي والمصنف وردة
ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت من حروف الافعال مثل ان
ولو حروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه وانما النفي
نحو الا ما اخرته حيث لا يبقى ما وانما قوله الا رجلا جزاك الله خيرا فهذه عند الخليل ليست
لا الداخلة عليها همزة الاستفهام ولكنها حروف موضوعة للتحضيض برأسها فكانه
قال ايا ترونني رجلا بعين بصلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونونت وهي عند يونس
لما دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى النفي فكان القياس الا رجل ولكنه نونه للضرورة
الشعرية ونعت اسم لا المبني لانعت اسمها المعرب بما حرز زيد نحو لا غلام رجل ظريفا لاذكر

بالرفع صفة النعت لا الكاف وما بعده آخر آزر من مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا كان
من غير مبنى والعامل فيه مبنى آخر آزر غير في لا جدير حسن الوجه بليبة بعد حال كقولك او صفة
مفردا آخر آزر غير المفهوم نحو لا غلام فيها ظريف وبهذا القيد يغني عن الاول مبنى على الفتح
حملا على المنعوت لكان الاخى وبينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اى الى النعت حقيقة
والبنى في قوله ونعت المبنى اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا
لتبعية غاية المذكور سابقا فلا يرد انه اذكر المبنى وبين على الفتح ثم
جعل بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا غلامى بارد اذ ع انه يصدق عليه نعت
المبنى الاول مفردا بليبة فان بارد اذ في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر
وجعل نعتا للمتبوع غليس مما بليبة لتوسط التابع بينهما وسوغ لان الاصل
في التوابع بعيتها للمتبوع جاز في الاعراب دون البناء رفعا على محل البعيد
ونصبا حملا على اللفظ او على محل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب لا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب ان فحكمه
الاعراب لا يرفعا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد
مرت امثلته في بيان فوايد القيود العطف على اسم لا المبنى اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في معطوف غاية اذا كان المعطوف معرفة وجب
رفعه نحو لا غلام لك وعمرو اذ لا كان لا مكررة في المعطوف فحكمها حكمها في قوله
لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ ان لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا

الا بالفتح

وبان يحمل

وبان يجعل على المحل ويجعل مرفوعا جاز ولا يجوز فيه البناء لكان الفعل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لمنافاة الفصل بلاء المؤكدة اذ المعطوف على المنفي
تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قول الشاعر ولا ابا
مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسيأتي وسائر التوابع لا تنصب
عندهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي
ومثل لا اب له ولا غلامي له ان كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
الاضافة وابى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في خواب
وحذف النون من نحو غلامين جاز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان
يقال لا اب له ولا غلامان له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به وهي مع المجرور
في محل الرفع خبرها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب
واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اى لاسم لا في هذين
التركيبين مع انه ليس بمضاف حوابا لاحكام المضاف عليه باثباته الالف و
حذف النون فيكون معربا وذكر التشبيه اتفاقا هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين
يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف في اصل معناه
اى معنى المضاف من حيث هو مضافا يعني الاضافة وهو الاختصاص او
المعنى انه مثل لا اب له ولا غلامي له في جاز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث
لا اضافة فيهما بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة في الاصل معنا اى معنى

48

ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الآتي بين الاختصاصين تفاوتا
فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم
جاز مثل هذين التركيبين اتفاقا بخلاف نحو هذا شبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
ثم التركيب لا يأبى ان في الدار لعدم الاختصاص فالاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى الشيء اتم منه بأبوية له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافة الاب الى الدار فكيف بمشبه تركيب لا اب فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار مشاركة
في اصل معنى الاضافة ليس اي مثل هذين التركيب بمضاف حقيقة لغة والمعنى المراد
المفاد بهما بتقدير لام الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير
المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى بعد على تقدير الاضافة
اما اذا قلا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلامين وهذا
لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلامين موجودان واما ثانيا فلان المراد
نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة واما خصه سيبويه بهذا الحكم فلانه اللائق
فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا يتعين الذي ليس فيه مذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى
والتجام اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد اللام المقدرة وحكم المضاف
بفتح ما فتح ويحذف اسم لا خذ فاكثر اي مثل لا عليك اي لا باس عليك

ولا يحذف

ولا يحذف الا مع وجود الخبر ليدل بكون الجنس اجمالا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما
جاز ان يكون كزيد هما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل
زيد وان جعلناه حرفا فلا كم محذوف اي لا احد كزيد خبرا ولا المشبهتين في النفي
قال الرضي لا الاسمية ليس هو المسند بعد دخولها ان دخل عليها ولا وهي اي خبرية عليها ولا
لهما وكذا الحجازية اسمها لها لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل
اسمها وخبرها اسما وخبرا انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لها انما هو في لغة الحجاز
واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم اسما
لها بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولها عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي
جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان بعدها نحو
ما ان زيد قائم فيرا انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة
عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين واذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او
تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد من هذه الامور
الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عمل ضعيف عمل شبه ليس فلما حصل بينهما وبين
معمولهما عمل واما اذا انتقض النفي بلا عمل ما بمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل
واما اذا تقدم فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي خبرها
الموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد
مقيما بل سافر وما عمرو قائم لكن قاعد فارفعه اي فكم المعطوف الرفع لا غير

وبل ولكن لا يجيئان للاضافات بعد النفي

المجرورات

لكونها بالجر لانه الآتي نقيض النفي وهو ما استمل ان اسم استمل ليجر الحروف الاواخر
الاواخر التي هي كمال الاعراب فانه لا يطلق عليه المجرورات والمنصوبات والمجرورات
الا حالا انها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه يجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا او
انما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات مضاف اليه بل
بخصوصية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما اضيف اليه لكن المشتمل
على علامة اعم منه ومما هو مختص به فيخلص في تعريف المجرور مثل بحسبك
درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في
تعريف المضاف اليه وهو ههنا بما هو المصطلح المشهور بينهم فيذهب ذلك
الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا او
كل اسم حقيقة او حكما يشمل الجار الذي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل
مررت بزيد او اسمية في حل لفظا او تقديرا الى ملفوظا كان ذكر الحرف
كما في مررت بزيد او مقدرا حال كون ذكر المقدر مرادا من حيث العمل بما
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم كخلق ثوب يوم الجمعة
فانه وان نسب اليه القيام بالحروف المقدرة وهي لكن غرضه ارادة نحو زيد للجر
فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد

من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد اذ لا يقال مثلا ضرب مضروبه او ما قام
مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها ان للاجل الاضافة لان التنوين او النون قد
دليل تمام ما هي فيه فلما اردوا ان يميزوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاول من الثانية
التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاول علامة تمام الكلمة وضموها
بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين
بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والتشريح في شرحه له ان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه
لم يبين تقدير الحرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم يتقدم عنه شيء فيه من
سابر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل
ضارب زيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان
ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان الحسن الى زيد
ابلغ فانه لا يعلم انه يشبه منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون
مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ
وهي ان الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لا فيها

تقييد مع في المضاف تعريفا او تخصيصا او لفظية ان منسوبة الى اللفظ فقط
دون المعنى لعدم سراية ما اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف غير ما يليق
صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلا
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن لم تكن مضافة
الى معمولها بل الى فاعل مصدر كمرّ بالبلد واحترازه عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وفي اي الاضافة المعنوية بحكم هما استقراء اما بمعنى اللام فلما
اي في مضاف اليه يخصص جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف
وغيره ولا ظرفا لغلام زيد فان زيدا ليس للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف
اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف
والحاصل ان المضاف اليه اما سابق للمضاف ح ان كان ظرفا له فالاضافة
بمعنى في والا فمن بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلق كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة خرج ايضا بمعنى اللام واما اخص من
وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي
ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى

خاتم

حاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خذها فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام حال يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وبهذا ان كون
الاضافة بمعنى في قليلا في استعمالاتهم ورودها اكثر الفتحاة الى الاضافة بمعنى
اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع
بين الطرفين والجزئيين قلت نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى
الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة
في كلامهم خالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى
اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتقييد اي الاضافة
المعنوية تعريفا اي توريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة فان الاضافة التركيبية
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة
امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب والمعلومية فان ذلك غير لازم
كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين

بمعنى من ايضا اضافة حيه

فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان
المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا ارشارة الى معين كما في
قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فان هذا لا ينقيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة يتوخى لها
في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك باركه
غير الشكور وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل الشيء المحصور في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء ملكك كان معرفة اذا قصد الذي يعامله
في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا ان تخصيص المضاف مع
المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركة ولا شك
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما
اضيف الى رجل قلت شركة فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد
المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان علما
نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى
التجريد بل لا يمكن اذ الجمع بالتجريد وخلوه من التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة فزالت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة كان طلبا للدون وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة كان تحصيل

الحاصل

قوله قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع اسم ذي الرمة غيلان وكنية ابو الحارث
وذو الرمة لقب دعته به امراة فجرى عليه واول القصيدة امنزلتي مي سلام عليكما
هل الازمن اللوى فحومل رواجع وهل يرجعن التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي
والديار البلاقع

الحاصل

فيتضح الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين
اضافة المعرفة وبين جعلها علما في النجم والثريا والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل
ان في هذه الاسئلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية
فانه حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون
من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما
قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من
ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث
من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية فلا
ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو ثوب خز مضافة الى معمولها
احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصانع البلد وكريم العصر
مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية الا
تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا كما مر في تقدير الانفصال في النفط الاثافي

بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ
بل الحمل على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ
بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد وحكما مثل حاج بيت الله او يجري
مجرى التثنية والجمع مثل ضاربا زيد او ضاربو عمرو زيد واما في لفظ المضاف
اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه وحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم اليه التخفيف في المضاف
فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة ومن ثمة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا
التركيب ولم يمتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز لما ورد
للزوم كون الموصوفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون الموصوفة اذن صفة للموصوفة
والمراد ان المشار اليه بثمة هو مجموع امور ثلثة وجوب افادة اضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص مستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور
دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه

لا دخل

لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا
جاز تركيب الضارب زيد والضارب هذا زيد بحصول التخفيف بحذف النون
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط
للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التنوين
وانما سقط ولانتفاء التخصيص بل ينبغي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى
هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكثرة 91 لكثرة لواحقه خلافا للفناري
فانه يجوز تركيب الضارب زيدا اما توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد
الاضافة فحصر التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم رد بالام
واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بان اللام المتقدمة حرف
على الاضافة تجرد اد عاء عن قيد للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من
قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها من باب الضارب زيد
فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه
بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدا بمعنى ان هذا القول ضعيف لا يقوى في
الفصاحة بحيث يستدل به فلا يرد من امتناع مثل الضارب زيد لعدم
الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه سوء مصادرة على المطلوب اللهم الا ان
يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا ضرورة على اجراء قاعدة بحكم
النصب حملا على الجر او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف

بالواو المعطوف على الحالية
فصار المعنى باعتبار المعطوف
الواهب عبدها فتدبر

مالا يحتمل في المعطوف عليه كما مر بحثه وسنحققه حيث جاز هذا التركيب فلم يجز
رب سنحققها بال وقال رب على سنحققها بدون العطف والبيت تمامه
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اى محمد ط الواهب
المائة الهجان اى البيض من النوق يستوي فيه الواحد والجمع صيغة للمائة
او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى
راعيها شبيها بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لاوفى
بلاسه عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج حال من الهاء
يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير
العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها
مرفوع ح ع انه مفعول مالم يسم فاعله وصيغة الامر لا يتكشف الا بعد معرفة
ذكره اخر ذا الهوى من القصيدة وانا لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل بعض كان القياس عدم
جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في
الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وغيره وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف
اليه من معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيدا والحسن
فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك بعض انما جاز الضاربك

ح

ح ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو الضارب الرجل والضاربة
وغيرها فيمن قال اى في قول من قال بعض سيبويه واتباعه انه ان الضارب
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير بالاضافة فانه
لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اى لحمولية على ضاربك فالحمد فاعل ح مفعول
له والضمير المتصل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مفردات متصلات الرسوا
الاضافة ولم ينظروا الى تخفيف تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة بل بتنقل اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك
وجوزوه بدونه حملوا ضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل منهما اسما فاعلا مضافا الى الضمير متصل محذوف التنوين قبل الاضافة
لا الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد ح
الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا الاضافة انه
لو سقطت التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا الاضافة انها لو سقطت
للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف
ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت الكاف لا الاضافة

الاتصال ح

ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل
بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التحقيق جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى غير متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما
قبل الاضافة للاضافة ولم تحمله الاضافة زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
واعلم انا حكينا قوله وضعف الوايب الماية الهجان وعبدها وقوله الضارب
الرجل والضاربك تعلقا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على
جواز الضاربه زيد عن جانب الحص على موافقة بعض الشارحين وكان ان
نجعل كل واحدة منها اشارة على حدتها منكبة للحكم بامتناع الضارب زيد
فمع قوله وضعف الوايب الماية الهجان وعبدها اية ضعف عطف النحو وعن
اللام على المحل به المضاف اليه لصفة مقصودة باللام لانه بتوسط العطف بغير مثل
الضارب زيد كما وقع وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد مقصودة
يحتمل ان يعطوف عليه لا يحتمل ان المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم
شابهة المضاوة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصور بين
الاخرتين الى مسئلة ظاهر وهو يتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بها على ان لا يضاف
موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان كل من
بيتي يحتمل الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم مقام الآخر ولهذا المعنى

الى مسئلة

التركيب

الصريحي

بعينه

ولا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة لانه
اخص والمضاف الخاص الى العام ولا يجوز
اضافة الصفة الى الموصوف لان الصفة
عندهم بمنزلة الفعل والفعل لا يضاف الخ

بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى
المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد
الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى الصفة
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل
واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة مسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة واقد
اضيف البها موصوفاتها واجيب عنه فان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع
متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف ثانيهما ان
يكون الوقت محذوفا والجامع قايما مقامه مضافا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو
ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة
الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الخبيثة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا يمكن ان المضاف
توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال هناك

(٧٨)

مكانا جزء وكل بالعربية لا يضاف مكان يهو جانبه فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب يهو ف حال الاضافة بيانية وتمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه
يهو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية ويهو قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل ف قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة ف وثياب اخلاق قدمت
الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة ف حتى صار كانه اسم غير صفة فلا اراده التخصيص
كونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم لكونه صالحا لان يكون فضة وغيرها
اضافوه الى جنسه الذي تخصيص به كما اضافوا خاتما الى فضة فلم يضيفوا فضة اليه اما من
حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس منهم اضيف اليه ليخصص وعلى هذا
القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل الاسم به للمضاف اليه لعموم
الحكم الى كل المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد او الاعيان كفرس
وجبن ومنع في المعاني والاعراض او نوعا من نوع او فردين بل متساويين في الصدق
كانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث
اسد لا يفيد ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص وفي مثل
كل الدراهم وعين الشيء فائدة ان المضاف فيها يختص ايما يصير خاصا بسبب
اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
الى م

او التخصيص واما اضافة العين عن الشيء اذا كان اللام للعهد ظاهرا واذا كان
للجنس فغير خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيد او كرز اسمان بمسمى واحد
كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بجعل احدهما
على الدليل والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح والثقب
او فتح من اسم غالبا واذا اضيف الاسم التصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس
في آخره ف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن و
انما كان سلامتها بالتصحيح لان ف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة
لمعارضة السكون ثقل الحركة ولان صاحب العلة بعد السكون مثلها
بعد السكون ما في الوقف بعد سكتة الفم ما ولا يثقل عليها الحركة بعد
السكون بعد في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره لمناسبة
مثل ثوبي ودراري في تصحيح وظبي وهو في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة و
قد اختلف في اي ايهما الاصل والتصحيح ان الفتح اذا الاصل في الكلمة التي جاء ف
واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما
يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان في آخره
الف آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم وهذا ايضا قبيلة من الوهم تقلبها

الفاشيث اى الاتى على اللغة الفصيحة لعلم موجب الانقلاب وهو عصاى
رحاى وهذيل قبيلة من العرب تقلب الالف حال كونها قبل الشين ياء
لمناسبة الكلمة ويدغم فى اليا مثل حصى ورحى ولا تقلب الف الشين كذلك
للالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
ياء ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيها هو كلمة الواحدة مثل مسلمين و
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء فى الياء
صار مسلى وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء و
الاولى ساكنة مثل مسلون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب
بقاء الضمة قبلها تغيرا فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلى وان
كانت قبل الياء الواو فتحة وبقى ما قبلها مفتوحا كغلامى مع مسلمين
مسلمى وفى مصطفون مصطفى لحقه وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور
الثلث قل كنبل اى للزوم الانقاد الكنين ان لم تحرك واجتزء الفتح
لخفته واما الاسماء الستة اذا مر ذكرها مضافة الى غير ياء المتكلم
وابى وابى الا فالى رفع واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخى
وابى مثل يدى ودمى بلا واو التى زوى جعل نسيا منسيا واجاز الجمهور فيها
اخى وابى بردّ لام الفعل فيها وهى الواو جعلها ياء وادغام الياء فى الياء

وتمسك

وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابى بانك ذو العجاز بداية محل الاح
على الالب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بانه شاذ وذلك
خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المعنى اى ابى
مع اب فاصله ابين سقطت النون فى الاضافة فاجتمع باءان فادغمت الاولى فى الثانية
فصار ابى وجاء جمعه هكذا فى قول الشاعر فلما تبينن اصواتنا بكين وفدينا بانفسنا
اى لما سمع وعلمن اصواتنا بكين وفدين لنا باوانا فداؤكم وتقول ابو
امرأة فاعلة لامتناع اضافة الحكم الى المذكر حقى وهى بلا رد والمحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم واما فضلها عن اخى وابى لانه لم ينقل عن العرب فيها فى المشهور
خلافا لمن ذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم وتمسك فى الاسماء الاربعة
ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر
اى فى الاكثر استعمالا وفى بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند
قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة تحول اخ واب
وحم وهن وفم بالحركات الثلث وكمن فتح الفاء افصح منها اى من ضم
واكسر وهن خم مثل يد فيقال هذا خمٌ او حمٌ ورايت خاً او حمًا
ومررت بخمٍ او حمٍ ومثل حقٍ بالرفع فيقال هذا حموٌ او حمٌ
ورايت حماً او حمًا ومررت بحمٍ او حمٍ ومثل دلوٍ بالواو فيقال
هذا حموٌ او حموٌ ورايت حماً او حموًا ومررت بحمٍ او حموٍ ومثل عصا

بالالف فيقال هذا حمادٌ حاكمٌ ورايت حمادًا حاكمًا ومررت بحمادٍ حاكمٍ
مطلقًا اى جوازم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقًا غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل يجئ هذه الوجوه فيها فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاءنى مثل مطلقًا
اى فى حال الافراد والاضافة يقال هذا مثلٌ ورايت مثلًا ومررت بمثلٍ وهذا
مثلك ورايت مثلك ومررت بمثلك ولو اضيف الى مضمر لانه وضع وصلة
الى الوصف بالاسماء الاجناس والضمير ليس بجنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر انما يوقف والفصل من الناس ذو وجوه اى قبل الاضافة الى المضمر
جنس لكان اشمل وكاية خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم
خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقًا نفيًا لاختصاصه
بحكم باختيار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة
الى الاسماء الاجناس ليس الا بالاضافة اليها التوابع جمع تابع منقول من الوصفية
الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فاعل كالكاهل جمع كاهل والمراد بها توابع
المرفوعات والمنصوبات وهى وراء التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها
بحو جاءنى زيد وضرب ضرب لعدم كونها من افراد الكلمة وذكر ثمانى اى
متواليًا حتى لو لحظ سابقه كان فى المرتبة الثانية منه فذكر فيه التابع الثانى
والثالث فصاعدًا ملتبسًا باواب سابقه اى بجنس اواب سابقه بحيث يكون
اواب هذه من جنس اواب سابقه فاشتركا بها من جهة واحدة شخصية مثل

جاءنى

جاءنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع سابقه كان فى المرتبة الثانية منه
واوابه من جنس اوابه وهو الرفع فى كل منهما لكنه من جهة واحدة شخصية
هى فاعلية زيد العالم لان الجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم
منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقًا فقوله كل ثانٍ يشمل التوابع وخبر
المبتداء وخبر كان وان واخواتها وثانى مفعولى ظننت واعطيت
وقوله باواب سابقه يخرج الكل من غير التوابع الاخير المبتداء وثانى مفعولى
ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى
المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء الا انى التجريد عن العوامل اللفظية
للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندًا اليه صار عاملًا فى
المبتدا ومن حيث انه يقتضى مسندًا صار عاملًا فى الخبر فلم يتحد اثرهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونًا فيه ومظنونًا
عليه فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث
انه يقتضى آخذًا ومأخوذًا عليه فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاواب المعتبرة فى هذا التعريف بالنسبة الى الاخير وان يكون
اعم من ان يكون لفظيًا او تقديريًا او محليًا حقيقيًا او حكميًا فلا يرد
نحو جاءنى هو لا الرجل وياهذا العاقل فان رجلًا ظرفًا نعم ان لفظة
كل هنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون للجنس والجنس

للافراد وبالافراد عالما وهو وبالجملة التابع واحد مدخول كل وهو
فان باوائل سابقة مرجعة واحدة لكن لما ادخل كل عليه افاد صدق الحكم
على كل افراد الحد فيكون جامعا والنظر الحصار الحد وهو فيما لعموم ذكر غير ما فيكون
مانعا والنظر الحصار الحد فيما لعموم فيحصل حد جامع مانع يكون بجموده منعه
كما منصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى
في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن
سائر التوابع ولابد وعليه البدل فانه مثل قولك ان الجني زيد عالم او المعطوف في
مثل قولك الجني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم
اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر
التوابع ولابد وعليه البدل فانه مثل قولك الجني زيد علمه او المعطوف في مثل
قولك الجني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمولية في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على
حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوصية مواد ها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال الجني زيد غلامه او الجني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لما تجد لها
دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة
والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته

اي

اي فائدة النعت عالبا تخصيص في النكرة نحو رجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون بمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذا الوحدة تفهم من النفخ
في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب هذا الصفة المشتقات توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى عاد لهم غير المشتق
بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل ان لا فرق بين
ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعها نعتا اذا كان وضعه اي وضع
غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي ودنس مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات
المنسوبة الى قبيلة تميم ودنس مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال مخصوص
فما بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما
وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله
نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار
دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل
الا رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل
مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة

وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المباينة فلهذا
صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الأخر التي لا يدل عليها هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم
الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بهذا بزيد اي بزيد
المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل من ذات زيد
فوقع صفة له وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح
ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في
حكم النكرة لان الاخبار على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد لكنك
تجد في الجملة الخبرية زائدة الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل
جيد بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقولا في صفة اضربه ايا مستحق لان يؤمر
بضربه وبلزم فيها الضمير الراجع الى ما تصف النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا
لم يكن في الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة
لمثل جاءني زيد عالم ويوصف بجملة الموصوف اي بجملة حالية نحو مررت برجل حسن
حسن حال الرجل وصفته وبجار متعلقه اي متعلق الموصوف وقع بصفة
اعتبارية تحصل بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كونه الرجل
حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بجار
الموصوف ينبغي ان الموصوف في عزة امور يوجد منكا في كل التركيب

اربعة

اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا او التعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل
جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنث يجري على المذكر كعلامة والتاء التي للتانيث
بحال متعلق الموصوف يتبعه في الحالة الاولى وهي الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير وجوبا منكا في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الاربعة
وهي ايضا حالة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل شبهه بوجه ينظر الى فاعله وان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد
كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما
يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير
حقيقي او حقيقيا مفصولا بغير مؤنث جاز الامران تقول مررت برجل وبرجال
قاعد غلامهم مثل يقعد غلامهم وبامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها ومررت
برجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل صبور او صبورة ابوه او امه
او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل تقوم ويقوم في الدار جاريته فان
قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول هو الوصف بحال الموصوف
في تحمله البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون

قاعدة غلامه مثل يقعد غلامه
ومررت برجلين قاعد غلاماهما مثل
يقعد غلاماهما

في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث لانك تقول هند رجل ضارب وهند رجلين
ضاربين وهند رجال ضاربين وهند امرأة ضاربة وهند امرأتين تقربه وتقربانه ويقربنه
فلم خصصت الحكم بهذه الحكم فالفصل الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الموصوف
الى الموصوف بالتبعية وعدمها وما كان الوصف الاول متبعة في الامور العشرة
وكان لا يجزم مشابهة للفعل في الجملة البواقي عن هذه التبعية فلما عرفت
اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في
الجملة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير منضبط بل بيان ضابطة عدم
تبعية له يكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ولم
ان من اجل كون وصف الجامد في الجملة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد
غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون
غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز
ان يحسن وللضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك
اذا كسرته اشبه للفعل فوجد لفظا ومعنى موازنة الفعل ومناسبة لانا الفعل
لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في اللفظ
الآن يخرج الواحد من الاكمية الى الرفيقة او يجمع الفعل فيرا مقدما على المسند اليه مضمر
لا يوصف كان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى
التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف لتوضيحه الوصف المادح والذام

وغيرهما

وغير ما طرد الباب ولا يوصف به لانه ليس في مضمر معنى الوصفية وجهة الدلالة
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات الاعلى قيام معنى بها وكانه
لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا يعتذر الشارح الرضي
وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اذ الموصوف للمعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعارف
من الصفة يعني الاولى منها لانه المقصد الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة
في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها خلا اقل من ان يكون اقوى
منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان الاعرف هو الاعلام ثم المبهمات ثم
المعرف بالام ثم الموصول فيها ما سواه ومن ثم اي من اجل ان الموصوف
اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول
لانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاني
الرجل العاقل او الرجل الذي كان عندك امس او ابا لمضمر الى مثل اي مثل الموصوف
باللام بلا واسطة نحو جاني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاني الرجل صاحب
جارية الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه
على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص
من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند
صاحب هذا المذهب واما التزم الموصوف باب هذا اي باب الاشارة

60

بدون اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والمصور
المصنف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان
الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمقام المكتسب الشرف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستغني السؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو
اللام لنكتة في نفس المتصور عليه لانه به صلة مثل ذي اللام مثل مررت بهذا
الذي كرم الى الكريم ومن ثمة ان من اجل ان التزام وصف باب بهذا بذي اللام
لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس
المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم
لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف
تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام
قوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو
مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاني زيد وعمرو فهو تابع
لانه معطوف على زيد فنسبة المجيء اليه نسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة
المجيء اليه مقصودة كذلك نسبة المجيء الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله
مقصودا بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيخرج بقوله مع
متبوعه المعطوف بلا وام وبل واما واو وكن لانه المقصود بالنسبة معها احد

الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا
بالنسبة ان يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا ان لا يكون كالدفع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه
بتلك الحروف السبعة مقصودان بالنسبة مع ما بعدها الى آخر ما ذكره
جمعا وسمعا اورد فيه بدل او عفو الخ باعادة الموصول يعني بتوسط بينه ان بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة الآتية تفصيلها في قسم الحرف ان
شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع بتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف كقولنا بتوسط بين الصفات مثل جاني زيد العالم والشاعر و
الكبير فالصفة الاخيرة عليها واو العطف كالثانية والكبيرة لها جهتان كانت
احديهما كونها صفة لزيد تابعة له والجهة متبوعة المعطوف عليه والجهة الاخرى كونها
معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها وبصدق على هذه الصفة من جهتها
الاولى انها تابع لانها صفة لزيد بتوسط بينها وبين زيد واو العطف لان
توسط واو العطف بين شيئين ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن
قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها المعطوف وهي
من هذه الجهة ليست فلم يسبق ما نحن فيه قبل قد جوز الزمخشري دخول الواو بين الموصوف
والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف
في شرح المفصل في مباحث الكشاف ان قوله تعالى ولا المنذرون في قوله وما يهلكنا

من قرينة الاول امتنع دون صفة لقوية فلو اكتفى بعوله تابع بتوسط آخر لدخل
فيه هذه الصفة وتفارغ المصاحبة قال في امالي الكافية ان مثل جاني زيد العالم
والعاقل تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على الصحيح
وانما هو باق على ما كان عليه من الصفة وانما حسن دخول و ف العطف لنوع من
الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم في نظر لان الحرف المتوسط بينهما عاطفة لا لانها
فيلزم عائد على غير ما هو له مع الفصل والترتيب وغيرهما لكنه في الصفة
عاطفة في غير ما ذكر بما بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا منفصل الا بمنفصل
او لا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كما لو عطف على بعض و ف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بدونه يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيد منفصل ليس بنوع استثناء ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا الا تاكيدا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فلا يلزم ان
يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الغير منفصلا نحو ما ضربت
الا انت وزيدا لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك

مثل

ضربت انا

وزيد ضربك انا وزيد ضربك هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف
عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد لانه قد قال الكلام بوجود الفصل فيستغنى الاشتغال
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل و ف العطف نحو ضربت اليوم وزيد امس انا وزيد
او بعده كقوله ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد
و ف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله قلت لتكتبوا انتم والقاعدون وقد لا يؤكد والامران سواء وبان هذا الحكم
ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز دون العطف بلا تاكيد
ولا فصل على قبح والكوفيون يجوزون بلا قبح اذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
و ف كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا يكون
الا متصلا من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض و ف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كالمجرور في المعنى حتى يؤكد به اولا ثم
يعطف عليه كما علل في مرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له منابه ولا
يكتفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصاص
فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور معه اثر فكيف يكتفي
به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد وما رايتني

ضربت انا

وبين زيد المعطوف هو الجار والعامل مكرر وجرة بالاول والثاني كما هو
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جرة بالثاني
كما في قوله الزايغي كفى بالنأي من اسماء كافي هذا الذي ذكرناه الخ لزوم اعادة الجار في حال السعة
والاصح ما ذهب اليه البصريون وجوز عندهم تركها اضطرارا وجاز تركه فيها ترك اعادة في الحال
السعة مستدلين بالاستعمال فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في نحو قاموا هم والبدل
منه خواجتج جاز مع تعذر شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الغائب المجرور في مررت
بك نفسك والبدل منه نحو اعجبت بك جاز مع تعذر اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول
والتأكيد بالمنفصل وفي الثاني الامر اعادة الجار قلنا التأكيد يجيء المؤكد في البدل
في الاغلب تاكل المتبوع او بعضه او متعلقه او الغالط قليل نادر فيها ليس بأجنبي
منبوعها ولا منفصلين عنه بالعدم كلا تعلق بينها وبين متبوعها فلا حاجة في ربطها
الى متبوعها الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف العطف فان المعطوف يقاوم المعطوف عليه
ويتخلل بينها العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينها بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع من حيز المضمر وبناسب المعطوف
عليه بتأكيده بالمنفصل وفي المجرور بالتمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف حكم المعطوف عليه فيما يقتضيه جاز له ويمتنع من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء
والتعويض والتكبير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس حكم المعطوف عليه

واما

وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا
رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس حكمه من حيث يجره وهو الام
فان ما يقتضي جره وهو اللام اجتماع اللام وواو النداء وهو ممتنع في المعطوف
واما نحو يا شاة وسخلتها فيقدر التنكير لقصد عدم التعيين اي يا شاة
وسخلة لها او تكون على نكارة الضمير كقوله رجلا من اذد ذوا ان يا شاة
وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه فلذا وجب بناء
المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى وقوع النداء عليه لا يكون مفردا
معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
في يا زيد وعبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز في تركيب ما زيد يقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
او نصب او خفض كان معطوفا على قايم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد الى المبتدا فتعين الرفع على ان
يكون خبرا مقدرا والجملة رفعه عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه وما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي
يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير عايد الى الموصول فيغضب المعطوف
عليه ليس فيه ضمير فاجاب بقوله واما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب

63

لانها اعم الخ وفي هذا التركيب نظر اذ لا نسبة للسببية اي فلا نسبة للسببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد انتفاؤها على تلك القاعدة
او يكون معناها السببية مع العطف لكنها مع الجملتين بجملة واحدة فيكتفي
بالرابط في الاول وصف الذئب الذي يطير فيغضب زيد بسببية الذباب او نحو ذلك
بخلاف السببية الاول للكلام فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببية الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي
اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسما على معمول عامل
واحد قال بعض شارح اللباب الظاهر عندي ان العطف ههنا غير
على معناه اللغوي اي الاتي الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولا واحدا واكثر
الشارحين على ان العطف على معمولي عاملين واقعا على معمول عاملين
لا على معمول عامل واحد فانه جايز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا
على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير مظهرين بان
يكون الثاني غير الاول وانكر ليدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثاني تاكيد له ونحو العطف كما وقع في قولهم ما لك بيضاء شحمة ولا سوداء
تمرة وفي قول الشاعر الكل امرأ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان
كان بحسب الظاهر جايز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف

الواحد

لم يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء
فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأوّل
لامتناع الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم
جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع الموارد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي في الدار زيد والحجرة عمرو اي في
صورة تقديم المجرور واخر المرفوع والمنصوب لجيئه في كلامهم واشتهر الجواز
على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في مثل هذه الصورة ايضا بل
يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على الجر اي وامه نحو يغفر يزيد ذنوب عمرو
الجر بالاضافة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما يقال في بعض القراءة
اي عرض الآخرة التاكيد تابع يجوز ام المتبوع اي حال وشانه عند النحاة
يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه قيدت عنده وتحقق
ان المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر
الغفلة عن السامع او لدفع ظن المتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا او ضرب ضرب او لدفع ظن السامع به يجوز
اما في المنسوب نحو فلك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد
بالقتل الضرب الشديد فيجب حج ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى مشك

في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الى الشيء وتراد نسبة الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد نحو ضرب به هو لا من يقوم مقامه او تكريرا معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع بجواز ان لا يشمل المنسوب اليه بل في شموله للافراد فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى الجميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضهم فيندفع هذا الوهم بذكر كلهم واجمع واخواته وكلا بهما وتلثيرهم وربعهم وخماسهم وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول افراج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقولنا يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف ظاهر واما وجهها به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع وانما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وبحقيقه لكن لاقى النسبة والشمول بهذا حاصل ما ذكره المص في الشرح وهو ان التاكيد لفظي ان منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرر اللفظ ومعنوي ان منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرر اللفظ الاول ان مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت

انا فان دخلت في حكم تكرير اللفظ فان كان مخالفا للاول لفظا او الفروعا فالى المخالفة لانه لا يجوز تكرره متصلا وجريا في التكرير مطلقا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما وافعالا وحروفا وجملا وهو كما يتحقق بتكرير الاسم المفرد نحو جاءني زيد زيد او بتكرير الجملة نحو زيد قام زيد قام او بتكرير شبه الجملة نحو زيد في الدار زيد في الدار يتحقق بتكرير الضمير المتصل نحو ضربت ضربت او المنفصل نحو انا انا او المستتر نحو قم قم او بتكرير الحرف نحو ان ان او بتكرير الفعل نحو قام قام زيد او بتكرير الجملة الفعلية نحو قام زيد قام زيد او الاسمية نحو زيد قائم زيد قائم او الشرطية نحو ان تكرمني اكرمك ان تكرمني اكرمك او الظرفية نحو يوم الجمعة يوم الجمعة سافرت او الحالية نحو جاءني زيد راكبا جاءني زيد راكبا او الوصفية نحو جاءني رجل عالم رجل عالم او بتكرير الجار والمجرور نحو مررت بزيد بزيد او بتكرير المضاف نحو غلام زيد غلام زيد او بتكرير المضاف اليه نحو غلام زيد غلام زيد او بتكرير المضاف والمضاف اليه نحو غلام زيد غلام زيد او بتكرير المتعلق نحو ضرب زيدا ضرب زيدا او بتكرير المتعلق والمتعلق نحو ضرب زيدا ضرب زيدا او بتكرير المتعلق والمتعلق والمضاف نحو ضرب غلام زيدا ضرب غلام زيدا او بتكرير المتعلق والمتعلق والمضاف والمضاف اليه نحو ضرب غلام زيدا ضرب غلام زيدا او بتكرير المتعلق والمتعلق والمضاف والمضاف اليه والمضاف نحو ضرب غلام زيدا ضرب غلام زيدا ضرب غلام زيدا او بتكرير المتعلق والمتعلق والمضاف والمضاف اليه والمضاف والمضاف اليه نحو ضرب غلام زيدا ضرب غلام زيدا ضرب غلام زيدا ضرب غلام زيدا وهكذا الى ما لا يتناهى فالى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء وكون التخصيص من هذا التعميم عدم اختصاصها بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفس وعين وكل واجمع واكتع وابتع وابصع بالقاف المهملة وقيل بالضاد المعجمة قبل لا معنى لهذه الكلمات انتهت مع حال الاخراد مثل حسن وقبيح اكتع مشتق من حول كتيع اي تام ابتع بالمهملة من بتع الوتر اي سال دما بالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مفرزة ويمكن استنباط مناسبات خفية بان يقال معنى ومعناه التاكيد بالتامل القاصر فالاولاد ان النفس والعين يعمان ان يقعا على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المؤكد تقول نفسه وعينه في الواحد المذكر ونفسها وعينها في مؤنث الواحد ونفساهما وعيناهما بالراء صيغة جمع التثنية المذكر والمؤنث وفي بعض نسخها وعيناها وعينها في جمع المذكر العاقل انفسهم وانفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والمؤنث والنفس والعين اولين كالقرين مكي الثالث ثانيا المثنى كلاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة يغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المذكور في كلهم خرجت الكتيبة كلها وكلهن خرجت الصحيفة كلها نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن

نحو انطلقت النساء كلهن وباقي الفاظ التأكيد كلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع و
ابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة وجمع
بتأويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع
وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو
اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي الاجزاء ولا حاجة الى ذكر الافراد لان
الكلية لم تلحظ افراده مجتمعة فلم يعتبر اجزاء تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء
يصح افتراقها حسا كالقوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل واجمع
فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الشراء
فيصح تأكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه
لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس والعين اذا اريد تأكيده بهما اكد وكرر الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد للضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت
او لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل اذ وقع تأكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه
فلو لم يؤكد المستكن في اكرمني بقوله هو وقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو
التأكيد بالفاعل وطرد الحكم في هذه الصورة اجري في غيرها عليه وانما قيد المضمر
بالمرفوع لجواز تأكيد ضمير المنصوب والمجرور بالنفس بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس
والعين بلا تأكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيده بالنفس والعين لجواز تأكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد

لما فيه من نقض النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاء زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
ولانه من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كونه
بدل ... واخذ الخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك ... وضربتك الحمار

عطف البيان

وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح
متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح
ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان كنية ابو حفص كنية
امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول
وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان
فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق
صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير
وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز وان جعل
بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير
جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وآخر عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني
مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان
كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع
حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله منتظرة لازهاق روحه لان الانسان ما دام به
رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن

66

التابع البكري بشرطه ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو ضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه
اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بد لا فيتنا ولا صرة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدٌ
بالتنوين مرفوعًا حملا على اللفظ ومنصوبًا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم
اذا جعلته بدلا والمبني الاول الظهور والثاني افيد المبنى اي الاسم المبني وهو الجدير بان لا
يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو عرفها لكان تعريف المبني بالمبني لانه
ذكر في حد المبني لفظ المبني انا سبا اي اسم اما سب مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي والامر
بغير اللام والمراد بالمشابهة المشابهة في تعريف المعرب هو عدم المناسبة ولقد فصل صاحب المصل
هذه المناسبة بانها اما ان يتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او
يشبه له كالمبهمات فانها شبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها او وقوعه
موقعه كمتى فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كحذار او وقوعه موقع ما هو
كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف في جواز دعوك او اضافته
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذٍ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يحقق
عامله فعلي هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام
بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب
وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معًا او بانتفاء
احدهما فقط فكلمة او هنا مانعة الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف
المعرب والمبني تقديمًا وتاخيرًا ايثارا للتقدم بما ينبغي وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني
حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات التي
لاحظ عنها البصريون لاجل هذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لاجلها لانهم يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرًا وعلى غيرها كما يقال الراتي رجلٍ مثلا مفتوحة او مضمومة وحكم اي حكم المبني وانما

المبني

والكوفيون

المعرب

المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقًا بل لاختلاف العوامل او قد يختلف
اخره لا لاختلاف العوامل بخلاف من الرجل ومن اكرمه ومن زيدٍ وهي اي المبني والثابت باعتبار الغلبة
المضمرات واسما الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسما الافعال والاصوات بالرفع عطفًا
على اسما الافعال لا على الافعال لتصديره بحيث الاصوات بالرفع فيما بعد بالاصوات لا بالاسما الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف ولان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه نهاية الباب
في بيان اسما المبنية ولابد لكل واحدٍ منها من علة البنا لان الاصل في الاسما الاعراب واذا
كان مبنيا على الحكم فلابد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البنا على الحكم فان اصل البنا
السكون والاخرى للحكمة المعينة لما اختيرت دون الباقين المضمر اوضع ليتكلم من حيث انه متكلم
لحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او
لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم
او المخاطب فان الاسما الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقًا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد
الاسما الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب ذلك ليس بتقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظًا ومعنى واعلم
ان المراد بالتقدم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظًا اما سابقًا لحقيقةً مثل ضرب زيدٌ غلامه او تقديرًا مثل
ضرب غلامه زيدٌ وبالتقديم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورًا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ والمراد
بالمعنى ما هو مفهوم من لفظٍ بعينه كقوله متع اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى ومن سابق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه
لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه مقدم ذكره معنى واما المتقدم الحكمي فانما جاء في الضمير
الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدًا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم
وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرًا فصار كانه في حكم العائد الى الجديد
المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلًا زيدٌ وربه رجلًا وهو اي المضمر
بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمتصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله
ليكون كالجزء منها بل هو كل الاسم الظاهر سوا كان مجاورًا للعامله لفظا او مطلقًا عند المجازية
او غير مجاور له لفظا ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله

ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المعرب باعتبار الاقسام ثلاثة اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسامه الضمائر اليها فالاول اي المرفوع والمنصوب كلاهما
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لما منع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط
لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك
اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع
الاول معنى المرفوع المتصل ضربت ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة
المتكلم الواحد المجهول الماضي المثنيين اولهما الضربين صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي
الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأنا بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واحدت ضمير الغائب لانه اعدد من الكل وصورة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتا ضربن ضرب ضربا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول
والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والضمير في انت الى انتن هو ان اجانا والحروف الاخر للواحدة الدالة على احواله من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل
بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربها ضربهما
ضربهم ضربهما ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انا لك انكما انكم انك
انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي اياي اياي اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار اياي هو اياي واللواحق للدلالة على
المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي
مثال المتصل بالاسم وفي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك
الى لهن وكان القياس ان يكون مآتي كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنه يرضعفا
للمتكلم لفظين بدلالة على ستة معان كضربت وضربنا مضمر ضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعفا
للمخاطب ستة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث واعطا

الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء
حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة حاليا على المجموع اعني للمتكلم لنظيرين وللمخاطب ستة والغائب
ستة فصار المجموع بعضي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان الكل من الانواع الخمسة ثمنى عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لستين معنى وسنبين الكل ان شاء الله تعالى والسر علة ومناسبة لا نطول الكلام بذكره
فالمرفوع المتصل خاصة بعني لا المنصوب والمجرور المتصلان ستر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو جزء الفعل
فجوزوا في باب الضمائر التي وضعوا للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كالحذف في آخر الكلمة
المستهزة شيء ويكون فيها بيّن دليل على ما نفي على ما مضى والترخم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ
بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى ظاهر نحو زيد ضرب والواحدة المؤنثة
الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا
لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او
مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو
تضرب واضرب والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند
تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او فعل التفضيل وسواء
كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كذلك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات والحسن الاب
في ضاربا والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان با في النصب والجر والضمائر لا يتغير عن حالها الا اذا
يتغير عاملها والعامل هنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعله والضمير
باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا يتغير الا يرى ان الياء في يضربين والنون في يضربن والواو
في يضربون والالف في يضربان لا يتغير فيها اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا
بضمير ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي
لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل احضر فتى امكن لا يسوغ الانفصال ودلالة اي
تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يكون ان يتصل به اذ الانفصال
اما ان يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لعرض لا يجب الابواء الفصل بينا في الاتصال وتركه

بنزع الخفض او بالجذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لابد ان يتصل به او يكون
العامل اي عامله معنويًا لامتناع اتصال اللفظي بالمعنى او يكون عامله جزءًا والضمير المحول له مرفوع
او الضمير المرفوع لا يتصل بالجزء لانه خلاف لعنهم بخلاف المنصوب لخوانني وانك او يكونه كون
كون الضمير مسندًا اليه اي ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو
لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيدٌ عمرٌ وضاربه هو فانه
لو قيل زيدٌ عمرٌ وضاربه التبس على السامع ان الضارب زيدٌ وعمرٌ هل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى
الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه هو
خلاف الظاهر وهو زيدٌ والا لاحاجة اليه واذا وقع الالتباس فيه لاطراد الباب وانما قال من
هي له لانها هي كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارًا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم للعامل
وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل
اي اتقِ نفسك والشر وانا زيدٌ مثال كون العامل معنويًا وما انا قائمًا مثل كون العامل جزءًا وهو
زيدٌ ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضارب
الجاري على زيد حيث وقعت خبرًا له وهي صفة له حيث جاء الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي
فاعلًا لا تاكيدًا والا لكان داخلًا في حرف التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بد ليد
لحن الزيدون ضاربوهم لحن وروي عن الزمخشري ضاربيهم لحن وعلى هذا يكون فاعلًا كما قال
واختار بالتمثيل صورة لا لتبس فيها ليثبت الحكم في الصورة الملبسة بالطريق الاولى واذا امتنع صيرورة
ليس احدهما مرفوعًا احترازًا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل
بين الفعل وضمير الثاني اصلًا فيجب اتصاله فان كان على تقدير انفصاله امتناعًا وعدم كون احدهما موقوعًا
احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازًا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف
على الاخر احترازًا عما اذا كان الاعرف مؤخرًا نحو اعطيته اياك فلزم انفصاله ليحذر المتكلم في
تاخير الاعرف ولا بجهته طعنًا في اول الوهلة بما يراده على خلاف الاصل وجعل سيبويه نحو
الانفصال ايضًا نحو اعطيتك فلان الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته منفصلًا نحو

بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه عند الالتباس بغيره

اعطيتك

اعطيتكه باعتبار عدم الاعداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلًا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل لما هو فصل وكان كان متصل نحو هزبر ليث فانه اجتمع فيه
ضميران ليس احدهما مرفوعًا لجزء الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي
هو ضمير المتكلم فلذلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولذلك الفصل نحو هزبر
اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته هو اي الضمير
الثاني على كل من التقديرين منفصل لا يعني انه على التقدير الاولى ليلا يلزم الترجيح في تقديم احد
المتلبسين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح وانما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على
الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين
او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في حبذا
كان اي حبر كان واحدًا اذا كان ضميرًا لانفصال كما يقول كان زيدٌ قائمًا وكنت اياه لانه كان
الاصل جر المبتدا ونجر اياه يكون خبر المبتدا ضميرًا منفصلًا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرًا
متصلًا ايضًا نحو كان زيدٌ قائمًا وكنته لانه يشبه بالمفعول وضمير المفعول وشبهه يجب
الاتصال فشبيه المفعول اذا لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائزًا الاتصال لكن
الانفصال مختار رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال

انفصال ج

بعد لولا منفصلًا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر بعد لولا لولاك لولاك لولاه لولاها لولاكما
لولاكما لولاكم لولاكن لولانا لولانا لولاكن لولاهو لولاها لولاهما لولاهم لولاهن لولاكما لولا
هن لولا انا لولانحن الى اخره لكن عند الاسلوب تنبيهًا على انه ليس بضروري ولذلك الاكثر
في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلًا تقول عسيت اي اجدر وحريّ
في بعض اللغات لولاك وعساك الا حرفا فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا مجرور
وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام
حرف جر الكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالا خفش تبعه فيما بعد لولا وسيبويه في نبيه واما
عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسا تحمل على
لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضًا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل وترك الوفاء

ضمير المرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام

مع الياء اي يا المتكلم لازمه في الماضي او الحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسر المختص
بالاسم التي هي اخت الجر وهذا سيتبين بنون الوقاية نحو ضربني وكذا بنون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع
ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة ضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسره لم يكرمني الذين كثروا قبل
الجيم لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومعه لدن واخواتها يعني ان
وكانا ولكن وليت ولعل مخيرٌ بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البانية في غير لدن وعلى
السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع المثلات ولرجحانها في لعل لقرب اللام من النون في المخرج
وحملا على اخواتها كما في ليت وخيتار لحوق نون الوقاية وليت من بين اخواتها لان العدم مانع في ذاتها
والجعل على اعرابها خلاف الاصل وفي من وعن وقط وقد وهر بمعنى حسب للمحافظة على
السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي ليت لعل في الاختيار فالمحال
فيها ترك الفعل النون التضعيف وكثرة الحروف وسيتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل
مثل زيدٌ هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت والرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير
مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا سواء كان للمبتدا افرادا وتثنيته وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة وسيوهما المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط
بين كونه اي كون الخبر بعدا وخبرا فيما يصلح لهما ثم استتبع فاد خل فيه ما ليس فيه وذلك عند اختلاف
الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغيره ذلك مع الجهل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا فعل من كذا لاضافته الى المعرفة
لاشباه اللام مثل كان زيدٌ هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد وحذر العوامل
دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولامر ضعه اي للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لاستقصى فيه
للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الفاء الاسم وذهبا الى حرفيته وبعض العرب يجعله
مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر والبعد
غيره وقوله خبره اما مرفوع على انه جزء الجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي تجعله وانما

يعرف من العرب جعله مبتدا مرفوعا بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق
وفي بعض النسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون الواو وحق الرفع متعين ويعتقد قبل الجملة
وايراد لفظ قبل للتاكيد التقدم لان تقديم القيد على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا
فذلك قيد يعقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام غير غائب يعني حضر الشان اذا
كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وغير القصة اذا كان مؤنثا وجمعا بتاويله
اذا كان العدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة بعشر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة
بعده اي بهذه الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة
بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة لانه لا دخل للتسمية في الحكم فانه ثابت سواء
وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لم يحمل النظم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيدٌ قائم على ان يكون مبتدا راجعا الى مرجع
الشان وزيدٌ قائم خبره عنه فانه يصدق عليه ان ضمير غائب يتقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل باعتبار تضمن جملة زيد قائم كالاخفى
ويكون ضمير الشان والقصة متصلا او منفصلا فاذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على
حسب العوامل فان كان عاملا معنويا بان كان مبتدا كان مستترا منفصلا وان كان لفظيا يصلح
لاستتار الغير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيدٌ قائم مثال للمنفصل وكان زيدٌ قائم مثال
المتصل المستتر وانه زيدٌ قائم مثال المتصل البارز وحذف عن اللفظ باعتبار لانه شيئا شيئا
حال كونه منصوبا ضعيفا بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جواز حذفه
على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حرف غير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الاصح ان المفتوحة اذا خففت فانه
يجوز فيها بقية الاظهار هنا مع كونه منصوبا لانه كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خففت ان وان لتثقلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان
المكسورة المخففة عاملة والمفتوح من ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احرى

بالجعل فاذا لم يجدوا عاملا في الملفوظ قدروا عاملا في ضمير الشان لئلا يزيد المكسور عليها عملا
مع انه اجري مجرى ما لم تلحق زوائد اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه
حذف النون وحكم اللزوم غير الشان حيث ان المفسرة اذا خففت اسما الاشارة اي اسما الاشارة
المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسما وضع كل واحد منها لمشار اليه اي المعين
مشارا اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية
ولا يرد غير الغائب وامثاله فانها الاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية وقل لهم ربكم
ما ليس الاشارة اليه حسية تحمل على التهزء وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسما الاشارة
ذا حالة كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من لفظ هذا المبتدأ والمشار
ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حالة كونها لمثنى المذكر فذكر ليكون اقرب الى
مرجعه وعلى هذا القياس في تراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه خبره
كل واحد منها خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه
قوله تعالى ان هذان لساحران على اصح الوجوه والمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في اللغات الثلث
الواحدة لانه لم يثنث منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء المذكر فينبغي ان يناسبها
وقيل هما اصلان والعمل باصالتها قد تنا على سائرها للرعيتها وفي بعض اللغات الالف بازاء وتحذف
بعد الثلاث والياء بعد ما وتبقى وذي بوصل الياء بها وتبقى وذه بوصل الياء بها والمشار اي مثنى المؤنث
تان في الرفع وتين بالنصب والجر ولا يثنى من لغة التا المكسورة ما ورها على الالسنة وتوهم بعضهم
من اختلاف الواحد ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة واتجهوا على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة الحرف اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجوه علة التا فيها وجمعها
اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء
وبالجمع بها اي اسما الاشارة بعين يدخل او الياء على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها في
التثنية وهي كلها مبنيات ليس في الحقيقة منها واما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه
كما جيء للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باولاء

اسما الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لاشتراع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما ولم يمتنع ذا
مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين في
الجنسين مصروفين وجنسية من انواع اسما الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي
ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعها وانما قلنا من انواع اسما الاشارة لان افراد المفرد والمؤنث
يرتقي الى سبعة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
وذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا او ذاكا اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى مذكرين وعلى هذا القياس ذانك
وتيك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وتينكن اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تاكن وتينكن
واولاء بالمد واولالك بالقصر الى اولائكن واولالكن واما ولاء فقد اورده الزمخشري والمالكي
في الصحاح لا ينال ذلك فانه خطأ وتقال اللقرب وذلك للبعيد وذلك للمتوسط واخر المتوسط
لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة الاستعمال كل من هذه الكلمات الثلث
مقام الاخرين منها لم يتجه وهذا الفرق مذهبا واحدا الى غير وتال وتلك وتانك وذانك حال
هاتين الاخرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تلك وذانك محتملتان واولالك
بغير اللام للمتوسط وهو المتوسط بعد جدث عرت الخطاب منه للقرب واما ثم وهنا تفتح الهاء
وتخفف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فالمكان المحتمل
للبعد خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما عداها من الاسماء الاشارة
فقد يستعمل في المكان وقيد الموصول اي الموصول المجرد من التنبيهات في اصطلاح النحاة اسم
غير اي اسم لا يتم من حيث جزئية يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا اقيدا او لا يصير جزءا تاما
ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا الى ان يحمل اليه المركب
اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما قيل كونه جزءا تاما

لاجرم اسمًا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءًا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءًا
لكن لاجرم انما اولينا الايصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان
الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فعرفتها موقوفة على معرفته
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
وقوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركًا لاخراج مثل اذ وحيث
وليس لهما صلة اصطلاحية ولقايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بالتوقف معرفته على معرفة
الموصول بان يقال الصلة جملة مشتملة باسم لاتم جزءًا الاضع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا
يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنًا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بحقيقة
اعمّ بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الاخبرية والعايد اعمّ من ان
يكون ضميرًا او غيره واذا كان ضميرًا اعمّ من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرًا للموصول
عينيتها بقوله وصلته اي صلة لاتم جزءًا الا بصلة جملة خبرية اوما في معناها كاسم الفاعل والمفعول
والعايد ضميرًا لا غير ضميرًا له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام
الموصولة تشبه اللام الجرحية فجعلت صلتها ما كان جملة مقتضى مفردًا صورة عملًا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث والذان للمثنى المذكر والتان
للمثنى المونث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والالي على وزن كالي بالقصر
للجمع المذكر والمونث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللاتين لجمع المذكر واللاتي
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة اوساكنة اجراء للفصل
مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث
وجاء في اللاي اللات بحذف الياء واقفًا مكسورة على التاء وفي اللواتي اللواجوف التالي الياء معا وما
بمعنى الذي مما لا يعقل غالبًا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو سبحان ما سخرنا هذا ومن ايضا
بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واي بمعنى الذي نحو اضرب
ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار

وذو الطايية اي المنسوب الى بني طيء لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي طويتها
قال الشاعر وبيدي دو جفرت ودو طوت اي التي جفرتها والتي طويتها وذا بعدا الكاتبة
للاستفهام نحو ذا صنعت اي ما الذي صنعت واللات واللاء اي مجموعها بمعنى الذي والتي او المثنى
او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولًا يجوز حذفه
اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الكلام لا اذا كان فاعلًا بكونه عمدة نحو قوله تعالى الله الذي خلقكم
ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم هل من شركايكم من يفعل من ذلكم من شيء اعلم ان النحاة وضعوا لهذا الباب
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما يعلمه في هذا الفن من المسايل وتذكرها فانهم اذا قالوا
لاجرم اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي يعد بيانهم طريقة الاخبار لابد له من تذكيم
كثير من مسايل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع
فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي واذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي
اي باستعانة الذي والتي والالف واللام فان الياء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها
لا مخبرًا بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي اوما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في
الجملة الاولى ضميرًا لها اي لكلمة الذي واخترته اي المخبر عنه عن الضمير خبرًا اينصب على الحال او
ضمن اخترته معنى جعلته اي جعلته خبرًا متاخرًا فاذا اخبرت مثلًا عن زيد من جملة ضربت
زيدًا بكلمة الذي اوقعها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني
زيدًا والمراد بموضعه مجلة الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرًا للذي
واخرت المخبر عنه يعني زيدًا وجعلته خبرًا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل
الذي الالف واللام في الجملة الفعلية حاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يعرف اسم المفعول لغاية من المبني للفاعل
واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفًا اذ
غير المتصرف نحو نعم وبيس وحبذا وعسى وليس زيدًا منطلقًا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من الاسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا

نحو اللام عن زيد في جملة سيقوم زيدٌ فانه اذا نبئ اسم الفاعل من سيقوم يكون قائمًا فيفوت
معنى السين فان تعذر امرٌ منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائدٍ الى
الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم تاخير لتعقر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر
امرٌ منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ظهر الشان بان يكون ضمير الشان مخبرًا عنه لامتناع
تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف
بدون الصفة وفي الصفة لدون الموصوف فلا يجوز ضربت زيدٍ العاقل ان تخبر بالذي عن زيدٍ
بدون العاقل ولا عن عاقلٍ بدون زيدٍ لاستلزامه وقوع الضمير صفةً او موصوفًا بخلاف ما اذا
اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيدٌ العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المحمول
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه
يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملًا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه
دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال تجيء ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي
هو معرفة في موضعه بالجهالية وكذلك امتنع في الغير المستحق لغيرها اي لغير الكلمة الذي استلزم
تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فينتفي ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المستحق
عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك لزيدٍ ضرب غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بالذي يقال
الذي زيدٌ ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدًا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته
عائدًا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع واما الاسمية لا الجوهية فانها اما كافة نحو انما
زيدٌ قائمٌ واما ما فيه نحو ضربت زيدًا واما زيدٌ قائمٌ اما موصولة نحو عرفت ما انت عنده واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع ومزيدة نحو اما انت بخير مررت بما انت بخير اي
شيء تجعل والجملة نحو رغما يكون المغفور من الاثرة فرصة لحمل انفعال اي رب شيء يكرهه النفوس
من الاثرة وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو غره بقال فنعما هي اي نعم
شيئًا اي نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربًا ما اي ضربٍ كان ومن كذلك اي يكون موصولة
نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من يضرب اضرب
وموصوفة اما مفردة نحو مررت بمن خير منك وكن بارًا فاضلًا على من عينًا تحت البين مجرورًا بانا اي شخص عينًا

او جملة من جاءك فاكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة اي
للذكر والتي للمؤنث كمن في مثنى الاجلاء وتاء التانيث والصفة فاي للموصولة نحو اضرب ايهم
هو افضل والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
نحو بايًا الرجل قبل اي يتبع صفة انفاقا فلم جعلها المص نحو التي لا يتبع صفة اصلا واجيب بان ايا
الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجلٍ ايٍ اي رجلٍ عظيم يسال
عن حاله لا يعرفه كل احدٍ نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي وتاء معربة
بالاتفاق وجدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على في احد اللغات واللتيا
وفي ذوا الطائية وانما اعدلت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد الشتي عن خواص الاسم المتمكن
فلا يجيء واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة
ايهم على الرحمن فيما قرا بالنصب اي ايهم هو اشد وانما ثبتت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتاكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه
حذف منها بعض ما ترضيها كما حذف من الغايات ما يشبهها وهو المضاف اليه ولم يبن الموصوف البتة
مثل يا ايها الرجل كما استثني التي حذف صدر صلتها لانه في قسم المنادى ان كل ما يتبع منادى مفردًا موصوفة
مبني وبنا الموصوفة مبهما فلاحاجته الى الذكر ثانيًا وفي قولهم اذا اصغت وجهان احدهما ان
معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صغت اي صغته فيما
مبتدا والعائد محذوف والثاني ان يكون اذا بمعنى حين او جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام
اي الذي صغته الاكرام ليكون الجواب مطابقًا للسؤال في كون كل منها جملة اسمية والوجه الاخير
اي معناه اي شيء وههنا عبارتان احديهما ان اما اذا بكلها بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء
وذا زائدة والظاهران مؤداهما واحد فان معنى قولهم ايتها بكلها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منها
معنى بالاستقلال لكونه كلمة زائدة فالمفهوم في مجموعهما اي شيء وهو جوابه نصب اي مفعول
انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقًا للسؤال في كون كل منها جملة
فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف
ولم يعتبر المص لمعنات المطابقة بين السؤال والجواب اسما الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر

او الماضي الذين من اقسام مبني الاصل فعلة بها كونها مشابهة لمبني الاصل فيما قيل ان تعجب
التعجب واوه بمعنى التوجع فالمراد به تحزنت او توجعت عبر عنه بالمضارع للحالي لان المعنى على الدوام
وهو اسب بان يعبر عنه بالمضارع للحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لمعنى الامر وهيهات
وان بمعنى البعد في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لماض بمعنى الماضي
وقدم الامر لان اكثر الاسما الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها
ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغة الافعال
وانها لا يتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد زيدا مثلا موضوعا للكلمة
اسهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على
معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا بمعناه بشيء ذا العربي الفح ربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف
ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمعنى وان يكون هذا الجنس الموضوع
فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريفين وفعال اي بالبناء على زنة بعض الكلمات بمعنى الامر المشتق
من الثلاثي المجرد قياسي اي قياسي كسر ال بمعنى افعل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي المجرد
ويرد عليه انه لا يقال قعاد في قم واقعد فلهذا يأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد
والكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فانتفوا على انه لم تات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي وقليل ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يسمع
لي الا الان دليل قاطع على تعريفه وتانيثه وحال كونه صفة بمؤنث مثل ياقساق بمعنى ما قاسم
مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته اه اي لفعال بمعنى الامر بعد لاوزنه
اما زنة فظاهر واما بعد لافلما ذهب اليه النجاة ان فعال بمعنى الامر بعد ولان الامر الفعل البالغة
في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسما الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عدم العدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء
منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية اما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسما الافعال
وبينت وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي
معينة من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان

علما كما قال لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يتبع الا
الاكثر لذلك كطعام علما للدرث وغلاب كذلك مبنيا في الاستعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر
عدلا ووزنا في استعمال بني تميم الا ما كان احد اي الاني فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم
اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون
باعراب الكل لخروجه عما على الكوكب في وجوه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر
فاختير فيه البنا لانه اخف اذ السكوت طريقة واحدة واسهل من سلوك طرائق مختلفة
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية
ولم تقرا مع فعل او يلزم المصدرية وضارب اسم فعل فالاول مثل رأيها للتعجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل صه ونزال وحكمه حكم اسما الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها
اصوات سامعة ولم تصر مصادر ولا اسما الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض
معنى له كقول المتندم والمتعجب وحي وحي لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما جرى على
لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصدرت
لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجره او دعائه او غير ذلك كما اذا قلت خ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه
او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكايات كما اذا
قلت قال زيد عند التعجب ذي او عند اناخة البعير خ او عاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة
ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما
كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسما لعدم كونها دالة
بالوضع وذكرها في باب الاسما لاجل انها جراها واحدها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما التركيب فيه
من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظا ولم يقل اسما لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثل اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك مما
قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول للطير ربما لبعض افراد

الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرا على سبيل التمثيل يتناول الفريقين كليهما فالاول كما في اذا صوت به انسان شبيها لصوت الغراب والثاني كما في مشددة او مخففة عند الناحاة البصريين وبين كونه القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المتبينة كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المتبينات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسميتين او فعليتين او حرفيتين او مختلفتين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليدخل شراسيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه حكم الكلمة اجري مجراها لانها متبينة وقولنا ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وبانطباق شرا لان بين جزئي كل واحد منها نسبة قبل الجملية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من الجمع انه من افراد المحدود ولان بين جزئه قبل التركيب جزء نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج مثل هذا النسبة اصعب من حز الفتاد والاجدر ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئته تركيب احدي الكلمتين مع الاخرى والا فلا يفهم من ظاهر هيئة التركيب التي من عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في بانطباق شرا النسبة الفعلية التي بكرر بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة التركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب حدي سلطاني جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان نقض الجزء الثاني جزءا اخر عطف او غيره بنيا الجزء الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة التي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمن الجزء خمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مثل خمسة ومثل حادي عشر واخواتها بعين اخوات حادي عشر مزيدا في تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر واخواتها اورد مثالين ليعلم ان التاء ثابتة في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او ضيعة الفاعل المشتق منه وقيد فيه نظرا لان التاء في لا يتضمن الحرف لانه لا يزاد عليه حادي عشر وحواليه المراد بصيغة الفاعل اذا سبق منا اسما العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث علما واحد من

الدلالة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما احد واحدة الصيغة من المفردات للدلالة على ذكر الافراد ان يأخذ وامثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك الا من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفها جميعا فاقتصروا على احدهما من احد الجزئين او في بعض احد الحروف من كل جزء منه الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من الاول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بحيي الواحد من احد عشر بشرطه ووقوعه بعد العشر فحادي عشر متضمن حروف العطف باعتبار انه اخر من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصل حادي عشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الاثني عشر والثني عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن وجرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والاي وان لم يتضمن الثاني جزءا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب منيا كمعديكرب وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه احق في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول اما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات

جمع كناية وهو في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هنا ما يكنى به لا المعنى المصدر ولا كل من يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب المتبينات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين وكذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا ويعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبنا لكونها موضوعة وضع الحروف او لكونها في الاستفهامية متضمنة معنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبنا لوقوعها في الاصل واما اسما الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصارا مجموع مركب كلمة واحدة معنى كم وبقي داخلا على اصل بنائه وكل واحد منها يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد وايضا خرجت يوم كذا كناية عما يوم السبت وغيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والحمل وانما

نبيا لان كل واحد منها كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث لا يستحقوا اعرابا وبناء فالواقع المفرد موقعها ولم يخرج عنها وجه البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكلمات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي وان كان في الاصل معربا لكنه لما جعل عن الجزئين معناها الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد يعطي كم الخبرية فصار كانه اسم بسيط على السكون اجره مجرى ساكنة كاي في ان التنوين تمكن ولهذا يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكروا المصنف معها فكم الاستفهامية مبنية معنى الاستفهام ممزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت المعدود وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين وميز مفرد منصوب حمل ميز كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية ميزها مجرور بالاضافة مفرد او تارة ومجموع اخرى يقول رجل عندي وكم رجال كما يقول مائة ثوب ومائة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد والكثير ميز كذلك واما جاء مجموعا لان العدد والكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعله جمعية مفرد كانها ياتنبيه معنى ليصرح بها ويدخل من فيها اي في ميز كم الاستفهامية والخبرية يقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كيدخل لحن كم من ثلاث وكم من قرية وذلك لموافقته خبر المبتدا المضاف اليه واما ميز كم الاستفهامية فلم اعتد عليه مجرورا بعد في نظم ولا في نثر ولا دليل على جواز كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية بمعنى وضربه ولها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية مقتضى اي الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من الانواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء الكثير وهذا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لما قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلاهذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعد فعل اوشبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضمير او متعلق ضمير فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا محمولا على جنبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول

كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع انتصاب الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغيره ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت وانما حمل الفعل وشبهه احتراز من ان يكون ملفوظا او مقدرا اليدخل في قاعدة النصب ضربت وكم يوما سرت وانما حمل الفعل وشبهه احتراز من ان يكون ملفوظا او مقدرا اليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا حملته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وانما يحمله من قبيل ما ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الجهة مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليها على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور بكلمة واحدة مستحقة للصدر وانما اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه قبله حرف جر او مضاف فكم هنا مبتدا خبره ما بعده فقوله ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعد فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضمير او متعلق ضمير فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا محمولا على جنبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول

اضربت وما تصنع اصنع وعن تمرر امرر وغلام من تضربه اضربه ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم

من خبر لحذوه عند الله ولا يأتي فيها بل في جميع اسما الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء ولا لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يختر بجازم من هذين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما مرتفعا بالابتداء نحو اذا تقوم زيد اذا يبعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وفي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهما على شاهدين من كلام العرب وهما لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا خبر مبتدا محذوف الجزء متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به وانا اى فتاني فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت يحل اى اى وقت كائن يحلك فاى وقت على تقدير خبر انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وايهم مررت وايهم فاتم وفي مثل كم عمة لك باحرير وحالة يعني فيها اجمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وجد فانه اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل بين كم عمة اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يجتاب الاوجه الثلثة في كم اجد ها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معولا على جبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الذي تاسبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعني في مميزه اعني عمة فاجد ها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخر ان النصب على تقدير كونها خبرية او استفهامية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على تقدير كونها خبرية على اعتبار جواز حذف مميزها وهو عين مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخيره ذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير للقطع بكونها خبرية ونمامه وقد غا قد حلبت على عشاري الغدغا المشوهة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف او القدم يعني انها كثيرة الحلب صارت كذلك او هذا خلقة لها شبيها الى ستو الخلقة وانا عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى تقلب اى كنت كالماخذ منها مستكفا خذ مني على كره مني واختار من انواع حذفتها الحلب لانه خدمة المواشي وهو البلغ في الذم من حذفة الاناسي والعشار بجمع عشرا وهو التي على حملها عشرة استهر واختارها لانها تاذي من الحلب ولا يطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفية ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كثرة عدد عماته وخالاته

قال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت عن عشاري واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة بالتهكم او كم عمة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ويحتمل توصيفه بقولك لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها سلط عليها سلطه الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد غا واذا نصبتها نصبتها واذا خفضت خفضتهما وذلك واضح وقد تحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك اى كم درهما او دينارا ومالك فاعل فعل محذوف دال على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فعند كم درهما او دينارا او كم درهم او كم دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عنك فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة اى مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما مضروب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا المجدوث الدال عليه لفظ المصدر ونجعل ان بكرر المثال الثاني بتقدير كم رجلا ضربت رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم مضروبا على المفعولية الظروف اى الظروف المجردة من المكان المعتبر عنها عند نجاد ١٢ ببعض المجزوف فلاجاجة الى ذكر البعض هنا سهوا اى من ذلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة لفظا ومعنى والمضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند قصد نسيانه اعرب مع التنوين لخروجه بعد كان جيرا من قبيل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صيرته غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر الفضلات كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المقطوعة قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف وورا ولا يقاس عليها ما بعناه ونحوز في هذه الظروف على قلة ان يعترض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فعربت قبلا

اي قديمًا وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اذ اي يجري الظرف المقطوع عن الاضافة لفظًا وليس عنه في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن عنه من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولتحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس لحوا فعل هذا لا غير وجاءني زيدًا ليس غير لكنه استعمال غير بعيد ما وكذلك اجري مجرى الظرف جنب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ايضًا ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء اما مرتبطة بما سهيلٌ طالعًا لجيء فيه مضافًا الى مفرد هو سهيل منصوب بزجاي ما مزجي مكان طالعًا واما بنيت على الضم كغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المجردة عما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يجوز بعضهم ابقاءها على البناء اي الى الضم الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية واما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلًا في الماضي وذلك لان الاصل في استعمال ان يكون الزمان من ازمنة المستقبل محضًا من بينها لوقوع حدث فيه منقطع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا في كلام العزيز استعمالها كقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين واذا ساوى بين الصدفين وجيء اذا لجعله نائبًا وفيها اي وفي اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حروف الشرط وجوز الاسم ايضًا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولن وقد يكون اي اذا للفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامير مفاجأة من قولهم فجئته فجأة بالضم والمد اذا اقبلت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقًا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوع بعدها فلا ينافي ما سبق في عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر وافق على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنى عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما التي في السببية فان مفاجأة

السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف مؤخرة من جهة المعنى اي خرجت ففاجأة وحاصل المعنى خرجت مفاجأت زمانٍ وقوف السبع كاصوم ذهبت الزجاج اذا اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كاذهب اليه المدرة فانها عندها مكانية وقوفنا زمان وقوف السبع او مكان المفعول فيه للمفاجأت لا المفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسير اي وقت احمرار البسير وقد يستعمل استعمالًا مجردًا عن معنى الظرفية فيجاب اذا يقوم زيدٌ اذا يقعد عمرو وقد سبق اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكونه وضعًا وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذا الاغلال في اعناقهم وتقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم استعمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك او زيدٌ قائمٌ او قام زيدٌ وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيدٌ قائمٌ وتعلقه بحينها لم يذكرها المصرحون بها اين واني فيهما للمكان استفهامًا وشرطًا اي كقولهما للاستفهام والشرط نحو اين زيدٌ واين يكن اكن واني زيدٌ واني اجلس اجلس وقد جاء اني زيدٌ يجيء كيف واني القتال يجيء بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى يخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهامًا مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان يختص بالامور العظام والمستقبل فلا يقال ايان يوم قيامُ زيدٍ وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما المشهور فتح همزة والنون وقد جاء كسرها ايضًا ومنها كيف الكائنة للحال اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمانه الحال كما توهمه بعض الشارحين فالصاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال بقولك كيف زيدٌ اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقًا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالجزئية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت في محل النصب على الحالية اي على حال جيء راكبًا او ماشيًا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لما فقتهما مد ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي مدة زمان الفعلية المتقدم عليها نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والجمع حقيقة كالحال

المتقدم او حكمًا رايته مدالبومان اللذان صاحباك فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان
فادام لايلاحظ اليومان امرًا واجبًا لايجب عليها بانه المدة لان اول المدة انما يكون امرًا واحدًا
الاشيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول مدة يكون في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم
او حكمًا جزء رايته مدبوم لقيني فيه لحصول التبيين المقصود من كونه معرفة وانما كان اليقين مقصودًا
لانه لافايدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت بالزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة
وامّا بكون بعض جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل قبلهما اي مدوسند المقصود اي الزمان الذي
قصد بيانه حال كونه ملتبسًا بالبعد اي بالبعد المستغرق جميع اجزائه حيث لاشد منه شيئ لجزء ما
رايته مذيومان اي جميع مدة اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت اوان اي ما كيت كانت على هذه
الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت منذ انك ذاهبٌ او ما خرجت منذان ذهبتَ والى الجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيدٌ سافرٌ ولم يذكر لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى الجملة هذا لايصح جعل ما بعدهما
عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدءان وهما معربتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما المجيئ اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعدهما اي خبر كل منهما ما يقع بعدهما مثالًا للرجاج فانهما عند خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد
عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم انهما
اذا كانا مبتدءا وخبرًا فهما اسمان صريحًا لاظرفان فلا يقع عدهما من الظروف المنتصبة الا ان يراد بقبلهما
كونهما مزمانًا الزمان لا انهما يتعان ظرفًا في تاكيدهم ومنها اي من الظروف المنتصبة لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن
بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون
الدال فلد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وقد
المبقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده فيما في قرانيه وان كان
غايبًا عنه ولا يقال المال لدى زيد اولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجريها على الاضافة نحو المال
لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة عدوّ خاصة سماعًا تشبيهًا لمزنها بنون التثنية

في مثل رطل زيتًا ولذلك يحذف عنها وتثبت ولكون عدوّ اكثر استعمالًا من بحسب وغيرا ومنها
قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المفهومة وقد يتم القاف
اتباعًا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قُطْ ساكنة الطاء ومثل قط الذي هو اسم فعل بمعنى حسب
لغاته كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستوفي
النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وربطا المخففة لوضعه وضع الحروف وبنا المشددة
لمشابهتها لاختها وقيل حمل على اختها عرضٌ ومنها عوضٌ بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح
الضاد وكسرا للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي والزمان المستقبل المنفي وقوع شيء ليستوفي
النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوضٌ وبنا عوضٌ على الضم لكونه مقطوعًا عن الاضافة
كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العايضين اي دهر الداهرين نجيئ الواحد
والعايض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضاف الى الجملة اوالى كلمة اذ المضافة الى الجملة نحو
ستاوه لاكتسابها البنا من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فمن قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب
ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني المتاخر منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البنا والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قايمٍ مثل ما قام زيدٌ وقايمٍ خلا ما قام زيدٌ اومثل الله
يقوم لمشابهتها الظروف المضاف الى الجملة نحو اذا وحيث وهذه المشابهة ذكرها وبحث الظروف ويجوز
اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم
المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزيي اي كل لشيء مناسب بعينه اي بتاته للمعينة المعلومية للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء مقيدًا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع لهما تابعًا وذاته مع قطع النظر
عن هذه الجهتية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي
اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء اشار برتبتها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معانٍ معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه تحكي
عن نفسه مثلًا وجعله آلة للاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحدٍ واحدٍ من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفيد ولا يفهم الا واحد بخصوصه ودون قدر المشترك فيعقل ذلك المشترك آلة

للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني للاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومجهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومجهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومجهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والمقابلة بين المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية ومعرفة بازاء مسميات من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء مسميات معلومة مجهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر مرتين لفظ بازائه كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما له لان التصور المعتبر فيه عاما وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لان خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتعيين اللفظ بالميم في ليس من امبر الصيام في امسفر بدل من اللام ولا بعده ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف من النكرة اخر يا رجل اذا قصد به مناديا خلاف يا رجلا بغير معين فانه نكرة ولم يذكر المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والمساوس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادي لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظا لغير والمثل والشبهة فهو مستثنى من هذا الحكم يعني اي اضافة معنوية فتدخل معنى معمول مطلق نحو غير مضاف واحترز به عن المضاف الى احدهذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى الاضافة الى احدها معنى ظاهر والعرف باللام والنداء سنفي عن التعريف حقا للعلم بالتعريف وقال العلم اسما او لقبا او كنية لانه اذا صدر بالاب او اللام او الابن

كاب

او الابنة او البنت فهو كنية والا فاقد قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع شخصي بعينه شخصا او جنسا واجنز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة فيه في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين نجيا اختصته العلم الغالب بفرد معين عند الوضع من واضع معتبر فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك عين متناولة عينه اي حال كون ذلك الاسم الموضوع شخصي بعينه عين متناولة غير متناولة للشخصي باستحالة فيه واجنز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تنا ولا بوضع واحد ليلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيبها انواع المعارف في العرفية ترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيبها صنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لعدم وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يشارك فيما لا يشارك في المتكلم لا نزر ابن اذا قلت انا لم تلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس ما جزه فيتوهم ان الخطاب له وليس الحال دالا على العرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكر لانه علم من غير المتكلم والمخاطب بما ادون منها واقتصر على بيان النسبة بين اصناف والمعرفات فاما سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فانه فيه تفاوتان باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بانيه بين انواع المضاف اليه واضافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فانه فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة للعلومية المعهودية من حيث هو كذلك فقوله ما وضع بشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسما العود اعما افرد بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء سفرد كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء المجرودات والاحاد كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب فيها اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعرودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسما العدد فالواحد موضوع لكمية الاحاد الاشياء اذا اخذت سفرده فاذا سئل عن معرود مجرود منها بكم هو تجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة منكرة مرة واحدة فاذا سئل عن مجرودين معهودين تجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظة الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما

كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينقص التعريف
مثل رجل ورجلين ودراع ودراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منه الواحد والاثنينية فقط دونها
اصولها اي اصول الاسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اي بالحاق تا التانيث كواحدة واثنتان او باستفادتها
كثلث الى تسع او بالتثنية كاثنين واثنين او بالجمع كاثني والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كخمسة
او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة وماية والف تقول
في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة
واثنتان وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر
اعتبارا لتانيث الجماعة لجر ثلثة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث لجر ثلث
نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر الى المذكر
لجر احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث
المؤنث وغيروا الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر
لجر ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث لجر ثلث عشرة امراة ابقاء للجز الاول فيها لحالة
قبل التركيب وتذكيرا الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا
عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتا في اثنتا عشرة بدلا من الكلمة ولهذا حكمت بانه جنس آخر من التانيث
فلم يختص للتانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها جلبت على اثنان واما تانيث الجز الثاني في المؤنث
لانه لما وجب تذكر المذكر لما عرفت وجب تذكر المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين
المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة فجاوز عن توالي اربع فتحات مع ثقل
التركيب في احدى عشرة واثنا عشرة او حس في ثلثة عشر الى تسع عشرة والحجازيون يسكنون وهي اللغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر النون لانه مصروب بالعطف على عشرين
المنصوب محلا بنصب لانه المقول وهو ثلثين وار بعين وخمسين الى تسعين فيها اي عقد احد وعشرون
في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد مع ثمان العقود الى عقد اخر احد
وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة هنا بدون التركيب لان المعطوف

والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استقلالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يرد هذا
في قاعدة العطف بل لفظا ما تقدم بل حفظها باعدادها فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزايدة عليها
كما يذاد الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنين وعشرون في المذكر واثنتان
وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل
الى تسع وتسعين ويقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد وما يتان والفان في التثنية فيهما
اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم يقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنها بالعطف اي بعطف
الزايد عليها او عطفها على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل
فتقول مائة واحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر
رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون
رجلا واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في التثنية للماية والالف وتثنيته وتجوز ان يعكس العطف في الكل
فتقول واحد ومائة الى اخره كذا والاصل في تمامي عشرة فتح الياء لتصدرها والاعداد المركبة على الفتح كخمسة عشر
وحبذا سكانها اي سكان الياء لتنافر المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بحيث المؤنث
لانها اذا حذفت الياء فالرجوع بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاضي اذا حذفت الياء الآن الذي سوغ ذلك
فيه كونه مركبا وهي زيادة استثقالها لحمل الموضع اكسر فتحه قال الشارح الرضي وبجر زكسر البدل
على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها معطوفة الا اخر تركبه مع العشرة والفرق من حال
حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مئاتها وابتدأ من الثلثة لانه تحصل للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
ومئة الثلثة الى العشر مخفوض اي مجرور وجمع لفظا لحق ثلثة رجال او معنى في ثلثة رهط اما كونه
مخفوضا لانه لما كان استحقاقه الآن واضافة المئين بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما كونه
مجموعا لياطبق المجدود العدد الا في ثمانية والى تسعماية استثنا من قوله مجرور لانهم لم يجمعوا مائة جمعين
مبنيين بل بانا ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات ومئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع
المذكر السالم وهو بكون الالف والتا في جمع المؤنث السالم وهو ان لا يجاوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا بنيان لكنهم كرهوا ان يلي الغير المجموع بالالف والتا بعدها المنقوص المجرور بعد طول

في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فانه قصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفردًا مانصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاؤها معها اذهي في صورة نون الجمع ولا جمع فيها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع وانما في اعدادها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسمًا كاسم الواحد ولا يرده عليه حسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد ولم يحتج امتياز ذلك المميز فلا يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئًا واحدًا وانما جوزوا اللفاتيه امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء اشيا واحد لبطرد غاية امراة وامافراده فلانه لما صار مضيفًا صار فضلة فاعتبروا فراده ليكون الفضلة قليلًا ومميز مايةٍ والف ومميز مئيتها ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل جمعها كما قال ومئيتها لان استعمال جمع مايةٍ مع مميزه في الاعداد مرفوض اي جمع الالف وانما لم يقل جمعها كما قال ومئيتها لان استعمال جمع مايةٍ مع مميزه في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجلٍ كما يقال ثلثة الاف رجل لخلاف التشبيه فانه يقال مايتا رجلٍ مثل الفا رجل مخفوض مفردًا لانه لما كانت مايةٌ والف من اصول الاعداد كالعشرة ناسب ان يكون مميزها لكنه لما كان الاحاد مع مميزها في جانب القلة من الاعداد والالف والمائة في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثًا واللفظ المعبر عنه مذكرًا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرًا واللفظ مؤنثًا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان المذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخصٍ وانت تريد النساء اعتبارًا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلثة اشخصٍ اعتبارًا بالمعنى ولا يميز واحدٌ وواحدةٌ ولا اثنان واثنتان واثنتين فلا يرد الواحد مع مميزه كما يقال واحدٌ رجلٌ والاثنتان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزًا لها على تقدير ذكر المميز معها ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ المميز اي الصالح لان يكون تمييزًا على تقدير ذكر معها الدال بخصوصه على الجنس وصيغة الواحدة والاثنية عنها اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردًا او عن الاثنين اذا كان مثنى على الواحدة والاثنية عنها اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردًا او عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فانه من صيغة رجلٍ يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنية فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هذا ان مميز الواحد مغنٍ عنه لكنه لا يسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميز مثنى مغنٍ عنه لم يجوزا ان يكون مفردًا كما يقال اثنا

اثنا رجلٍ قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب وهو الاثنية ولا يجدان يقال معنى الكلام انه لا يعتبر واحدٌ ولا اثنان استغناء بلفظ المميز اي بحروفه المصورة بصيغته الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين وعلامة الاثنية اعني حرف التثنية واذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدةٍ واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدةٍ فاختاروا الحرف علامة التي هي احق على ذكرها ولا شك ان رجلان احق من اثنان رجلٍ وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افاده لفظ المميز المقصود اي التخصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التخصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد المميز ذلك التخصيص استغنى في افاده عند ذكر العدد على حدةٍ ونقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اي بسبب اعتبار تصيره اي بتصير ذلك المفرد عدد انقص او زيد على واحد الثاني في المذكر فقوله الثاني متعلق الاول وذلك القول انما هو باعتبار تصيره الواحد اثنين بانضمامه اليه ويكون معنى ثاني الواحد مضيفٌ بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثاني اوليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيرًا واحدًا او ثانيه في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث الا غير اي لا يقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما جئ الاثنين والاثنتين فوقه مركبًا لانتسيا اشتقاق اسم الفاعل منها ويقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذا لان من اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فلا بد لهما من الاولى والاولى الدالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان لمعنى التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف بخلاف الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما يذكرها المذكر بخلاف الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلًا فانه للجماعة ويقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومعنى اي من اجل احتلاف الاعتبارين اعتبار تصيرٍ واعتبار حاله احتلف اضافتها فلا اختلاف اضافتها قبل في الاول اي المفرد من المتعدد

المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الناقص بدرجة اي مصيرها اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثها بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المعدد من المتعدد باعتبار حالة ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احد لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا ويقوله في اضافة ما زاد على العشرة جاء في عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخر عشر درجات بنا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول يجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في انا هذا العجمي جاء حد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا يقول الى تاسع تسع عشر فيوجب الجزء الاول من المركب الاول لاستقرار تركيبي المرجب للبناء وفي الجزء الثاني فيان لوجود موجب البناء فيها وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما في باب العدد لاخبار ساحة الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذا الحرف الرابع في المؤنث في حكم التانيث وهذا لا يظهر الا في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار وبعل وسماء وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامة اي علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامة الالف حال كونها مقصورة كسلمى وجبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم البا في قولهم وبني ونعم انها للتانيث وليس ذلك بصحيح لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازاء اي في مقابلته ذكر من جنسين او كامراة ناقة في مقابلة رجل وجمل والفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازاء ذكر من جنسه بل بازاء شيء ليس بمذكر منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في اللفظ حقيقة او تقديرا او حكما بالتانيث حقيقي في بناء كطلحة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان التانيث مقدر فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يرد مثلا اللفظي الحكمي كعقرب لعلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا

ومظهرا او مضمرا فبالتا اي فذلك الفعل ملتبس بالتا وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر اذا اسند الى ظاهر غير الحقيقي فانه جائز لك الاختيار في الحاق التا وتركه ولهذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلذا ان تقول وطلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلعت لكون التانيث لفظيا واستغنائه عن الحاق التا لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضربه اذ ليس فيه بالشعر يا تانيث وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة ضرورة الفصل ايضا لاندراجه في التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن ايضا لاحكام جميع الاقسام فهو ضرورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التا بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة او حضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس اذا كان المؤنث الحقيقي مستترا لما مر مقدما من انها اذا ذكرت كزيدا ذا سميت به امراة حانه مع الفصل نحو ما ذا خرجات اليوم زيدا لوقوع الالتباس حينئذ ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التا او ضمير الجمع فيه واجب نحو الخرجات الرجال حانت او خرجن او عين الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يلحقه تانيثه فلا يقال حانت الزيدون ولا الزيدون جائز مطلقا في سعد كان واحدا من ما لحق اذا حال المؤنثات او مذكرا كخرجات الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التانيث وان شئت تركتها خرجات الرجال وجا الرجال وضمير جمع المذكر العاقل من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الف واو لا غير نحو الزيدون جاءوا ولا يقال جانت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتا الساكنة للتانيث تاويل الجماعة نحو الرجال جانت وفعلن اي ضمير فعلن او معنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من جمع والنسا والايام الى ضمير النسا وايامها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلا كالعيون وضمير الايام وما عاينها في كونه جمع المذكر السالم لم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتا التانيث تاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فمراعي جهة فاجري مجرى المؤنث وفي الجواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلا كالوا وضعت لجمع العاقلين فاستعاليها في النسا للحمل على جمع غير العقلا اذ الاناث لنقصان عقولهن مجرين مجرى غير العقلا المبني ما لحق آخر مفرده بتغيير المضاف او تقدير بعد قوله ونون مكسور رفعا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مسلمان ومسلمين

كالاخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع واياً مفتوح ما قبلها اي
مفتوح كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكسرة السين وصيغ الفتحة
وبواو عوض عن الحركة او التنوين مكسور ليلا يتوالى الفتحات في قسم الرفع وهي فتحة ما قبل الالف
التي في حكم الفتحتين وضمة النون ليدل ذلك التحرك او اللاحق وجد او مع للحوق ولا باس باستعمال على
لحرف والنون وعدم دلالة الحرف على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح
ان يقال هذه الامور الثلثة وده الة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان
معه اي مع معرفه مثلم في العدد يعني الواحد حال كونه ذلك المثلم من جنسه اي جنس معرفه باعتبار
دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة
والجنس حينما لا يستغني عن قوله من جنسه وانما ليدل اشارة الى فائدة لحرق هذه الحروف بالاسم المفرد
الى انه لا يجوز تثنيته الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد
باحدهما او حيضتان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والعمرين للعمر
والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى العمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام سماة باسم الاب او عاملة معاملته تناسبهما ثم يأول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم تناولهما فيجانسان فيثنيان باعتبار فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا
الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليجز مثل هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء
اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم تناولها
فيثنى باعتبار قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لصحة تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجعلها
كزيد مثلا اذا كان علما للكثرة بأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر وادا صار علما ادعائيا لابي بكر
بأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون اللفظ
مطلقة فيها يكفي لصحتها وضعا مجرد لاشتراك في الاسم لخلوا ساسا الالتباس فعلى قول هذا البعض ينبغي
ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض
المواد ما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما ورائه يعلم من تعريف
المثنى فقال والمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
اولانه محبوس من الحركات والتعب الحبس ان كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما

بان يكون محمول الاصل ولم يعل كالواو في المستعلي ما بي اسم هو تلاتي اي الجمال ان ذلك المقصور
تلاتي اي غير فيه اربعة احرف فصاعدا مما راعى في التلاتي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل
حقيقة او حكما وخصه التلاتي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك
بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رجل وحكما بان كان محمول الاصل او عديمه وقد اميل كتابة
في متى حيث جاء متى مالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة
كحبلى فيا يا اي فالفه مقلوبة ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وخفيفا فيما زاد على ثلثة
احرف والاسم الممدود وان كانت همزته اصلية اي غير زائدة واستعلية عن اصلية او زائدة بحت الهمزة
في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء وبجيد القراء او للحفاظ من قولهم اذا تمسك وحبلى اوعلى
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قروء وان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الالف التانيث كحمراء فان اصلها
كان حمرا بالفين احديهما للالحاق بضربت والتانية للتانيث فقلبت التانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
قلبت واوا فصار حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل فر من جنسها الالف فيبقى ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية
والواو اقرب الى الهمزة من الياء للفظا وهذا قلب الواو همزة في قائمت واجوه ورياء صحيحي فقيل حمرا
الهمزة عن الفين قلبها ياء لخروجها بين الالفين والالف بين الهمزة اصلية والتانيث والالحاق
ما لم يكن الهمزة اصلية ولا التانيث
ما لم يكن للالحاق كعلباء فان همزة للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان
اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جاريان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها للالف الهمزة في الصورة
الاولى منقلبة عن واو وتاء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فقلبت
في الصورتين كما في قراء وتابينها قلبا للهمزة واوا للالف عين الهمزة في الصورتين لكنها اصلية فشابهت همزة حمراء
فانقلبت مثلها واوا وفي الشرحة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداء ان يا
الهمزة او واو وان صالحان لكن المشهور رداء بالياء فكان ينبغي ان يقول الهمز والالف وجهان بغير لام العهد
ليكون عبارة عن اثبات الهمزة ورقها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكن
وزن بضعتها كتب اللغات كالمصدر والمفتاح والمذهب فاوجدا فيها الزما حكما باشتهار عبارتها وقع في شرح الرضي
ما نصه قد يقلب الهمزة من اصل يا وهذا لم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وخصه بذكره اي بذكر التثنية
بالاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين تذهب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة

وجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذف تا التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كقولك
وثمانيك في خصيتان واليا على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيها على القياس نفاقا ووجه جدها فيهما ان
كلا واحد من الخصيتين والاليتين لما استند انفصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد
تا التانيث لا يقع في جثوة وقيل خصي وأني مستعملان وهما الفتان في خصية واليه وان كانتا افعل استعمال الاسماء
ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اي في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار علامة حذف تا التانيث
اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة محصورة فلهذا في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم
دل على جملة احاد مقصودة اي سيقت بالقصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده
الذي هو الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد وحال كون تلك الحروف ملبية تغيير الجسم الصورة
الزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالمجاز في قوله بحروف مفردة المستفادة
بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التتابع وقوله بتغيير ظرف مستقل حال من الحروف ودخل في قوله
بتغيير اجمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف واليا فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات
الى صيغ اخر وقوله دل على احاد جنس يشمل الجموع واسما الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل عليها وضعا
فقد يدل عليها استعمالا واسما الجموع كرهط ونفر ونقصوا اسما العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده خرجت الاسما الاجناس فانها قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله واذا قصد بها الافراد استعملت
فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسما الجموع والعدد فحيثما فارق بينه وبين
واحده التا وبحوركب ما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت
انهما خارجتان عن حد الجموع والفرق بينها ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وصاعدا فان اسم الجمع
فارق الكلم لا يقع على الواحد والاثنين وهو جنس قبل ذلك لجنس لا استعمال لانه وضع على انه لا ضير في
التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال الجميع اسما الجموع التي
احاد من تركيبها كجحافل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكاسما الاجناس كتمر ونمر ونخل ونحلة الا
اسم جنس اوجمع لا واحد له من لفظه كرهط وابل ونعم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك ما الجمع والواحد متحد اللفظ
جمع لصدق عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون لجنس الحقيقة او بحسب التقدير فضمه فلك اذا كان
مفردا ضمه فعل واذا كان جمعا ضمه اسد وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح مادة

بكون مذكر

يكون لمذكر ومادته بكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حال
الرفع اوياء مكسورا ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مع
لتعادل خفة الفتحة فقل الواو والفتحة ليدل ذلك المحذوف او للاحق فقط او مع الملحوق على ان معنى
مع مفرده الواحد من حيث معناه الكثير منه ولم يقل من عينه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل في المتصف عليه وما ذكره في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل
الفرض كما يقال فلان افقه من الجماد واعلم من الحمار فان اخر اي اخر مفرده يأتي للمؤنث كما تقدم او مقدرا كما في
ما قبلها كسر احرف اجا ليا بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفا طلبا لالتقاء الساكنين وعلامة الجر جانبة
النصب والجر سلما فاصلين بحذف كسرتين فصوت قال الصبان ليس بجيد والسين مستغنى عنه لالتقاء الساكنين وان كان
اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة وحذفت الالف لالتقاء الساكنين نحو بعد الجر
ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يقلب ليدل الفتحة على الف مثل مصطفون في حالة
الرفع والمصطفين في حالتي النصب والجر فاصلها مصطفيك ومصطفين فلبيا الفا وانفتاح ما قبلها وقلبت
الالف لالتقاء الساكنين وسلمه اي سلما اسم اريد جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما خاصا من غير معين
وصيغه فيه فذكر على اي لكونه مذكرا على بعمل من حيث معناه لا من حيث لفظ واما اشترط ذلك لكون هذا
الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان
فقد فيه الكل كالعبين اذ الثنان كالمرأة او واحد لخروج على المذكر لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون
مجردا عن التا ملفوظا او مقدرا ليخرج عنه طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وان كان فاعلم
اجازوا طلحون لسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويجعل فيه لغتان وسلمي واسمين رجلين فانهما يجمعان
بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التا لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان المعدوم
تنقلب واوا فتنحي صورة علامة التانيث والمتصورة يجذون ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطها اي
شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
فذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون الاسم التانيث
صيغة افعل فعلا واي مذكرا غير مستدرك وصيغة الصيغة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بان يكون المذكر
على صيغ افعل والمؤنث على صيغة فعلا مثل احمر حمراء والفرق بينه وبين التفصيل كما فصلوه ولم

بعكس لان معنى الصيغة افعل في افعل التفضيل كما مر لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك
الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مسبوق في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانة للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانة ولم يجعلوا ان فعلانة
فعلانة اصلا في الفرق من المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستوى
فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل حرخ وصبور يقال رجل حرخ وصبور امرأة حرخ وصبور
فالجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يجز ان يجمع جمعا مختصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستوي فيه مثل حرخ وصبور والشرط الخامس لا يكون الاسم المذكور مثلثا بناء
التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولوجوب فك التاء لزم اللبس وتجوز نقوله
اي نور الجن بالاضافة لما مر في التثنية وقد سدد جرسين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء
وفتحها اسكانها خواص بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والفعل وعدم كونها علما او صفة وقد
ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ ومنها سنين واسماله وابقى بعضها
على الشذوذ ومنها ارضين واسماله فمن اراد ذلك فليراجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث الجمع اي جمع
آخر اي آخر مكسر او الفا وتاء وشرط اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مذكره صفة وله اي لذلك المذكر
مذكر فان يكون مذكره اي مذكر المكسر جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي
لمذكره مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي شرط صحة جمعيته ان لا يكون مجموعا عن التانيث كما انه يقال
في حائضة حيض حوائض فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله
ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات فانه
في جمع طلحة وزيدت في شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس سديدا لان الاسماء المؤنثة تنا مقدرة كدار وسماء وبحرها
من الاسماء التي تاتيها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسمرات والكلمات وذلك
لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير بتغير اي جمع تغير واحده من حيث نفسه
واصوله الداخلة فيه كاهلة ودور فلا يتقضي جمع السلامة لتغيير تنا واحده للحروف الجوهرية والخارجة الزائدة
وايضا المبتدا دمن تغييره تغيير يكون لاصل الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغيير الواحد فيه
يلزم بعد حصول الجمعية وانما التغيير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد

ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه الالتباسية المفيدة للعموم في قوله بتغيره اسواء كان ذلك
التغير حقيقيا كرجال واقوال او اعتباريا كفلك كما سمه وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشر وما بينهما
افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس
وعلى هذا القياس معنى البواقي وفعلة كغلمة جمع رغيف وفعلة كغلام جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان
كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة يطلقان على غير ما يطلق عليه القلة
والكثرة فيصلحان لهما واما ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية
له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
بمعنى الحدوث مجردا عن الزمان سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل
والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له وبيانا لنوعه وعدده مثل جلست جلوسا وجلسة
وجلسة فمثل الغادرية والعالمية ومثل والد له وخاله مما يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير
ان منصرفا مطلقا وهواي للمصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويبقى عدده الى الاثنين وثلثين كما ذكر
التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما يبين
كل ما ماضيه على فعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمه في التصريفين وبعد اي المصدر بالقطع على فعله المشتق منه حال كونه ماضيا
نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي ماضيا مستقبلا كان حالا نحو اعجبني اكرام غير وحالة
غدا والان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لاباعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما سبق العامل والمعمول
اذا لم يكن منعوتا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعليه بالقطع شرط ان لا يكون منعوتا مطلقا فسبق حكمه
ولا يتقدم مع مجروره اي مجرور المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل معه اي وشيء ما في حيزان لا يتقدم عليه فلا يجوز
اعجبني عمرا واضرب زيد ولا يضر اي معموله فيه او يكون الجوف معمول ما لم يسم فاعله لانه لم يخرج فيه لا ضمير في
المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع السنن واجبين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية
الفعل وجمعه واجبين في الحقيقة الى الفاعل وكذا ضمير الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها مجيء
بخلاف المصدر فان له لغة تثنية وجمعا وشبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا
لم يكن مضمرا فيه بل مصرحا مطلقا فلا حاجة الى عنان قيد الاستتار على الخروج مثل ضربي زيدا حاصل والا لزم

وكل الفاعل اي فاعل للمصدر لا مظهرا ولا مضمرا لجواز نحو يعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ونحو اضافة الى الفاعل مع ان اعماله سواء في ذلك ح اقوى مناسبة للفعل لكون بكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان منصوبا به او ظرفا او مجرورا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجمال وضرب يوم الجمعة وضرب اليوم التأديب واعماله اي اعمال المصدر منتفيا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند علم معتبر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة وفرق بين شيء وبين المجوز له قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يجب الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا صريحا من غير عوض عنه ولا بدل من الفعل فالفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربا زيدا وعجبت من ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا عن اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو تسقيا له وشكرا له وجدالا نهد وجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل للبدلية ففي قوله لو جهان وكلمة او فاصلة بين فعلي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه ما لجعل المجوز لهما ان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اجرى عن القسمين نوع حكاية بالقسم الاول على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوع لذلك الاسم لمن قام اي قام الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعل اعم من يذكر بلفظ ما ولجعله قصد التغليب بمعنى الحدوث للجدوث لرجوعه له وقيامه به مفيدا ما جدا لازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المجرد وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان المجيء ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المصادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به يكون من قام تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلا يرد الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة فيقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة

اسم الفاعل

على اصل الفعل

على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف وابتدوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما ابتدوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولا يخفى ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وبحديثي ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر جميع اسم الفاعل فيما جمع وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة التشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صيغة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن وسقاب وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن مزيد ثلاثيا مزيدا فيه ورباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسرا كمنفعل وبمتفاعل وبمتفعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المفتوحة ومستغن فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولم تأت ميم مفتوحة على مقام مستغن كان مثل كسير العنز الراتع في حسن المضارعة ايضا مذكورا فما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثالا ويحمل اي الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعل اللازم وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك هو ايضا يتعدى شرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي شيء شرط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال لا الاضافتان بيانيتان او غاما شرط احدهما لان عمل شبه الفاعل فيلزم ان لا يخالفه في الزمان فجيء زيدا ضارب غلامه عمر والان اوغدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية لقوله وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال او معناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود آن ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذي الحال لتتري فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابن وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا وربه او اعتماده على همزة

الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي
بالفعل اولى فارد ذا بها شبيهة للفعل نحو اقائم زيد وما قائم الزيدان وما قائم زيد فان كان اسم
الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وارید ذکر معمولہ وجب اضافته
اي اضافة اسم الفاعل الى معموله معنى اي اضافة معنوية لمرات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب
عمرو اسمس خلافا للكاف في فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يجعل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الا
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته لحسنت اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة
الى معمولها وتمسك الكافي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقدرة الجواب فان كان له اي لاسم الفاعل معمول
آخر غيرما اضيف اسم الفاعل فيقبل مقدرا اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما
امس قدرهما مضروب ما بعطي المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان
دخلت اللام الموصلة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الاربعة المعمول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما
تقول مررت بالضارب ابوه زيد اللان او غدا لانه فعل بالحقيقة ع عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهة
ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الماضية بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحيذر بمعنى كثير الحذر
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما اشترط به على هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد
اسم الفاعل واذا كانت داخلة فيه فمعنى عند العجاج ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم
الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب اخو عمرو واللآن او غدا او امس ومررت بزيد ضراب عمرا اللآن
او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمعنى من اسم الفاعل وما وضع
منه للمبالغة وكذا لك المجموع منها مخففا كان او مكسرا مثله اي اسم الفاعل اذا كان مجردا في العمل وشرطه عدم
تطرق خلل الى صيغة المبرة من حيث ذاتها ما لجهان علامة التثنية والجمع يقول الزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون عمرا واللآن او غدا او امس ونحو زيد وعمرو حسن ابوه اي نون المثنى والمجموع مع العمل في نحوه بنصبه على
المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان جره واجب ومع التنوين تحقيقا مفعوله للجر وفي جواز
جره بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المعتي الصابون بنصب الصاد
واو على التشبيه بالتكبير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب الاليم بالنصب مجرورا ضعيف لان اسم الفاعل لم تتم صلته

اللام والقرآة حالا اعتمادا عليه اسم المفعول هو المشتق من فعل اي حدث مرضوعا لمن وقع عليه اي لذات
ما بان جئت وقع الفعل عليه فضرب مرضوع لذات يقع عليها الضرب واعتبارا قائمة من قام ما مر في اسم الفاعل
فقوله ما سبق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المجهود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل او للتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل المزيد
بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول مرضوع لمن وقع عليه الفعل نحو مضروب وصيغته اي من الثلاثي المجرد
على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بغير ما قبل الاخر الفتحة وكسر المفعول كمكرم
بتكرار الراء وامره اي شائه وجاله في العمل اي عمل النصب والاشتراك اي اشتراط عمله باجتماع الزمان والاعتماد على الصفة
او ما كاسم الفاعل اي مثل شائه وجاله واذا كان معرفا باللام بمعنى الماضي ايضا فهو يقوم مقام الفاعل
ولي كان هذا مفعول اخر بني على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما اللان او غدا او المعطى غلامه درهما اللان او غدا
او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث بنيتي وجمع وتذكير ويؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل
واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل
لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والازم اعم من ان يكون لازما ابدا او عند الاشتقاق
كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فالبناء رحم الامر رحما بضم الجاء اي صار
الرحيم طبيعة له كروم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فخرج
عنه نحو ضارب وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة
المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو من اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحسب ما يجاوزه فالظرف
مستقر على انه حال المستكن في مخالفة او صفة المصدر محذوف او مخالفة كائنة على قدر ما سمع وحقق مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع الصفة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول على المشابهة
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الاعتماد وتمتاز فيها اللان
الاعتماد على الموصول لانها لا تاتي فيها لان اللام الداخلة عليها لتحقيق بمعنى الموصول بالانفاق وتقسيم مثالها اي جعلها اقساما
قسما وبيان حكم كل قسم مثله لانه يسال عن حكمه ويجاب عنه اما ان يكون الصفة مثلية باللام او مجردة عنها
وعلى كل من التقديرين مقرونا او مضافا او ملتبسا باللام او مجردة عنها اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام

ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه
الاقسام الستة مرفوع نائب وممنوع نائب ومجرور وراجع فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الحاصلة من قبل فارفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه
معمول الصفة بالمفعول في المعمول المرفوعة على التمييز اي جعل معمول الصفة غيرا في المجرور النكرة هذا عند البصريين
وقال الكوفيون هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع
وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المجرور على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل
هذه الاقسام في ضمن مسائل جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه الفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب تشتمل اي تلك اثنتا عشرة مسألة من مسائلة المقصودة ذكرنا التنويع
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه اثنتا عشرة مسألة حسن الوجه
بالوجه المذكور وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هذا ايضا مثل الوجه المذكور اثنتا عشرة مسألة الحسن وجهه
بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير
الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الاسالة السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه والوجه الثالثة الحسن وجها بهذا الوجه وانما قدم
الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المتأبل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجوبي والثاني عدمي وعكس
الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم
افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة المجيء المتنوين او التنوين كحسن وجها بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او ما اضيف اليه الفاعل واستتار في الصفة مثل الحسن الوجه
والحسن الوجه الغلام او بحذفهما معا وكخفة فيه مواجيد منها وثانيها ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير
واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا لان اضافته المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في
الصورة تشبه عكس المطلوب من الاضافة واختلف في نصبه اذا كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة

الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في صورة
السعة والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما يكتفون بالقصد التخفيف الحال ان بلغ
اقصى ما يكون منه ونحن ان يقتصر على اصل التخفيفين اعني حذف التنوين والضمير لا على احدهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بالاستكن في الصفة والذي اجازها طائفة النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي ثمانية عشر قسما اما كان
فيه ضمير واجب منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه غلامه والحسن وجها وحسن وجهها
وحسن وجه وانا في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه يرفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة حسنان الضمير فيهما يعود
الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضمران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
ينصبه فيهما وهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على ضمير قد للحاجة والاضمار
فيه وهو ثلاثة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهه والحسن وجهه برفعه فيها فتح لعدم الرابط للموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال وحيثما رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل بها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل
وهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا تثنى ولا
تجمع بتثنية معمولها وجمعه وانا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصبا وجب فيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا
لها فتثنى الصفة حينئذ بتثنية الموصوف فتقول هذان حسنا وجهه او جهاه وتجمع ايضا اي الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل الزيدان حسنا وجهه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا
وجوها وحسنون وجها وام الفاعل والمفعول غير المتعديين اي ام الفاعل الغير المتعدي الى مفعول وام المفعول الغير المتعدي
ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر فيما ذكر الفاعل والمفعول بالرسم فاعلم ونبهنا نبها وبعبارة ان نبها عليه بقول زيد وابو الاب ومضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره هذا كله اذا كانا متعديين لا يجوز اضافتها اليها والا تشبيهها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانا
قلنا ما زيد ضارب اباه ورؤي محبي اباه لم يعلم ان اباه والمثال الاول معمول الضارب او فاعله نصبا تشبيها
بالمفعول الثاني وفي المثال الثاني انه معمول اباه والمفعول المحبي او معمول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها
بالمفعول والمفعول الثاني في مجهول وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب بتوله زيد ضربي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

الاضافة

التفضيل

اسم التفضيل الاشتق من فعل اي حدث بوصف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسم الم التقيد
اعني اجا للفاعل واما للمفعول زيادة وعلى غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو الموصوف
اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فعوله ما اشتق من فعل اشارة
لجميع المشتقات وقوله لموصوف خرج اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسما
وقوله زيادة على غيره اخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل
للذكر وفعلى للمؤنث وان كان خبر الاصل فيحذف منه حيث وشره لكثرتها في الاصل اخبر واشر فخففت بالحذف لكثرة استعمالها
وقد يستعمل على الاصل وشرطه ان يجيء اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي للزايد والمزيد فيه ليكون بناء افعل وفعلى
اذ الثبات من الثلاثي والرباعي المزيد فيه المحافظة على قاعدة جروه سعد لان هذه الصيغة للتسع الزيادة على ثلثة حروف
ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فاذا تحت الحروف الثلاثة فيعلم
رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصول او من زوايد او منهما فثلاثيين اما من المشتق منه
فعلا يتعين المعنى ليس بكذا اي من ثلاثي مجرد وليس لمزيد ولا غيره ظاهري لان منها اسبق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل
كاجمل واعمر فلو استوى اسم التفضيل ايضا منها لالتبس ان المراد وجوه وعوير او زايدا لحرف او الجودة وهذا التقييد
انما تم اذا بين افعل الصفة مقدما بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت صفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زايد على الاخر في الصفة الاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اسبق من
ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد باشرين زيادة ان دل على ان لاحد زيادة
فيه على معين وصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشرة وخرج مثل ابيض منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبالضا
مثالا للون وغير مثال للعيب وجب فقدان العيب بالظاهري لا يقال خراجل وابلد ولكن زيادة صحيح على هذا التقدير استقام
احق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه قيل والحق ما ذهب اليه السيد
بان الزيادة المجتلبة ما يدل من الزيادة في الظاهر كما يحكى عن ابن هبيرة من تعليق مزراب وورعظام وخيوط على عمامته
وهو والجبة طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف يا فتى ولا اصل وتقلد ذات ليلة احمق بقلادة فلما اصبح قال
يا اخي ان اذا قرأنا ففيه شايبه من حمق ابن هبيرة فانه يقتضي جواز اشتقاقا احمق من حمق لكن يمنعه الظاهرية
قياسا وان يكون اشتقاقا جهل وابلد لمن يكون الا رجهله وبلادته ظاهرة على سبيل الندرة ولا ينقل بدلا عاقدا
والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يجيء منها

افعل التفضيل لحق فلان المجد من فلان ان استفاده للفاعل او للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطرد الكثرة
الالتباس فاقصر واعلى الاشرف وقد جا للمفعول على جلادة الناس في مواضع قليلة جدا عد منها استحوذ لموجبة
وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على اجد لمنكه اوجه وهي استعماله بالاضافة او
من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد واجد منها لان وضعه ليفصل الشيء على غيره فلا بد من ذكر الغير الذي هو
المفصل وذكره مع من والاضافة ظاهر اما مع اللام فهو في حكم الذكر ظاهرا لانه بشارة اللام الى معين متعين للمفضل
عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل مني زيدا قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل
من زيد فعلما لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او لمن يجوز زيد
افضل من غيره او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر
اللام او من لغوا وما قاله واجب الا كثر منهم حتى وانما العزة للكثرة فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي
ليست معاديهم بالاكثر حتى والاجود بخلافه من الكل ايضا لان العرض هو ان زيدا افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثلا انه
اكبر وجوز ان يقال في مثل ان الجدري هو المصاب اليه اي اكثر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اصيب
اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احد حما زيادة موصوفه المقصودة به على من
اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه وتضمن بعضهم واللازم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون
موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم تحت مفهوم اللفظ وان كان حاجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا
تفضيل موصوفه على سائرهم في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من سائر كه في هذا النوع
فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجهم اي عن الاخوة باعتبار فهم اليه والثاني ان يقصد زيادة
مطلقة اي معنوية زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وجوز ريضا واسم التفضيل
الى اضيف اليه للتوضيح اي ليتوضح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات لجواز تضارع مصير وجنس
العموم ما لا تفضيل فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى تضيفه الى جماعة هو خارج عنهم
قولك انبيا محمد صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان بضعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فانه من بين للتفضيل وجملة اجود يوسف وان تضيف الى غير جماعة محقق
فلان اعلم بغداد اي اعلم ساكنيها وهو محقق بغداد لانها مشتاة او مسكنة ويجوز في النوع الاول من

نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه
يشابه افعل التي الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي لاسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس
والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف
واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة فالقسم
المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو استراحة من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل
عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفردا ومذكرا ابدا اي المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية
والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب
احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر
لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاعمل دال على الفعل
الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من ضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيها رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز
ينصبه بالخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله والا لما كان فيما هو الاصل
فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته لاسم الفاعل فلا يعمل عمله ايضا الا اذا
كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سابقا في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا له
وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار
تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره
اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان الحاصل
ان اسما وصفته لمصدر بعد موقع اي مفضل مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
منه

رجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ نائبا للشيء وفي المعنى لسببه ليجعل
لصاحبه يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لا يحتاط ما
يتبعها عن نيته اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو
وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج
عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ
مطلقا الغير تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف باعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيل بالنفي كما سيصح فايدته
وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا او عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانا قلنا انه عند كونه
منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المراد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن الكحل في عين رجل زايدا على الكحل في عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل في عين
رجل منفيا الى زيد اما ان يساويه او ان يكون دونه والمساواة يابابها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن
في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن
قبل تسلط النفي عليه بمعنى الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن
رجل منفيا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لانه انسب بالمقام فرجع المعنى
الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى اقتضاء
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزيادة على شيء مساواته مع زيادة فيصح ان يقصد
به عرفا بنفي المساوي المطلق ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل
عين رجل دون حسن الكحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز
اعمال اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه منه زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور
قلنا فرقا بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الايجاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا ازال

بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلاً افضل اليوم من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في الظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالجهتين والكحل بالابتداء انفصل بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المجعول قوله منه في عين زيد بأحسن هو الكحل اذ كل ما ليس معمولاً من هذه الجهتين فهو اجنبي من هذه الجهتين ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل ما قبله عليه فانه لم يبق اجنبياً حينئذ فانه من معموله من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيداً وكذلك لو قيل بهذا العباد ما رأيت رجلاً احسن من الكحل في عين زيد لما في عينه هواي الكحل لخلل عرض لكانه وتعقيداً ايضاً مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في مثل اداء هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها واعتبره عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها منحصر فيما ذكر ليمكن ان يعبر عنها بعبارة احصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ومنتقل هذا التقرب الى ما اسنده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور فقال فلان ان يقول ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل من عين زيد مقام منه في عين زيد مقام منه وهو احصر منه بمقدار ربع مسئلة وكلمة في ولو رفع لفظ العين منزلين واكتفى بزيد كان احصر مع ظهور المجعي المقصود وعلى كل تقدير فالمجعي على ما كان عليه ظاهر التقدير ان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان ذكر لكان لا يكون من قبيل تفضيل النبي على نفسه لاتحاد المفضل والمفضل عليه ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلاً عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عيناً احسن فيها الكحل في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدماً عليه استغنى عنه ذكر ثانياً وتقديراً ما عيناً عائلة لعين زيد في اصل الكلام احسن فيها الكحل من عين زيد ويقرل معناه ما رأيت عيناً كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في عينه ويلزم من هذا على البتة وجود ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين عدو وانما جاءت هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو رفعت الفعل بالابتداء لانه فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرور امقدرة فيها ايضاً ذكرنا مثله وارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد الى آخره قولاً مثل قول الشاعر

وانما نكره صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ المسئلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المسئلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله وادياً وهو مذكور ثمة كما هو في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولاً وتمام البيت مع ما يليه من رب علي وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم وادياً اقل به ركب اي بعد ثبت الله دول اقوى ثابتة واحرف الا ما وفي الله سارياً كان اصله لا ارى وادياً اقل به ركب منهم في وادي السباع مقدم وادي السباع واستغنى عن ذكر ثانياً لتكرر جاءته الركبان وهو محضور بركبي الليل وانا الهجير اتيتهم واتى ما التحية منحى واوجي وهو المكث والتأني وساريا من السير وهو السير في الليل فقوله اري اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول وادياً منصوبه وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني وادياً مفعول الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضه او حالية او اقل صفته وادياً والجار في به متعلق باقل والمجرور عائداً الى وادياً وركب فاعل اقل وجملة اقل صفته له وفي الله متنع عترلة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية او اياتين تحيته واحرف عطف على اقل وهو مجعي المفعول اسند الى ضمير وادياً والمجعي وادياً اقل به ركب منهم بوادي السباع واحرف ثانياً وفي قاف وفي مصدرية وساريا الى ركبا ساريا مفعول وفي والمستثنى مفرغ اي وادياً اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا بقوله سرت علي وادي السوس الى السباع لكثرتها فيها والجار الى آخر مثل وادي السباع حين اجاطه الظلام وادياً يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت وقاية الله سبحانه ركباً ساريا بالليل فيه عن الهفات والمخاوف ولو عبر بالجار الثانية لقلت ولا اري وادياً اقل به ركب اقوى من وادي السباع ولما قسم الصدر الكلام الى اقسامه الثلثة على وجه علم من دليل الاحتمال حالتان في لقلت ولا اري وادياً اقل به ركب اسوء منهم بوادي السباع كل واحد منها ولم يكفت بذلك القدر بل صدر بما يتعرض له الاسم بتعريضه فلما وصلت النوبة الى بيان احد المحتملات سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريضه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل يجعي الكلمة والمراد بكون المجعي في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى لاستقاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق كما ذكر في وجه الحصر رجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي

الفعل

طرفها فلا يستقل المزومية فالمراد بجنبي في نفسه ليس ذلك النسبة وما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن معنى يتضمنه فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وصفا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم على الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسما الافعال لا في جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيها الافعال المنسلخة عن الزمان كخشي وكاد لانها قترن معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تدخل لتقرب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لان الاول على الاستقبال القريب والاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لانتفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي او لتعليق شيء بالفعل كادوات الشروط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تا التانيث عطف على دخول قد ولما خص به لحوق تا التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يجوز الا بدله فاعلا والصفات استغنت عنها بما يلحقها من تا التانيث المحركة الدالة على تانيتها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال كونها عند تا التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو نعمت واخواتها وبجوز ان يجعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة تدخل فيه تا فعلن ايضا ودخلا لان ضمير الفاعل لا يجوز الا بدله فاعلا والفاعل انما يكون للفعل ولحوقه عند نحو اجد نوعي الضمير لحوقا عن لزوم حقيقي في الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن لا حق واحضر منها بالتقديم الذي واجد والماضي دال اي فعلا دلالة يجب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية زمانية تكون بين اجزاء الزمان فلا تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون لحيث الذات لا يجب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فمتى له دال على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك لخرج اضداده والمراد بالوصول الفعل فلا ينتقض بمنع المجد خلاس والدلالة اما حين يجب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجعله بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا يحذف اي هو مبني والماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى واما التاء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل والمبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موضع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات

الجار الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه النسخة جواز فيتسنى دخولها على الفعل الا يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء يجوز في فاكرمه وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الواو والفاء هاهنا ان قصدان بعد الاشتراك قد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في ردني فاكرمك ليكون زيادة مثل فاكرمني اوليا ولا يا كل وتشرب اللبن لا يكن مثل اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب به المضارع مثل اريد ان تجسن اي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوم ما لم يتصل الناصب نحو ما تزال وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المحققة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجا والطمع فلا يناسبه وليست اي اياه الواقعة بعد العلم هذا اي ان الناصبة لم تعمل ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن فيها للرجحان لان الظن باعتباره دلالته على غلبة الوقوع ملائم ان المحققة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين ملائم ان المصدرية يصح وقوع كليهما فيجوز في زيد اني بعد الرجحان ولن مثل لن ابرح الارض ومعناها اي معنى لن في نفي ما سيكون لا دائما ولا يلزم ان يكون في قوله لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي لتناقض لان لن تنتفي التاييد وجعلي ياذن الاتيا واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لان المضمر لا يقدر الا يعمل فيما اعتمد على ما قبله معمولا كانه سبقها حكما وكان عطفا على لم يجتهد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو اذن اجسن اليك وقولك لم تجتهد اذن تخيب كانوا وكذا ما لم يعتمد المتكلم نحو انا اذن اهلك كاذبا رجاء الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يعتمد الا الاستقبال فقول اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معا كما اشرنا اليه وقوله مثل ادخل الجنة خبر مبتدا فتقول اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات احزابنا الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار الى ما فيها بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفا فالرجحان جائزان النصب بنا على ضعف العاطف بالعطف للاستقبال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعيف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام

لدخول الجنة وقال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا نحو مرض حتى لا يرجونه اي حال كونه حتى يعد كي اي حال كونه حتى يعد كي اي حال السببية او الى لانتهاء الغاية مثال الاول جئتك حتى اتعشى مثال الثاني جئتك حتى يجيء الامير كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وكذا بالنظر الى زمان التكلم ايضا وكذا في مثال الثالث نحو سرت حتى ادخل البلد مثال الثاني جئتك حتى يعد كي اي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا واما حتى بمعنى الا نحو مثال الاول جئتك حتى يجيء الامير كي والاستقبال ما بعدها فان اريد بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني وزمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو في زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما يقال كنت شربت اي جئتك ادخل البلد فادخل في هذا الوضع حكاية الحال الماضية كما ذكرت في زمان المتجول مثلا هذه العبارة وحكيتها في زمان التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا بعينه على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يكون ح نصبا لان علم الاستقبال كان اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جار ولا عاطفة ومعنى كونها حرف الابتداء ان يبتدأ بها كلام استئنافا لان بعد ربعد مبتدأ ان يكون الفعل حينئذ ليكون جيء داخلا على اسم كما توهمه بعضهم فرفع اي ما بعد حتى احد من الجازم والناصب وخلي السببية اي كونه ما قبلها سببا لما بعدها لعدم الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد بالحال الحقيقة فانه مصدر به فيما لا يزال في زمان التكلم ومن ثم اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة وهذا القول ما ان يجعل كان فيه ناقصة فالتاء لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى ان التاء بلا خبر فيبقى المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك سرت حتى ادخلها لان ح يكون ما بعدها خبرا محتاجا مفعولا بمرفوعه وما قبلها ليست لما بعدها وهو مشكل اذ يجوز عند الاستقراء ميل الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو مجاز وجائز في وقت حصول كان الناقصة نحو كان سيري حتى ادخلها فان سعيا ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايضا مساوحتى بدخولها مالرفع لان السبب في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول عقيب ايهم مطلقا بتقدير جار على الناقة لانا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييد دخول في الناقة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري ولا فساد فيه وقال بعض

حتى ادخلها في الناقة اي جاز الرفع في هذا التركيب وقت حصول كان الناقة فعلى ضرائبهم اي سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها حارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي اللام تاكيد للنفي نحو ما كان الله ليعذبهم اي معنى لم يكن ليفعل وهي ايضا حارة ولهذا تقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يعمل الجار قبل ان يعمل فيما هو مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله ليعذبهم او من الحين اي ما كان الله ذا ان يعذبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم واللام التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فيقدر ان بعدها لانتصاب المضارع بشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل بغير اللفظ على بغير العين فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل اللام احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم الاشياء او انتفاء من الشيء المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها حالة معطوفة على الجملة السابقة امر تجوزي فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرمني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضربك مني ويدرج فيها الدعاء اللهم اغفر لي فاوزر ولا تاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ما فاشربها اي هل يكون كما تشرب مني او عرض نحو الا تنزل بنا فتحدثنا ليس مثل اتان فتحدث ويدرج فيه التخصيص نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي نحو فيدرج في النفي او تمني نحو ليت لي بثوب مال فانفاق مني ويدرج فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على اجحفت او فرضه نحو الانزل فتصيب خيرا اي لا يكن منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقدرة والتاء بدل عليها وما بعدها التاء في تاويل مصدر مجرور على مصدر باخر مفهوم ما قبل التاء والمخوسا ترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستراحا بدون بعدم احد الاشياء الستة فمحمول على الضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعد المضارع بتقدير ان بعدها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يناظر الواقع قبل التاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها اي امثلة التاء تبينها بابدال التاء بالواو فالمثال الذي يجتمع الزاده والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والواو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط تعين اذا والا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى والا الداخلين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا دخل

في منهما والا يلزم من تقديرها بعدها تكرارها لزمتك او تعطيني حقي اي الا ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فسويه بتقدير ما فاي لا لزمتك الا وقت ان تعطيني حقي ويجوز تقديرها بالي تاويل مصدر مجرور بالي التي بمعنى الى اي لا لزمتك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقديرها بعدها بتنصب المضارع بتقدير اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضرب زيد وشتم او فشتم او ثم شتم فمن ليس من الحروف المذكورة فيها فمقولة والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المفردات بتقدير اي وتقديرها بعد الواو والفا ليس مشروطا بالشروط المذكورة الناصبة اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وصارا بتقدير اسم الفاعل وفعل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر انها هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول وان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يذكر في الاجمال وان صحت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع محضر صابه كما سبق من جزئيانه فيلم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ ذكره مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما المحترزا من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني ضرب زيد واكله وان تذهب الى السوق تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وعضبه وارد نصرا فجارا ان يظهر معها ما تنتقل الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واللام المجرد فلا لم يدخلا على اسم صريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الغالب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وجعل عليه للتي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفا وثم فانها لما اقتضت نصب بعدها للتخصيص على مغايرة ما قبلها جمعية والاتيان صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وتجلي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب لها في صدره ودخول اللام بمعنى كي عليها اي على الاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قولهم اعتال ليلا يعلم اعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم بسبع بالمعتدك خير من ان تراه ومع عمل مع التشدد كقوله الا اهبا للاي احضر الوغى في رواية النصب ولكن لسير بما كما في تلك المواضع وكذا لام جحد كما ذكر؟ ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر المستعمل في معنى النهي احترازا عن استعماله في معنى النفي وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات والمجازاة الربط بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختيار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان وما

واذا وجب ما فاذ وجب نحو اتاك المضارع مع ما فلا مابد ونحا فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومتى وايان واما الجزم المضارع مع كيما واذما فشاذ ثم حتى في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم لانه موال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انا اقرأ عليها ومن المتعذر استعماله في حال غاربين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات شرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للام المتقدم به وبان مقدرة عطفا على قولهم بلم اي يجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم قلتم المضارع ماضيا ومضيه اي للمضارع والا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني فيما ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق زمن الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها واذا يقول بدم زيد ولم ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز جحد الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز جحد الفعل المنفي بها ان دل عليه نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول اذوات الشرط عليها فلا يقول ان لما يضربني كما يقول ان لم يضربني ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعمول ويختص ايضا باستمرار نفيها غالبا في المتوقع اي يبقى بها فعلا سرقي متوقع بقولك لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المكسورة التي يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي بكسرها وفتحها الغته وقد يسكن بعد الواو والفا وثم وثلاث طائفة اخرى لم يصلها فاصلة وثم وليقضوا ولا الناهية هي المطالب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي وصدها اي لا المستعملة التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول محاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول والثاني مسببته اي يجعل الفعل الثاني الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي الشرح لسم وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين فيجعل الاول سببا للثاني ولا نسلم ان كلم المجازاة لا يجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعل الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بالحمل وبنيه شيء لشيء وجعل كلم المجازاة الدالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني خارجا ولا ذاهنا بل يكفي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد بها في صورة السبب والمسبب بل المدار والملزم كما مر لذا ان تشتهي اكرمك فاستم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام سببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما لظهار مكارم الاخلاق بعينها انه منها ممكن بعيد الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده وسببيا اي هذان الفعلان او لهما شرطها لتحقق الثاني فانهما جزآ من حيث انه يبتني على الاول ابتنا الجزء على الكل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين فحتم تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا فحتم تزرني فقد زرتك فالزوم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو او ما يقتضيه

مع صلاحيّة المحل وان كان الثاني مضارعًا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلّقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لخلوه عن الماضي والفعل بعينه المجزوم لفظًا الثاني زيدٌ امه او ابنه واذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا فتفصيل الماضي لفظًا ان تركت حرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج وتحتمل ان يكون تفصيلًا لتقديري لم تخرجت تقديرًا كان ملفوظًا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم نحو الله في الجزاء لتجتمعوا بتقدير حروف الشرط فيه لدلالة معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط ثانيًا فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعًا مثبتًا او منفيًا بلا اجتزاءً اذا كان منفيًا فانه مستريح فيما سبق كونه احيانًا معنيًا و بلن جيء به فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فسوغ بالفاء وانت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التأثير من وجه واذا لم يكن قرينًا لجزم قوله تعالى ان يكن ملكًا لفّ يغلبوا الذين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء الماضي بعد لفظًا كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرًا كقولك ان اكرمتك امس اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لما تأثر حرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امرًا او نهيًا او دعاءً او استفهامًا او مضارع منفي بما ولم او لن التي غيرت كالنفي والعرض وفي جميع هذه المواضع لما تأثر حرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للفجاءة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تجيء عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر واذا اشتركا اسمية الجملة الجزائية اقتضاها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت بالاسمية وقرأ ابن كثير كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي منهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة اي كانت مقدرة بعدما من نحو زرني اكرمك والنهي نحو لا يفعل الشريف خيرًا الا اي ان لا تفعل خيرًا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشرب بالنصب عندكم ما اشربه والتمني نحو ليت لي مالًا انفقه لان المعنى ان يكون لي مال انفقه والعرض النزل تصب خيرًا اي ان تنزل تصب خيرًا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحًا لان يكون سببًا لما تقدم وقصد السببية اي سببيته لما تقدم له في بقدران مع مضارع يوخذ بما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزومًا به وانما اختص تقديرات ما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبًا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببًا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعده جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو طلب

فائدة دخول

فائدة دخول الجنة ورتب لها وقصد اعلم ان السببية فقد ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل ثلاثة الجنة وخبرها تكفر الجنة تدخل اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي الثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافًا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف قرينة وقد يؤخذ هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم تجزم الجزم قطعًا بالجيان يرفع اما بالصفة ان كان صالحًا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليًا يرثني فمن قرأ فرفعًا اي وليًا وارثًا او بالحال كذلك كقوله تعالى في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضًا اي مريضين او بالاستيناف كقول الشاعر

شعر

وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل صاحبة اخرى بقدائهم هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان الراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كالاستفهام في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضًا فاراد التنصّ على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالصيغة كذا ذكره السيد في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر عاليًا كان او مخاطبًا او مساويًا معلومًا او مجهولًا من الفاعل احترز عن المجهول مطلقًا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترز عن الغائب والمتكلم نحو ليجد وجرو المضارعة احترز عن مثل صه وروبد وحكم احترازي اي الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حروف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببية وفي الصورة حكم المجزوم اي حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وجروف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكم نحو اضرب اضربا اضربوا واخشى واغزو ارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخشى ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حروف المضارعة او بعد جزوفه سكون اسكن احترز وجعل ما بقي امثلة بقول في تعدد عدو في تضارب ضارب ولم يذكر هذا القسم لظهوره وان كان بعد حرف ساكن وليس المضارع رباعيًا والمراد بالرباعي هنا ما يكون واضعه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة وصل على ما بقي بعد جزوف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعًا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا فتحت اقتضى فتح التاء التسبير بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من

مثال الا

الرباعي اذا قيل افعل بكسر التاء مكسورة فيما سواء كان بعده حرف ساكن بعده كسرة او فتحة فانه لرضم في مثل اضرب التنبيه بالماضي المجهول من الاعراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول بالماضي الرباعي نحو افتعل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثالا لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلية ردت فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وانما حذف الفاعل لانه لا دراية بفاعله او لعلم المخاطب اي فاعل فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو احد فاعلي واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامه المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر قبل اخره مثل ضرب وخرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له دون غريب لم يوجد في الاذهان لخروج من الضم الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الفتحة وان كان غريبا بدلا على عرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضم اثقل فلا ضرورة في اختيار ذلك وجعل المقصود باحدث منه وبضم الثالث مع همزة الوصل لخروجه اطلق واقدر واستخرج ليلا يلتبس في الدرج بالامر من دلالة الباب وبضم الثاني مع التاء مثل بعلم ودحرج ليلا يلتبس بصيغة متكلم علمت وحاهلت ودحرجت حرفا للبس هذا على قوله وبضم الثالث والثاني ومعتل العين اي يكون عينه فقط معتلا ليلا يرد عليه مثل طويل وروي من الهيف فانه لا يعل عينه لئلا يقتضي اجتماع الاعلالين في مرمى ويعلوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين منقلبة عينه الفا ليلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة عوض واخلال في المبني للمفعول فيه كما ذكر كمعتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الاصح فيه قيل وبيع اصلها قول وبيع نقل الكسرة من الجيم الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول قال وبول يا الكسرة والكاف ما قبلها فصار قيل وخاف الاشمام وهو مفقود في فخم قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تجيء بالكسرة خافتة بحيث تكون قائمة الفعل فخالفته فقيل اتيا الساكنة بعد ها فخرجوا واو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهو احد قولين مشهورين فقها عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضم خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايزان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وخاف الراء ايضا على ضعيف فقيل قول وبوع بالاسكان بالنقل وجعل تا الفعل وسكونها وانضمام ما قبلها وسكنه

اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد وباب الماضي المجهول من باب الافتعال والا
مجرا خير والتقييد في بحر اللغات ذلك فيه اذ يرد فيها مثل بيع وقيل بلا تاء وقد استجيب واقيم
اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استجيب واقوم بالياء والواو
المكسور بن والقياس فيهما اذا سكن ما قبلها ان ينقل حركتها اليه وتقلب الجيم ياء اذا كانت واو وافتعال استجيب
واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامه المفعول مقامه مضارعا صح او لا
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج وبتد حرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل
المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ويقلب الجيم فيه الفا يا كانت او واوا نحو يقال ويباع ويخ
ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف
فهمه على متعلق اي يريد غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل فهمه
موقوف على فهم الفاعل لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق بنسبة الفعل الى غير
الفاعل فلما صار فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقل الفعل تعقلا مخلا لان الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
او المفعول فان فهم الفعل وتعلقه بدون هذا الامر ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي
يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو
اقعدت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ما شيت او بزيادة الاستفعال نحو
استخرجته او بحرف الجر نحو ذهب بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في
الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول كما صدق فاعلم نحو علم والى
مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بجعل اعلم وارى هما اصلان وهذا القسم قليل فانها كانا قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما ادخلت عليها الهمزة زاد مفعولا اخر يقال له للمفعول الاول ولما الافعال الاخر وهما انبا
وخبر واخبر وجدك فليست صلة في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي من سلطة اشتمال على
معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل منصوبها الاول كالمفعول باب اعطيت فيجوز الاقتصار

عليه كقولك اعلمت زيدًا والاستغناء عنه كقولك اعلمتُ عمرًا بيعلمًا والثاني والثالث من مفعوليها كقولك
علمت في وجوب ذكرهما عند الاخر وجواز تركهما معًا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانه
اراد بالشك الظن والا فالثاني من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت و
وهذه الثلاثة الظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل
اي هذا الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنده من الظن والعلم
كما اذا قلت علمت زيدًا قائما فقولك علمت لبيان ما النسبة هذه الجملة عنه جعين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدًا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك
البواقي الا فعال فتخصيص هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انها مفعول
لها ومن خصائصها هو جميع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونها في الاصل مسندا وخبرا وحذف
المسند والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونها معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف
احدهما كما تحذف بعضا جزء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة احد فالمفعول
الاول فكما في قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح ما اتاهم الله من فضله هو خير لهم على الاداء والمحسن بالمفعولة
من تحسب بنقطتين اي للمحسن هو لهم هو خيرًا لهم فحذف لدلالة الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما في قول الشاعر لا خليلًا على عوز يلاقي ظالما فدوشي بالاغداء اي لخليلا جازعين الذي هو المفعول الثاني
خليلا في باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له
ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يجاء فان مفاكقولك فلان يعطي ويكسو ويستفاد من مثله فايد يدل
المفعولين جميعا فان مفعول باب علم فانه لا يجوز حذف شيء منهما فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة او من
المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل سمع
صادقًا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال العمل اذا توسطت بين مفعوليها نحو
ظننت قايم او تأخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين
لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لا كلا اما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيدًا قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال

على تقدير العامل في معنى الظرف نحو معنى زيدًا قايم كلمت زيدًا قايم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز
اعمالها ايضا على تقدير المتوسط والمتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انها
سواء والالغاء اولى على تقدير التاخر فلذا يقع الالغاء اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب
زيدٌ وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انا كاتب بكرٌ احسب زيدًا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايمٌ وبين سوف ومعموله
نحو سوف احسب يقوم زيدٌ وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاني زيدٌ واحسب عمرٌو ولا يلزم ان الغاء في هذه
الصور واجب فلذا قيد جواز الشيء عند جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بعني بين مفعوليها او تاخرت بعنيهما
وانما حذف هذا القيد الحاصل بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من
خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقا وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معمولي الا
بلا واسطة كما نحن مثاله او بواسطة كما كان قبل المضاف اليه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من زيد وقبل الشيء
الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ان زيدًا عندك ام عمرو ومثال التعليق
بالاستفهام وترك مثال احويه بالمقايسة فقال الشيء علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيدٌ منطلقٌ وانما علقت
قبل هذه الثلاثة لان هذا الشيء يقع وقصد بالجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذا الافعال توجب تغييرها
بنصب جزئها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ وعدم الاستفهام واللام ومن
حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ما خوذ من قولهم امرأة معلقة اي معدومة الزوج يكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لعقدته ولا يحكم بارتفاع الزوج تحريرا وجوه فلا يقدر على الزوج فالفعل المعلق صار من الاعمال لفظا
عاملا معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف
الجملة المنصوبة جزءا على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قايم وبكر قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق
ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال
القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص
جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو ايانا ظننت منطلقين وعلمتني منطلقا والا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربني وشتمني الا بقال ضربت نفسي وشتمت نفسي ودلالة ان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كرر اتفاقا لفظا فقصد مع اتفاقهما اتحادهما معنى تاكيدا

لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث ان كل واحد منهما صنيع بالتصالا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير
المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المفعول الاول وفي الحقيقة بل مضمون الجملة فان افعالها انما لفظا
ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدني وعدمني لانها نفيتا وجدني فحملا عليه
حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى رأي البصرية والجلية على رأي القلبية فجوز فيها ما جوز فيه من كون
فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر والعذاري يرقصن بي في الدجى دريئة * من عن يميني تارة وامامي *
وكقوله تعالى اراك رأي عصر بخلاف افعال القلوب ما عدا جئت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها
الاول وهو العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه هو المعنى ايضا ستعرف الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال
لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت حالا بمعنى صرت ذا حال وحسبت صرت ذا
حسبت وزعمت بمعنى كفلت يتعدى بالباء المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين وظننت بمعنى اتهمت
من الظنة بمعنى التهمة وظننت زيدا بمعنى اتهمته اي احدثته مكانا مرجحا والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بشيء
غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علم بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظروا ماذا
ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمنا بالحاسة ولما كان مرادهنا معان
اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مستغرق الشقة العليا ولوجدت جدة ووجد
موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الا فعال الناقصة
انما سميت ناقصة لانها لا تتم برفوعها كالافعال الغير الناقصة او وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اي العهدة فيما وضعت هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير
الذي هو المعنى في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عما خرج من المعنى
الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيها ووضعت له التقرير
وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة المدلول له في الافعال الناقصة لاتمامه لاشتمالها على معاني زائدة على ذلك
التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل المدلول له جزئيات ذلك التقرير فيقال

الافعال الناقصة

صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا
شك ان كلا جزئي تام المدلول له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة بها
ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصله الموضع ولا شك ان الوضع من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجرد وقوع التقرير فحسب كما عرفت
فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه هذا الجواب الذي قيد زائد للاحتراج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي الافعال
الناقصة كان وصار واصبح واضحى واسى وظل وبات واضد وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما
فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سري كان وصار وما دام وليس ثم قال
كان لخروجها من الفعل مما يستغني عن الخبر به والظاهر انها غير محصورة وقد يضاف كثير من الافعال التامة معنى
الناقصة كما يقول بعتك العشرة بعشرة اي تصير عشرة تامة وكل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد يطرح
في قولهم ما جاءت حاجتك الا ناقصة ضميرا اسما وخاصلا خبرها اما ان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وضميرا
ضمير ما المتقدم من العمارة وخبرها اي لم يكن هذا على قدر الحاجة اليه او استفهامية والتعبير في جاءت بجود
اليها واتاك باعتبار خبرها كما في مرتك ومعناه اية حاجة صارت خاصلا وجاء ايضا قد ناقصة في قولهم
ارهف سفربه فقد اي صار السفر كالهاجة اي يحب ضرب قال الاندلسي لا يجاوز وجاء وقد الموضع الذي
استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان بمعناها على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر
لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكمها اي معناها اي معاني هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى
صار الانتقال وحكمها اي اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا كون الخبر منتقلا اليه فالدال على الجملة الاسمية
اعني زيد غني واما دلالته على الذي هو الانتقال اعطي الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى
منتقلا اليه فمدلول هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصيصا لجزء الثاني الذي يشبه المفعول به في ترتب الفعل
عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي
وآيا ما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا وستقطعها نحو كان زيد غنيا فافتقر
وبعضي صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي خبر كان يكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الآخر على ما هو قسم منه كقول الشاعر بيت بيتا، قعير والمعرجانا، فطا الحزن فدكات ثم
بيوضا * اي صارت قراعا بيوضا فان بيوضا لم يكن قراعا بل صارت قراعا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا

عطف على قوله لبثت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها
خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع

ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة ثم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زايدة وهي التي توجد
وعدمها للايخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من كان في المهد حال كونه
صبيا فكان زايدة للتعجب بين اللفظ اذ ليس المعنى على النفي وانما ذكرهما بين القسمين مع كونهما غير ناقصة استطرادا
لجمع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وبمعنى جاء نحو صار زيد الى البلد
كذا او من بكرة الى عشي ونحو بصار مثل آل ورجع واستحاله وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر
ازالعراق مستحيلا مرة وقال فبالان من نحي خرق ابرها واصبح واسي واضحى لاقتران مضمون الجملة
باوقاتها المدلول عليها بموادها للابصر بها مثل اصبح زيد قائما واسي زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال
الاول يدل على مضمون اقتران الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران ويكون بمعنى
صار نحو اصبح واسي واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه
ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات يقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظلوبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيها فاذا قلت ظل زيد سابرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سابرا فمعناه ثبت له ذلك
في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو
ظلت بكاء كذا وبت سهدا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذا لم يذكرهما
تامتين وفضلها عن الافعال الثلث السابقة وامض وغاد وعدا وراح فهذه الافعال اربعة ناقصة
اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك امض او غاد زيد من سفره اي يرجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين
في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك ان انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب
المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها امض وغاد وعدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد
بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وبرح من برح اي زال ومنه البارحة

الليلة الماضية وما في ايضا معناه وما انفك اي ما ينفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفا على قبل
سمي بها فاعلا تنبيها على ان استمرار ليس بقسم على حدة من المدفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مد
قبله اي قبل فاعلها خبرا اي من وقت يكون ان يقبله مادة فمعنى ما زال زيد امينا استمرار امانته من زمان قابليته
وصلاحيته للامانة الى الان دلالتها على الاستمرار فلان النفي ما خوذ من معاني هذه الافعال فاذا دخلت اداة النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزم اي هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار النفي بدخول اداته عليها لفظا وهو ظاهرا وتقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف حتى تكون اي لا تنفك قائما لو لم يدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وادام
لترقيتنا مراي تعيينه مادة ثبوت خبرها لفا عليها بان جعلت تلك المادة ظرفا زمانيا له وذلك لان ما مصدرية مهيئة لها بعدها
في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هنالك من حصول مفيد فايدة تامة
واليه اشار بقوله ومن ثم اي من اجل انه لترقيت اسم مادة ثبوت خبرها لفا عليها احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف مضمنة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس
مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يستقم ما دام باجلس ولم تحصل من المجموع كلام لا يفيد فايدة تامة خلاف الافعال
المصدر نفوف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة نحو لا حاجة الى وجود كلام وزيارتها وليس لنفي
مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قايما اي الآن وهذا هو مذهب سيبويه الجمهور وقيل هي لنفي
مضمون الجملة مطلقا ولذا لم تقيد تارة بزمان الحال كما يقول ليس زيد قايما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس
خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
وتجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله
فعل فان اريد اظهار التقديم لغير الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد مثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي
تقديمها عليها نحو كم كان مالا اوتا خيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد مثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وجوازان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال
الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الواقعة على ثلثة اقسام قسم تجوز تقديم اخبارها عليها وهو
ما كان الا راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال القوية وقسم
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية

A1210

فلامتناع تقديره ما في حيز النفي لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وخالف هذا الحكم حلا فانها لان كيسان ماء يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لامر جانب الجمهور وكما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه للمخالفة منهم وذلك الخلاف منه في حيز ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت البتة فصار حينئذ كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي نحو المعنى وسم مخلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجميع رمن بعضهم مع بعض فان الافتعال يعني التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة النفي اذ يمتنع تقديم معمول عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز نيابة على انه فعل وهو التقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة وجاذلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما في اوله ما الثانية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي الدلالة على حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير المضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو سبب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الخبر نفسه فعسى زيد ان يخرج بدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب ان ترجوا ذلك وتطمعه لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب بنوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاسناده الخبر على حصوله للفاعل فكاد وقرلك كاد زيد ان يخرج بدل على قرب حصول الخروج لزيد لخبرك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنوا خذ ويشرع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالقصدي اي ما يقتضي اليه فطفق في قرلك طفق زيد يخرج بدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء نحو عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان امرت ومعنى الاشفاق الخوف وصار مقررا حيث الجي منه مضارع ومجهولة وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في نحو عسى زيد الخروج لتضمنه اسنا الطمع والرجا كلعل والانسان في الاغلب من معاناة الخوف والجزع لا يتصرف فيما تضمن هذا المعنى فلا يقال في حقه اخاف او اجزع وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدرا بان الاستقبالية تقريبا لمعنى الترجي الذي هو الترقع وجود الفعل والاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم اي عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجود صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى اعم وقيل المضارع مع ان يشبه بالمفعول وليس الخبر بعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي

افعال المقاربة

قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء التطمع فالمضارع معان وان لم يسبق في المفعول به صورة الا انه هو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب بشبه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يخرج في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذة النفس وقال الشارح الرضي والذي اراه ان هذا وجه قريب ويقول على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمان زيدا قائم اعني المفعول الاخير فاقيم مقامها فهي في هذا الاستعمال ناقصة واذا اقتصر على المرفوع من غير قصد الى امتة مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فتامة وهنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوع بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب على انه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيدا اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه واذا اعمل الثاني كان اسم عسى ما المستكن فيه من ضمير زيد وجزم ان يخرج زيدا في هذين الاحتمالين ناقصا ايضا وقد يجيء وان اعني الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك وهو ان عسى فيه بكون وراء فرج قريب كان الاصل ان يكون وراء لحد فحذف دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته فولك عسى ان يخرج زيد وانما في اوضع لدنو الخبر دنو حصول كاد يقول زيد كاد زيد يخرج فجيء عن دنو الخبر لتعليل ما سبق فعل المجعول للفاعل في الحال فتا علة اسم مجعول كما هو الاصل وخبر فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان له دلالة على الاستقبال المنافي للحال وقد يتحمل ان على خبر كاد تنبيها له بعسى كما انه يجوز ان اعني خبر عسى تنبيها له بكاد قد كاد من طول الليل ان يمصحا فلما كان كل واحد منها مشابها للاخر على كل منها حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالا فعال اي كسائر الافعال في افادة دوات النفي نفي مضمونها على العموم الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل يكون نفيه اي نفي كاد ويكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قد نجد اما في المضارع فلتحقيق الشك قوله ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حيث ما يبرح باينه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطئتهم وتغيره بقوله لم احد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما عيبت تخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على الاتقاء الدرج بعد استقائه واستقاء القريب منه في وقتها وقوله فذبحوها قريبة يدل على بثوت الدرج بعد استقائه واستقاء القريب منه والناقص

فارب زيد

بين اسقاط الشيء في حق شبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض النحاة مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليم خطئه روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فقيل قال عنبسة حدثت الي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين عيبه انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما عدم رؤيتها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي في مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال ورسيس الهوى من حب ميّ يبرح حين اماد ما النفي الداخل على يكاد استغاث وقرب رسيس الهوى عن الباح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهو مسلم لكن لا يثبت مدّعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه المنع منه وفي تمسكه عليها والكل وهو اما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوّا تاما وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل تقول طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرم يكرم الزمه بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع اي هذه الاربعة في الاستعمال مثل كاد وذكر كل واحد من المضارع بغير ان يقول طفق زيد او اخذ او كرب فعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان او بمعنى شرع عطف على طفق وهو اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهين فخبر اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان فخبر اوشك زيد يخرج فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى انه اثر في المحسن وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس لا للعهد وجمعه ايضا نظرا وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا يقتضي الحد بمثل الله ربنا وما اشبهه لكن يقتضي بعض فائدة الحد من شاهد ولا شك ان في فائدة فعل وضع لانشاء التعجب ليس بمجرد الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى بما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب فعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يفتقران الى

مضارع و يجهل وتارة يأتي في بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا او احسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لما سنذكره من حيثياته والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب وسوّغ في الفعل المنسبك منه صيغ التعجب منه رعاية لأن الاصل في مؤدى هذه الصيغ ان يكون فعلا وشذ ايضا استحوذ عليهم الشيطان واستنوق الجمل اي صار كالناقة وشذ ايضا استحوذ واستنوق اي استولى وتسلط بنيانها من فعل لا يتبع تأويله وجعل المتبع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيها اي في صيغ التعجب بتقديم اي تقديم جار فيما عدا صيغ التعجب كتقديم المفعول والمجرور على الفعل وما اخبر اي بأجنبي جائز فيما عداها كأخبر الفعل بينها وانما قيدنا بتقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بما من مؤدى صيغ التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانها بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغير بما كما لا يغير الامثال قبل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقدم الشيء يستلزم تأخر غيره وكذا عكسه يستلزم تقدم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا يتصرف فيها بما يتبع المعمول فلا يفصل بينها وبين العامل والمعمول فلا تقول ما احسن اليوم زيدا واكرم اليوم بزيد لان اليوم تابع لما جرّ انها مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب فولهم ما احسن الرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائما لا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما استدام بما بنيا على ان يكون للمصدر بعضهم المفعول او ذو ابتداء بعيد بمعنى المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر يكون بمعنى شيء لان الكلام في اسباب التعجب فيما حق سببه عند سيبويه وما بعدها اي بعد ما الخبر من باب سرّ ما رجل ذا باب موصولة اي موصول عند الاخفش والخبر مجرور اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ابتدأها وجرّ ما بعدها خبره قال الشارح الرضي وهو مردي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب فحرروا ادراك ما يوم الدين وما احسن بزيد فالفعل صورته امر ومعناه الماضي من فعل بمعنى صار ذا فعل كالجسيم اي صار ذا الجسم وبه اي مجرور فاعل هذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها فحراجسن ان يقال اي بان يقال على احد القياس فحذف عند سيبويه وافعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي بمجروره معمولا عند الاخفش لان احسن بمعنى صار ذا حسن على ان يكون

صيغة الفعل للضرورة والا التعدية اي جعل اللازم متعديًا فالمعنى صيره احسن اوانا زيادة على ما كان
احسن متعديًا بنفسه ويكون صيغة احسن للتعدية كما خرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن
بزيد او زيد اي اجعله حسنًا بمعنى صفه به وقال الدماميني وتبعه والاختيار ان احسن امر لكل واحد بان يجعل
زيدًا حسنًا وانما يجعله كذلك بان يصيفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فانك قد مدحت الحسن
كلما امكن ان يكون في تخصيص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب او صيغ اي افعل
لانها مدح او ذم فلم يكن مثل مدحه وذممته منها لانها لم توضع للانشاء منها نعم وبئس وسيجيء في افعل فعلان على
وزن فعل بكسر العين وقد ذم في لغة تميم في فعل اذا كان قاسيًا ومقوتًا وعندهم جلبا اربع لغات احداها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعًا للعين والاكثر وضرب المفعلين عند بني تميم اذا قصد بها المدح والذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب انتقلوا على لغة بني تميم وشرطها اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفًا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينًا بذكر المخصوص بعده
ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيدا ويكون مضافًا الى المعرف باحدى
الامور واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل اونحو وجه فرس غلام الرجل
وهل جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم
رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما يعين شيئ منصوب المحل على التمييز مثل انعما هي
اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي مخصوصة اي نعم الذي فاعل نعم ويكون الصلة محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصفات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى شيء فمعنا
فنعما هي نعم الشيء هي تأخر الفاعل لكونه ذي اللام وهو مخصوصة وبعد دلك الفاعل المخصوص بالمدح او
الذم وتعديته اما ضمير مفسر بالخاص لانه قد سبق المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صدق به في المفتاح وهو
اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير يعود
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وجوبا نحو نعم الرجل زيد ونحو فهو المثال اما مبتدأ
ونعم الرجل مقدما عليه خبره والاخبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال تأتي لما قيل نعم الرجل فكانه قيل
من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثاني جملتان ونحو قوله

اي شرط المخصوص يعني شرطا صحة وقوعه مخصوصًا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل اي
مطابقة الفاعل اياه في المجلس حقيقة او مؤولا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة
عن الفعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئس المراة هند
وبئس المرأتان الهندان وبئس النساء الهندات وتجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المرأة هند لانها لما كانا
غير مستقرين شبههما الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بحرف سؤال
حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا بمجموع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه بالابيطابق الفاعل المخصوص
ضائر لتقدير مثل الذين كذبوا وجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يجيء المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم الماهدون اي نحن ومثل بئس في قاعدة التكليف
والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا وهو اي حبذا مركب من حب التي اوحب اذا صار
محببًا ومن ذا او فاعله اي فاعل هو الفعل كما لا يتغير اي حبذا او فاعله اذا عاد عليه فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف هما مجرى المثال الذي لا يتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
تميزا وحالا على وفق مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا امرأة هند
ما كان زيدا وحبذا زيدا رجلا كان وحبذا رجلين اورجلين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين اورجلين وحبذا امرأة هند
وحبذا هذا اسناة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو الا ان زيدا مخصوص وقيل
لا يجيء الا بعد تمام المدح والذم وكل مركب من تمامه فالاكثر حال من الفاعل لانه المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي
كلمة دلت على معنى حاصل من غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم عليه او به
بل لا بد له في ذلك من انضمام احد الجانبين اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركبا كان
او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه عزمن الصرف او فعل كذا لانه من ضرب جرد الجزء او ضع للانقضاء
بفعل اي اتصاله فان معنى الافتعال الوصول وما بعد ذي بالياء صار معناه الاتصال او معناه اي معنى الفعل وهو
كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور
وغير ذلك الى ما يليه سؤالا كان اسما ضميرا سلمت بزيد وانا مازن يزيد وانا كان في انا في الاسم كقوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تفضي الفعل او

معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها لتحويل معاني الافعال الى ما يليها اولان اصلها فما يليه الجر وهي اي حروف الجر من
والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية اذ ليس لها خاصة بجر عنها والباء واللام ذكرهما باسبهما الوضعية
وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت علاقة باقي منها ورب وقد اوصلها اي الواو التي تقدر بعدها رب
وفي عدها من حروف الجر تسامح و واو القسم وتاء رب وعدا وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة
الاولى لا يكون الا حرفا واحدة التي يليها يكون حرفا واسما والثلثة الباقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي للابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها العدم
والمفقود فالمراد بها الفعل لانه عرض القاعل ومفقوده وهذه الابتداء امن الابتداء المكان خرجت من البصرة او من زيد اي
خرجت من موضع الجمعة وعلامة من الابتداء صحة اراد على او بعيد فايدتها من مقابلتها خرجت من البصرة الى الكوفة وخشوا
احدا بالله من الشيطان الرجيم لان معنى احدا بالله التجائي اليه والتشبيه بالجر عطفا على الابتداء اي وبعلى من التبعيض بينا ايان المراد
المقصود من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول في موضعه نحو اجتنبوا الرجس من الاوثان فالمعنى اجتنبوا الرجس
الذي هو الوثن استفهام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض وعلامة وضع بعضي مكانها نحو اخذت من دراهمه
اي بعض دراهمه وزايدة عطفا على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب امثالا للمسئلتين بعدهم وقد كان
من مطيره فاجاب اعني سيبويه لانهم سئلوه وقد كان من مطيره وشبهه بما يزيدهم منه زيادة من في كلام الموجب سئلوا بكونها للتبعيض
او التبيين اي فكان بعض مطيره او شيء من مطيره وهو وارد على الحكاية كانه قال هل كان من مطيره فاجاب بانه قد كان من مطيره
والى للانتهاء اي الانتهاء الغاية فهو بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
او غيرهما قولي لزيد فان قولي لمخاطب منبه اليه باعتبار السوق والميل وبعضي مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبعضي مع شبهها بالى كالكفي
في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وبخفض اي حتى الظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال جلست حتاه كما
يقال اليه لانها لو دخلت على الضمير الجرور المنصوب لجرت وقرع احدهما خلافا للمبرد فانه جوزه على التصيير مستدلا
بما وقع في بعض اشعار العرب على السبيل الندرة والجمهور يحكمون لشذوذه فلا يجوز ونه قياسا و في للظرفية اي لظرفية
مدخوله لشيء حقيقة كما لو في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبعلى لغة قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق اما في مجرور الباء هذا كما مر في مررت بزيد فان الباء افادت لصوق

لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة او استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه نحو كتبت
بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فهذه معاني السرج واشتراكهما مع الفرس في الاستتار والابتذال
ان يكون سرج حال استتار الفرس ملتصقا به فالالصاق سلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي الافادة وقوع مجروره
في مقابلة شيء اخر غير بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا متضمنا معنى التصيير باء حال الباء على فاعله
فان معنى ذهب بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة
حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزيد
في الخبر وهي الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال اريد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم وبما نحو ما زيد بقائم
فقد زاده في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيرها اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سئل لم يكن حسبك نحو حسبك زيد و
بالله شهيدا والتوبيخ اي نحو اليس زيد بقائم وكفى بالله شهيدا والنفي بالا نحو ما جاءني من احد الا زيد واللام
الاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبالملكية نحو الحمد لله والتعليل اي لبيان علة شيء وهذا نحو ضربت للتاديب وضربا
نحو خرجت طلبا فيدل وبعضي عن مع القول نحو قال زيد انه لم يفعل السراي قال عنه وزايدة نحو ما جاءني من احد اي احد
الواو والقسم للتعجب نحو الله لابرحن الا جل واناما يستعمل في الاسم العظام فلا يقال لله فقد طال الباب ورب للتقليل اي الاستعمال
التقليل ولهذا يدخل على صدر الكلام كما ان وجد لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم اختصاصها الى
المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصفت الشيء صار اخص واقل عالم يوصف واستثنا ما
كونها موصوفة واما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن تبعه فقد وقيل لا يجب ذلك والمحاربعد العم والوضع
وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز بعلاقة الاولية وفعلها اي فعل
رب بمعنى الذي يعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق والمتصور ذلك الا في الماضي نحو ربت رجلا كريم لقيته او
ربت رجلا كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجوه القرائن نحو ربت رجلا
كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة مضمر يفسر على الشرط والتحقير مفرد او
كان المميز مثنى او مجموعا مذكورا وان كان المميز من تثنا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او
نساء خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربه رجلين
ورجلهم رجالا وربها امراة وربتها امراتين وربتهن نساء وربهما اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فقد تدخل بعد
كوف اعلى الجمل عند تميم بزيادة الذهن كفى وقد يكون ما زايدة فقط خلافا للاسم وتختص بنا صرية بسيبويه صيغة

واوها اي واو رب في حكما تدخل على نكرة موصوفة بمثل وبلدة ليس بها انيس وليست بكاذبة فان لم يكن واو الكلام فكونها للعطف ظاهر واذا كانت في اوله فيقدر لها معطوف عليه عند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصدورها بمعنى رب فلا يقدر لها معطوف عليه لان ذلك حشو والواو القسم اما يكون حد والفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء وتغيير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حقا الا وعن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحظ رتبته عن رتبة الاصل وهي الباء اختصيصه باحد القسمين وخص الظاهر باصالته والتاء سئلها اي سئل الواو في اشتراطها بجر المقسم به الفعل وكونها تغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصصها ببعض المظهر وحقه منه اهو اصل في باب القسم وهو اسم الله والتاء انما سمتها اي من خصائص والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها تغير السؤال والدخول على المظهر سلطتها وعلى اسم الله فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله كما يكون بغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبلا فعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن خلافا لمن زعم انها مختصة ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه فاسد لصحة ان يقال انها توجد مع الاختصاص وبدونه لحاء السابق ويسلق اي بجواب القسم الذي لخبر السؤال بالكلام واه حروف القسم الواو والباء واللام في الاسمية نحو والله لزيد قائم والفعلية نحو والله لافعلن كذا واه فيما اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم والواو والتي في الاسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم والله لا يعزم زيد وقد تحذف حروف القسم لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه مع الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قائم زيد فهو تجد في جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او بقدمة اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيدا والله قائم و زيد قائم والله لا ستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الاول على الجواب لما يجوز فيها علامة جواب القسم وعن المجاورة اي لمجاورته شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني وورود الى الثاني نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد اما بوصول وجوده نحو اخذت عنه العلم او بازوال وحده نحو ذهبت

عنه الدين

عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من عليها نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزيادة نحو ليس كمثله شيء او التقدير ليس مثله شيء وعلى بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن البرد المنهم اي عن مثل البرد الطايب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغنا عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو اما كانت حلافا للبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جا في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتدا زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما الاجمعه كما اذا قلت ساقوت من البلد مذ سنة كذا او مارايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ح ان مبتدا مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة كان السنة وامتدالي الآن والظرفية على الابتداء اي وهما للظرفية المخصصة من غير اعتبار معنى الابتداء وفي الزمان الحاضر اي الذي منه هو حاضرا وان معنى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهر ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتي هو مذ الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانها يقتضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءها فكيد بجميع اعتبارها مذ الزمان الفعل فالمسالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي مارايته مذ دخول شهرنا وهاشا وعدا وخلا للاستثنا اي لاستثنا ما بعدها عما قبلها فاذا حذرت بها ما بعدها هنا يكون حرف جار وبهذا الاعتبار ذكرت هنا خرجا في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصب يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانتسابها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولزومها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكرت وشبهت واستدركت ولمست وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالحروف المشبهة على صيغة جمع العلة لكونها سبعة لكنهم لما عبروا عن الحروف المشبهة بالجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا بغير الاسلوب مع شيوع الاستعمال كل من صيغة جمعه العلة والكثرة فالاولى على انها اذا اردت غلب مع رعاية المماثلة بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ جملتها جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن ولعل اخرها لكنها للاستدراك بعد الاثبات والنفي للاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وهو العلم اي مبتدا اول الامر انه قسم من اقسام الكلام اذ كلمة يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التنبيه والاستدراك والتمني

الحروف المشبهة بالفعل

105

والتي سواء المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس ما بقيا على المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها اسمها وخبرها في وقت تاويل المفرد فلا بد لها من التعليق بنحو اخرجني كلاما وج لو وقعت في الصدر استحبت بان للكسرة وصمة الكناية وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لاجل عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستحقاق يكفي في الحمل وتلخيصها اي هذه الحروف ما الكافة فيليها اي تعدل هذه الحروف عن العمل لحكاية الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين اذ يليها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا اخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم احدث ما افادت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سواها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشبهه لان معمول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد انه عمرو انا اعني وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انه قائم وصحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو يعجبني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدا ونحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو يعجبني انتشار انك عالم لوجوب اضافة اليه مفردا وقالوا الا ان يفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية لانما اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك مطلقات لطلقت وكذا بعد لولا التخصيصية لانما مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب حذفه لولا التخصيصية عليه لولا اني معاد لذلت اي لولا ازعمك اني معاد لذلت وكذا قالوا الا ان يفتح الهمزة لانه اي ما بعد لولا فاعل لفعل محذوف والفاعل لحيان يكون مفردا نحو لولا انك قائم اي لولا وقع قيامك فاذا حان في جميع التقديرات تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر اما الفتح في تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلهما معها جملة مثل من يكرمني فانى اكرمه جاء ترتيع بعد الفا الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اكرامي اياه جاز له وجهان الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا وخبره مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم ما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على معها مبتدا محذوف الخبر اي اذا هي ثابتة وقائم البيت ذكت

اري زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله على صيغة المجهول يعني اظن من زيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه ليترخذ من قفاه ولهازمه اي هيئته ان ياكل لعظم قفاه ولهازمه والظرفان عطفان تاليان في التحيين تحت الاذنين جمعا بارادة ما فوق الواحد او بارادتها مع حواليها تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا وشبهه وما وجه كثرة من النحو فن جملة اشياء هذه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جملة ما موصوله او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقول مقولا في تعيين الكسر لان اول المقولات اني رحمة الله لا المعنى المصدري فان معنى المصدر ذا يعني الجملة قول خاص ليس من جنس المقولات وان جعلت مصدرية كان حاصل المعنى الاول اقرى اي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول وكذا اي لاجل ان ان المكسورة للتغيير معنى الجملة كما ان اسم المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مذكورة لفظا او حكما بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة كالحا حيث يكون ما عملت فيه تاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فان لم تجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فقد عدمها وشرط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع معنى الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو لانه لو لم يجز قبله لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على معمول واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لما شرط ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فزحيانه خبرا عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان وصوحيث انه خبر العطف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين معنويين والابتداء على رفعه وهو باطل لانحلا فالكوفيين ظاهر لا يشترطون في صحة هذا العطف معنى الخبر فانك ان عندهم لا يجعل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ولا ان لكونه اي لكون اسم ان منبئا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مجيء الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيدا ذاهبان كما انفلا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان ان زيدا انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا معنى الخبر فانه لا يظهر على ان لا في اسمه بواسطة تاثيره فكانه لا يعمل عنه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي على ان لا يغير معنى الجملة عاكانت عليه

قبل دخوله فإنه معناه الاستدراك وهو لا يأتي للمقتضي الاصل كما انه لا يأتي فيه التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه
وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة لا يقول لم يخرج زيدٌ ولكن عمرو اخارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محلّ اسمها وايضاً كذلك اي لا اجد ان
المكسورة لا تعتبر معنى الجملة والمفتوحة تعتبر ودخلت اللام التي هي لتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضاً كذلك
التأكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت
اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيداً لعالم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا وقع فاصلاً بينه اي بين الاسم وبين
اي بين ان نحو ان وخلت على ما في الدار لزيد او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيداً لطعامك اكل
وانا حض دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها حوالي هروب التأكيد والابتداء عني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك
واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على بينهما
ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا يراعى اللام ان في معناه الذي هو التأكيد فقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكني في حبها لعميد فحقفان المكسورة لفظ التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وقد يجوز الغاؤه
اي ابطال عملها وهو الغالب لعارض بعضي وجوه شبهاً مع الفعل كتيء الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على
ما هو الاصل ولهذا لم يذكر سيبويه واللام على كلها النقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل
ان زيد قائم وان زيد لعالم واما في الاعمال فلاطراد الباب ولان كثيراً من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لعفلي لكونه اما مبني
تقديراً او لكونه مبنياً وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة قائم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام بحصول الفرق بالعمل
وبحرز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من افعال التي هي من واخوات المبتدأ واما خبر كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليه فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفرق دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر
غاية الاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافاً للكوفيين في النعيم اي نعيم البصرة
وعدم تخصصه بدخول المبتدأ والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصرة
في تجويز دخولها على غيره واخطأوا متمسكين بقول الشاعر بالله ربنا ان قتلت لمسلماً وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شأن مقدر والسبب
في تقدير ان المشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق ولهذا المكسورة بعد تخفيفها وسعة الكلام
واقع كقوله تعالى وان كلاً لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم مذهب الظاهر ترجيح

الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقد رأيت السكان حتى يكون اسمها المفتوحة بعد تخفيفها في الجملة المفسرة
لضمير الشان حتماً لها فيكون عاملاً في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل وهي لا يزال عاملاً بخلاف المكسورة فانها قد تكون
عاملاً وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر مقاوم العمل في
الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فيدخل اي المفتوحة على الجملة الصالحة لان يكون
مفسراً لضمير الشان مطلقاً سواء كانت اسمية او فعلية ودخولها على المبتدأ او الخبر اولى وغيرها فيها وسنذكر
اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكي بعض اهل اللغة اعمالها في الضمر والسنة قومهم
اظن انك قائم واحسبك انه ذاهب وهذا رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجائز في المضمر فقط قال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقاً لم اجبل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حالة كونها ان ليس للانسان الا ما سعى
وان ليس يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه السوف
باتي كلا مما قدرنا قد نحو لعلم ان قد بلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين المصدرية
الناصبة وليكون الكلام من القول المحذوفة او حرف النفي نحو ولا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي
الا ليكون الكلام من القول المحذوفة او حرف النفي فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع
مع كل منها فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة واما من حيث اللفظ
لانه ان كان الفعل المتبع منصوباً فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لاتيانه وهي جوابه على التحتم
حملاً على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيد
الاسد ان زيداً كالاسد قدمنا الكاف ليعلم انشأ السببية من اول الامر وفتحت همزة ان لان الكاف في الاصل جارة
وان خرجت عن حكم الجارة والجارة اذا دخل على المفرد فاعلا الصورة وفتحت همزة ان اذا كان العربي على الكسر و
اي كان فيلزم اعمال العمل على الاستعمال الاضعف بخروجها عن المشابهة لعدم فتحة الاخر كقول الشاعر وتحمر شرق الموت
كان ذبابه حنان وان اعمالها كان نادر لكنه على الاستعمال الغير الاقيس لما عرفت واذا لم تعملها لفظاً فهي ضمير الشان
مقدر عند هم كما ان ان المخففة ويجوز ان يقال ضمير مقدر بعد هنا لضمير عدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن
وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان
فتقلب كسرة همزة ان الى الكاف وحذفت همزة وكلة لا يفيد ان ابعدها ليس كما قبلها بل هو مخالفه نفياً واثباتاً وكلة
ان تخفف مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد

وكان يدعي ان عمرا ايضا حاله لا يفهما من الالفة فدفعت ذلك الوهم بقولها لكن عمرو لم يجئ وبتوسطه
اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا بحسبي انه تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي وهذا اقتضر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئني وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو غائب فيما قيل عن العصام فورد
عن الشايعة واشتهت العاطفة لفظا ومعنى فاجيب بجوابها بحثا ان واو المحققين فانها ليس لها ما اخر تا عليه
وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعادة الا في غيرها المخففة
وقال الشارح الرضي والا عرف له شاهد ويكون معنى مشددة ومخففة الواو وهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما
اعتراضية وجعل الشارح الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم او على المستحيل
نحو ليت الشباب يعود احانا فالاول نحو ليت زيدا قائما بنصب المعربين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما
اي المناه كائنا على صفة القيام فالخبران منصوبان على المفعولية بمعنى ليت ايام الصبا راجعا فالعزيز يقول تمنى
تمنى ايام الصبا راجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبي كانت راجعا والمحققون على ان راجعا منصوب على انه
حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبي لنا كائنة حالكونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه
ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قرب والغالب
هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما حكاه في اللغة العقيلة وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يحب الى الغدر
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل
ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال السيد في شرحه يعني انه مرفوع واقع بعد رو في موضع اخر فالشاعر على ما كان
عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالبا فجيء ان تحكي في احوالها الثلاث بالبا ولعل مراد المصنف ما ذكره
من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بورود
الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الاضافة ولما كانت هذه الحروف تفيد العطوف الى المعطوف
عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو وا ما بكسر الهمزة وام وبل ولكن وعند بعضهم او المنقطعة منها
وعند الاكثرين ان بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعضهم اخرا الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو
وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها يبدل غلطا مما قبلها وبدل الغلط يدون غير فصيح وما معها فصيح مطلقا
وفي كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجامع من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد
النحاة بالجميع ههنا ان لا يكون احد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما ولعين الواو اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان نحو جاءني زيد وعمرو او وعمرو وثم عمرو واي حصل الفعل من كليهما
الا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين
المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب فيها وجودا وعدما والفا للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة
وثم مثلهما اي مثل الفا في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثل ثم اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير انها مهلة في حتى اكثر
منها في ثم حتى توسط بين الفا التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيد للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى جزء اقتضاء وضعها
جزءا قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف
او ضعفا فيه اي ليدل عليها حتى يتبين الجزء بالقوة والضعيف اعني الكل فصار كانه غيره فصل لان تجعل غايته و
للفعل المتعلق بالكل ودل انها الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل لجزء الكل والمراد بالناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى الناس
والرفق يزيد وحتى بعد استراحا في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراكهما في العطف بحتى جزء من متبوعه
والاشتراط ذلك في ثم وبانهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب
الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس والمناسب في الذهن بقدم قدوم ركاب الحاج على ركابهم وان كان
في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الاتيان بالجزء الاخير او الا
كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء وكذلك الاتيان بالملاقي للجزء الاخير يفيد في ذلك العموم كقولك الباخرة حتى
الصباح فانه يفيد شمول العوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك استعمال حتى الجارة والمعنيين جميعا الا انه لم يات في
العاطفة ما يدل على الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة اكثر استعمالها فيكون العاطفة عاطفة عندهم على الجارة فان
كانت مجرورة عليها لم يستعملوا في معنيها جميعا ليس للاصل على الفرع مزية واما استعملوا في معنيها وهو كون مدخولها
جزء لان الجار الاجزاء في تعلق الحكم عرف في النحو واكثر في الوجود من الجار والمجرور حكما في بعض الشروح ومن
هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء من ان يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد منها اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في قوله تعالى
ولا تطع منهم اثما او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من
وقوع الاخ النهي في سياق النفي لان كلة او وام المتصلة لازمة لصدر الاستفهام اي غير مستعملة بدونها بل بها اي كثير

الحروف العاطفة

عليه في النحو

بعدها ملتا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر بل الهمزة اى الهمزة الاستفهام بعد شربتا احدهما اى احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى من احل انها المتصلة بليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت
احدهما لطلب التعيين لم تجز تركيب اربت زيدا ام عمرو فان المستويين فيه زيد وعمرو احدهما وان ولى ام لكن الا
لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عنه سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح واربت زيدا ام عمرو احسن
واقصح وقد يكون تركيب اربت زيدا ام عمرو احسن فصيحا وان لم يكن اقبح واحسن ومن الترجمة الشريفة بالتعجيب
انه وجد في بعض نسخ الكافية المعتمدة على المص وعليه حطه هكذا يليها احد المستويين والاخر احسن على الاقبح
ومن لو صحيت اربت زيدا ام عمرو ولا يخفى ان الحكم بتنزيل المنزلة عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان
ما كان حسنا فصيحا لا بعد صحة وبالجملة فالكلام المص هنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا
منهم اى متى احد ما ذكر بعينه كان جوابا اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه
دون نعم ولا نها لا يفيدان التعيين نعم ان اوما مع الهمزة كما اذا قلت اجاك زيد او عمرو اذا جاك اما زيد واما عمرو
فانه يصح جوابا بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال
الخطأ في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما فالمشار اليه بهما في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شيئين صح
وقوع ام المتصلة فرع عليه بامشار كل واحد منهما كلا آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شيء اخر لا يخلو اما عن
سماحة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجد في اول الكلام وعطف قوله كان جوابا بالتعيين على قوله لم تجز لكان
حكيما بشرط على طريقة اللف والنشر لكان احصر واحسن كما لا يخفى وام المنفصلة في الاضراب عن الاول كبل في
الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للسئلة في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان المطيفة
التي اراها لابل وهو جملة خبرية فاما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار وشككت فيها بشيء اخر
فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول لمن يريد عندك ام عمرو اي بل عمرو وحينئذ يعتقد
الاضراب امن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني وما قبل المعطوف عليه لا تزيد مع اما اي اي غير مستعملة الا
معها يعني اذا عطف شيء على اخر فما يلزم ان يقصد المعطوف عليه اولا ما ثم عطف عليه المعطوف ما فجاءني
اما زيد واما عمرو والمعلوم من اول الاسوان الكلام معنى على السكت جاءه مع او يعني اذا عطف شيء على اخر بأو يجوز
بان يقصد المعطوف عليه بما فجاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب فجاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة
الا ما ليست من الحروف العاطفة والام يقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل على الواو العاطفة فاركات هي

ايضا للعطف بلا دم ابراد عاطفين معا ويكون احدهما ألغوا والجواب عن الاول ان اما المسابقة على المعطوف عليه
ليست للعطف بل للتنبيه على السئلة في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطف اما الاولى
واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد ما الاول فلكل منهما فائدة اخرى فلا تغو ولا حيل ولكن هذه الحروف السئلة لا تفيد
معنى الا في الجملة الحكمي احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة الا تفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف فجاءني زيد لا عمرو وحكم المجيء فيه لا بد للتعيين وكلمة بل بعد
الاثبات لصرف الحكم اعني المعطوف عليه الى المعطوف فجاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف
دون المعطوف عليه على عكسها والمعطوف عليه وحكم السكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والا
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وفيه خلاف مذهب بعضهم
الى الكلية بل تصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه
ممنوع ما جاءني زيد بل عمرو وبل جاءني عمرو وزيد اما في حكم السكوت عنه او الحكم منفي عنه ولكن لا زيادة للنفي اي خبر مستقل
بد ونه فانه كانت لعطف المفرد على المفرد من نقيضه لا فيكون للايجاب فاسئلا عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول
فجاءني زيد لكن عمرو اي قام عمرو ان كانت في عطف الجملة على جملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعده
النفي للاثبات ابعدها وبعد الاثبات للنفي ما بعدها فجاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى هذا
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وهما يصدر بهما الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عما يلقى اليه المتكلم
ولهذا سميت حروف التنبيه فجاز الامر قائم واما زيد قائم وهما زيد قائم ويدخلها خاصة من المفردات على الاسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عما يلقى الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها فهذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء اعما
استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد
بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فانه القريب بقسم الى قريب يتصف باصل القرب من غير زيادة وله
كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله كلمة الهمزة جلا والبعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب المقابل للاقرب
هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب وهو فالا يجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير بالكسر
بكسر الهمزة وفتح الزاي المشددة مخففان بمعنى نعم الحروف بتبين وجد تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة للاسبق
اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي من جواب اقام زيد او في جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى

حروف التنبيه

حروف النداء

حروف الايجاب

في جواب الرقيم زيدٌ بعناء قام زيدٌ فمعنى بلى في جواب الست ربنا اثبات ربنا ولو قيل في موضع بلى هنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ ليست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد شاع في العرف فقال احد بازيد الحبس لي عليك الف درهم وقال زيدٌ نعم يكون اقرارا ويقدم مقام بلى للتقرير للاثبات بعد النفي وبل مختصة بايجاب المنفي يعني بنقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا اعني الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيدٌ اي قد قام او مقرونا به نحو اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ للتصديق لا الايجاب كما يقول في جواب اقام زيدٌ بلى قام زيدٌ وهي اثبات بعد الاستفهام لاسئلة في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء للتصديق فقط ايضا وذكر انه المالان اي بمعنى نعم وهذا خلاف ما ذكره السهم وليمينها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا كرب والله ولعمري يقول اي والله واي وربي واي ولعمري واحلو جير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك احل اوجيرا وان للخبر نحو قال زيدٌ ولم يأتك اي قد اتاني او لم يأت وقد جاء ان للتصديق الدعائي ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله الناقة وراكبها وقد جاء انجا الاستفهام ايضا في الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبه ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للحب صحيحا في حدين المرضعين خلافا لما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر

حروف الزيادة ٥

حروف الزيادة هي التي تجيء لا لمعنى بل لتقوية الكلام وتوكيده وهي ثمانية الا ومن والباء واللام وان وما ولا ورب وقد جاء بعضها لمعنى ايضا فالا قد تجيء للاستفتاح نحو الا يا قوم اسجدوا ولتحضيض نحو الا تضربون زيدا ومن قد تجيء للتبعيض نحو من الناس من يعبد الله على حرف وللتبيين نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ولابتداء الغاية نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وللبدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة اي بدلها وللتعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا اي لاجل خطيئاتهم وقليلا ما تذكرون اي تذكرا قليلا وزيد صدقني كان عمر واخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم اي لا لاجل ذنب اقتضت وقيل ما هنا نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا زيدت مع الواو العاطفة بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى اعلم الا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لاقسم قسم نحو لا اقسم بهذا البلد والشرف زيادتها التنبيه على جملة العصبة نحو لا يستوي هنيء القسم فيجوز لذلك وصرورة نحو لا لعمر وسددت زيادتها مع المضاف كقوله في بيت لا حر بوادي وما شعداي في منحدر والحر الملكة جميع جارية اي عالة من حال اي هلال ومن والباء واللام لتقدم ذكرها مستقلا على ذكر مواضعها فلا حاجة الى تكرارها حرفا حرفا التفسير اي فهي تختص كل سهم من المعنى نحو جاءني اي ابو عبد الله والجملة كما يقول قطع زرقه اي مات وهي اي ان محققة ما في معنى القول اي فعل متصرف في معنى القول بقدر المفروغ في الظرف غير متمكن عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد المين في معنى القول فهي لا تبتدئ ولا تكون الا مسبوقا مقدرا للفظ غير صريح القول سواء معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا وهو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير للضمير به وقيل ما امرتني معنى القول ولعيس تفسير الا في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول وقد يفسر بها المفعول به ظاهر كقوله تعالى واوحينا اليك ما يوحى اي اوحينا اليك هذا فيه فعل متصرف لما مر حرفي المفعول لا وحينا حروف المصدر او ان المصدرية المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالا ولان اي ان المفتوحة المخففة للفعلية اي الجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاصها المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعد الاسية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نحو البالغة بعرف الدنيا فالدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسية اي الجملة الاسية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسية والفعلية ومعنى كونها للاسية انها يعمل في خبرتها وتجعلها في تأويل المفرد الذي مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او في معناه نحو اعجبني ان زيدا ابوك اي اعجبني ابوة زيد فان تقدرت

حروف المصدر

ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اي نحو ايما الخليلين اخلس ومع ان نحو آمرتن من البشر اصد حال كلا المذكورات مع ما شرطا اي ذوات الشروط ومع بعض حروف الجر فيما رحمة من الله لنت لهم وما بهم حظ ما انه اعرفوا او عما قليل وزيد صديقي كان عمر واخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم اي لا لاجل ذنب اقتضت وقيل ما هنا نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا زيدت مع الواو العاطفة بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى اعلم الا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لاقسم قسم نحو لا اقسم بهذا البلد والشرف زيادتها التنبيه على جملة العصبة نحو لا يستوي هنيء القسم فيجوز لذلك وصرورة نحو لا لعمر وسددت زيادتها مع المضاف كقوله في بيت لا حر بوادي وما شعداي في منحدر والحر الملكة جميع جارية اي عالة من حال اي هلال ومن والباء واللام لتقدم ذكرها مستقلا على ذكر مواضعها فلا حاجة الى تكرارها حرفا حرفا التفسير اي فهي تختص كل سهم من المعنى نحو جاءني اي ابو عبد الله والجملة كما يقول قطع زرقه اي مات وهي اي ان محققة ما في معنى القول اي فعل متصرف في معنى القول بقدر المفروغ في الظرف غير متمكن عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد المين في معنى القول فهي لا تبتدئ ولا تكون الا مسبوقا مقدرا للفظ غير صريح القول سواء معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا وهو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير للضمير به وقيل ما امرتني معنى القول ولعيس تفسير الا في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول وقد يفسر بها المفعول به ظاهر كقوله تعالى واوحينا اليك ما يوحى اي اوحينا اليك هذا فيه فعل متصرف لما مر حرفي المفعول لا وحينا حروف المصدر او ان المصدرية المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالا ولان اي ان المفتوحة المخففة للفعلية اي الجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاصها المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعد الاسية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نحو البالغة بعرف الدنيا فالدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسية اي الجملة الاسية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسية والفعلية ومعنى كونها للاسية انها يعمل في خبرتها وتجعلها في تأويل المفرد الذي مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او في معناه نحو اعجبني ان زيدا ابوك اي ابوة زيد فان تقدرت

الكون خبرا يحتمل ان هذا زيدا اي كونه زيدا حروف التخصيص هذا ما الاستدلال ولو لم لو لها حد الكلام بدلالتها
على احد انواع الكلام فتقيد ويدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم
الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فعناها اذا
دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب فهي في المضارع
بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات الا انها يستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي الذي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها موجبة المعنى للتخصيص على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد تكون
بها لجنبها لما فات هذه الحروف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض
المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدرة متوقعا للمخاطب واقعا عند قد يت
كما يقول لمن يتوقع ركوب الامر قد ركب اي حصل عن قد يت اكنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ومعناها
اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق والتقريب مزعزعين توقيع كما يقول قد
ركب زيد لمن يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف للتحقيق
قولا في التقليل فحرف ان الكذوب قد يصدق ويستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد يرى الهلال ويجهل
ويجيز الفصل بينها وبين الفعل والقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرف الاستفهام الهمزة وهل
ولا يدخلان الكلام ولا يتقدمها ما في خبرهما لدلالتها على احد الانواع الكلام كما مر وقد خلفان على الاسمية والفعلية يقال
في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل يقول فيها هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة قد تدخل على الجملة
سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية جزاء فعل نحو هل زيد قائم الاعلى شذوذ وذلك
لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاء على الاصل في قوله هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الفعل
فادرات معها في جرها ما تركت عمود الخبي وست الى الالف المالوف وعافتها وانا ثم ترة في خبرها تسلت عند داخلة
والهمزة انما تصرفها اي التصريف فيها بما عتبار استعمالها في مواضع استعمالا تها اكثر من التصرف في مثل يقول ازيدا ضربت ام دخال
الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل يقال هل زيدا ضربت ويقول انقتل زيدا وهو احرك باستعمال الهمزة للثبات
ما دخلت عليه على وجه الانكار وقد هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله
ارجى تضربك زيدا وهو غير مستحسن مثله وهل ضربك في الاستفهام فلا يجوز فعلها خلاف الهمزة فانها قد تقع فاعلة وتقول
ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة بانه لما قصد الاستفهام عما صالا مرين تعدد المستفهم عنه

فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاولى فيه الانسب واليق وهل يقع مع ام المنقطعة لم يقيد د
لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير
بل اعندك عمرو بقول اتم اذا ما وقع واقتن كان واومن كان ما دخال الهمزة على ام والفا والواو من الحروف العاطفة
بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو لو اما حد الكلام لما مر فان للاستقبال و
دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان
ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمني اكرمك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى
المثال الاول يجيء ان وقع مثل اكرام اي في الاستقبال وقع مثله اكرامه وكذلك للمضي على انها دخلت نحو لو ضربت
ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع مثل ضربك في الماضي فقد وقع مني ضربك اياه في الماضي وقد يستعمل كاذا في
المستقبل نحو قوله تعالى ولائمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان الشهور لو لا انتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي
اي الماضي كان فيه منتفيا وقطعا فيلزم انتفاء حصول ما يحصول امر مقدر فيه انتفاء اعلى ما ذا قلت مثلا لرجيتي
كرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاء هما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء
في زعم المتكلم واستعمالها لوجه المعنى موكثير الشعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم يستدل
به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فانه لما دل على لزوم الفساد لتعدد الالهة على
ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستدلال توهم المتم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وحقا عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكر معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم العلم على انتفاء الملزوم
الجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفاءين معلومين للآخر حسب الواقع فلا يتقرر هنا استدلالا فانك
اذا قلت لرجيتي اكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولهذا استعمال اخر وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء
بالبعد البعيد من عنه كقولك لو اهانني لاكرمته ليبان باستمراء وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام
فكيف لا يستلزم الاكرام ويزداد ايضاح ولو الفعل لفظا او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من
المشركين استجارك ولو انهم تفكروا اي وان استجارك احد ولو تفكروا انهم فاعد وانهم مرفوعا بانها فاعل لفعل
محذوف وقد يفسرها الظاهر اما احد ظاهر او اما نهم فلما كان ضميرا متصلا لم يجز ان الفعل صار منفصلا بارزا

وليس تأكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل
لزوم الفعل بعدها قيل بعد الواو المحذوف فعلها الباء بالكسر لا بد اي الصق معموليه فاعل الفعل المقدر
بعد الواو والصاق للفاعلية هو ان المنتزعة للكثرة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق
اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في اخبارات هو الاقرار ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف حتى قيل الواو انطلقت ولا يقال انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر
لا بد له من القسم وان لكن دالة على معنى التحقيق والثبوت بدلا على معنى يثبت المقدر هنا فهو عوض عنه من حيث
المعنى والفعل الواقع خبرا عوضا عنه من حيث اللفظ فليس شيء منها عوضا حقيقيا اعني الفعل المقدر بدلا كالعوض
وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز ويجر
ذا اللام الجامد خبرا لتعذره الى تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذي من الجبال
الاقلام فانه ليس مشتقا يوضع فعلا في موضعه وانما تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيتوجه ترك
في الكبرى طرفا زمان واحترز به عما تتوسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه اداة الشرط فيطابق اي الشرط
الجواب حتى يعطي عمل اداة الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا للقسم والشرط جميعا لانه
يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال اذا ما معنى فهو جواب للقسم لكونه اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه شرطا
بالشرط متصل والله ان اتيتني متصل لفظا اذا ان لم تأتني متصل معنى لا كرمتك وان توسط اي القسم بينما جزاء
الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر
الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط وان يلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كعكسه انا والله
ان تأتني اكرمك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجزاء كليهما
منشأ على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون القسم باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار شرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا تيتك وانما اورد ويحط
المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف مثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم
على تقدير توسط كما اشترط له على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال للتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم
مهملا اعتبارها جميعا منشأ على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاية فالمنشأ باعتبار

الاول على غير ترتيب اللف وباعتبار الثاني على ترتيبه فكل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني في اختلاف
بين اعتبارين مختلفين معنى الاول فالجملة عليه اولى على تقدير الجملة عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب
اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثال له بعدا لامكان على تقدير تقدم الثنين
على نشرهما من حيث شمولها او تقدير القسم كالملفظ اي كالملفوظ به او معتد به كلفوظ في صدد الكلام فلم والشرط
الذي بعده الماضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى حرجوا لا خرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض لم
يخرجوا جواب القسم فانه لو كان حتما لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان
اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم مشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جوابا والشرط يلزم اتباعا بالعكس الان الجملة الاسمية الواقعة جزاء تجاب بها الفا واما للتفصيل اي تفصيل المجمل
المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشير فاعرضت عنه اجمل في الذهن
ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن فقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمالا لكنها في
اوائل الكلام وهي حتى كان لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد تكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور عمدة العهد
المذكور لدلالة احد الصدرين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكورة هنا
غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم
بان كلمة اما للشرط للزوم الفا في جوابها وسببه الاول الثاني والتزام حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض عنه اي عن
اما وبين فانها الواقعة في جوابها جزاء في خبرها اي حتمه فانها اوجبا لا ان حتم الفا ايضا حتما كان ذلك
الخبر مستحق الحذف نحو زيد منطلق او معولا لما وقع بعد الفا نحو اما اليوم الجمعة فزيد منطلق اي تعويضا منطلقا غير
مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الخبر على الفا وعدم تجويز وهذا مذهب سيبويه فيجعل سيبويه لا اخاصته جواز التقديم
لا يمنع تقدمه مطلقا وقيل والفا يلي المرة هو اي ما وقع بينها وبين فانها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي
معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما اليوم الجمعة فزيد منطلق فان تقدير على المذهب
الاول لا يمكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يمكن من شيء واقيم المضاف مقامه وبقي
يوم الجمعة بين اما وفانها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على
المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار اما يوم الجمعة زيد منطلق وهذا القائل لم يجعل لاما خاصته جواز التقديم اصلا وقيل القائل

ان كان مايتوسط بين أما وفاءها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم
الاول وهو ان يكون المتوسط جزاء مقدما على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بالقسم
الثاني من اخر مثل ايوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيزان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون
المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القبيل متميزين لا يكون ولا الفاء ما بعد احد وبين ان يكون مجردا فاذا وقع رفع حكم
الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقرير الكلام اذا كان ما بعدا منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فقد
علمت الذهاب الاول مما يكون من شيء وزيد منطلق اقيم ما مقام مهما وحذف فعل الشرط وما بعده وتوسط زيد بين ما والفاء لما
ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مما يكن زيد فمنطلق اي هو منطلق
اقيم ما مقام مهما وحذف الفعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق وزيد فاعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع
بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة فعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل فعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب تذكر يوم الجمعة بصيغة فعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به
للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يرد عليه جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب
وجواز ايوم الجمعة زيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف واما
مثلا الصم ما يكن الواسط بين اما وفاءها منصوبا لظهور امثلة كونها مرفوعة بكسرتها حرف الردع هو الزجر والمنع
بقول المتكلم مثلا ان يفعل فيقول كلا رد عليك اي لعمري لا مر كما يقول وقد تخيب وجد الطلب لتوهم اجابة الطالب كقول الملحد
قال الله افعل كذا فقال كلا اي لا يجاب الي ما قال وقد اجاب اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا
ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بمعنى ان يكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه
لانه ترد المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن الفتحة حكما عرضيه اذا كان بمعنى حقا ايضا. ما هو اسم المقصود
به تحقق مضمون جملة كالمقصود به فلم يخرجه اعني الوقف تاء التانيث الساكنة لانها متحركة بالاسم بخلاف الفعل
الماضي ليكون منزلا لاعلامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله واما حملت هذه التاء الساكنة مقام
تا الاسم لان اصل الاعراب واصل الفعل البناء فبقيه منزلا الامر بسكون هذه على تا المحركة وتحريكه ملائما على الاعراب
بانه وليسته ولانها كالحرف الاخير بالجملة فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مثنى حقيقي فصحيحي فان يحيز
بين الحاق تا التانيث وبين عدمه او فضل الحاق تا التانيث بحيزه على الحذف والايصال وهذه المسالة قد
تقدمت لانها ذكرت لتقدم مرجحاتها من احكام المؤنث وهنا سرجحاتها من احكام تا التانيث واما الحاق علامة التثنية

الجمين

في جميع ما ذكرنا الا في حذف هذه التاء فانها لا تحذف حينئذ كانت لا يليتين بنت
في مثل هذين هذا ابنة عاصم نون التاكيد قسما خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل
في بنات السكون وشددة مضمومة لنفيها وخفة الفتحة مع غير الف التثنية نحو
اضربان والمضارع اي الا الف الفاصلة بين نون المؤنث والنون المشددة نحو اضربان
فانها مكسورة معهما لشبهها فيهما بنون التثنية يختص بنون التاكيد بالفعل
المستقبل لانه كان في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والقسم نحو والله لتضربن وليوسن
نحو لاسرقن يا خضب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورة الدالة
على الطلب دون الحال والاستقبال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت به
اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقوم من الآن قبلا تضلوا عن بعض فهم
الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي والنفي وقرئ اي نون التاكيد في مثبت
اي في جوابه كمثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر
منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه كما ينصل به وهو النون
بعد صحته له التاكيد وفي قوله لم تثبت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد
فيما عداه مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل
انما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد حرف مصدرا تاكيد الفعل

113

لئلا ينقص المقصود من خفة ما قبلها اذ ما قبل نون التاكيد
حقيقة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكورين وهو الواو مضموم ليدل
على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين
على حدّه ان يكون الساكنان في كلمة واحدة لان النون المشددة
كلمة اخرى او الثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان يشترط
في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل
على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او ثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون
المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواو
المذكور غالبا كان او محاطبا والمؤنث الغائبة مفتوحة طلبا للخفة وظاهر
ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول
في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء منه فتقول
في التثنية للغني اضربان باثبات الالف لشلا تشبه بالواحد واضربنان
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون جمع المؤنث وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات لا ندخلها اي التثنية وجمع المؤنث
النون الخفيفة للزم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مقصورا كما
في الوقف وليس اضربي عند الاكثرين وبما اي النون الثقيلة والخفيفة
غير

في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر
وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان تقال اخر الفعل
مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما
ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق
النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما حكم تثنية وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو ثلاثة جمع المذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي
واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فان النون
مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزون وارمن يا قوم بحذف
الواو كما حذفت نحو اغزوا والكفار وارموا الغرض واخشوا
اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي واخشي
وارمي الغرض وضم الواو والمفتوح ما قبلها نحو اخشون كما
مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها
مع المنفصلة تقول اخشين كاخشن وكسر الياء المفتوح ما قبلها الرجل
فان لم تكن او مع الضمير البارز وهو الواحد المذكور نحو اغزو وارم واخش
كلها كالمنفصل اي فالنون كالكلمة المنفصلة وهي نون التثنية تقول
اغزون وارمين واخشين بردّ الامام وفتحها كما قلت اغزوا

وارباباً وحسبا ومن ثم لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمنفصل ومع
الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في مثل هل ترين بحي كما قيل هل
ترين هذا مثال الغير البارز الذي اعرك لام بالفتح كما يفتح مع
المنفصل وهل يرون في هل ترون بسقاط نون الجمع والحاق نون
التاكيد وضم الواو وكسرها في لم ترو وترو القوم هذا مثال ما فيه بارز يضم
لاجل النون وهل ترين في مثل ترين بالياء وكسرها كما قيل لم ترى
النكس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون
عطف على هل ترين لا ترين اي ومن ثم قيل اغزون يرد الواو
المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزون في اغزوا
بحذف الواو والمضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذه المسئلة
وقعت على ترتيب تقريبها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع
الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمنفصل
كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف الساكن اي لالتقاء ثيرا الساكن
المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاءهما كقول الشاعر
لاتهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لاتهين خذف
النون الخفيفة لتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها
لتدل عليها والامكان الواجب اذ قيل لاتهن الفقير لم تركوها كما يحرك

النون حرفا بينهما واغالم يعكس حتى لم يتوهم ما يدخل الفعل من نون اكد
الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة في حالة الوقف عليها للتخفيف
تخفيفا اذ اهم اكسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فرقوا ما حذف لاجل نون
الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة بالغزو واغزي وقلب اغزن واغزنه
بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا
واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجل التنوين لانه في الاصل
والخفيفة ليست بلازمة فجعل اللازم مزيلا بابقاء اثره على ما ليس بلازم والخفيفة
المفتوح ما قبلها تقلب الفا وكذلك في اغزين اغزيا تشبيها لها بالتنوين
فان التنوين اذا انفتح ما قبلها انقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو
احبب خيرا واصطبر بخير وحتم يا بحر اللهم اجعل ايامنا سورا خيرا ولا تمحوها
من بعد شرورا خيرا واجعل فواتات لنا قيضا حقيقة كانت او تقلبت في مواقف
الندامة منقلبة بالف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصلى على من كانت
شفاعته في محو ارقام الضلالة كافية ومن مغفرته استقام لجهالات شافية
وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من ذمرة احبابه قد استراح من كد الاستراح من
نقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه
الله سبحانه في وظايف عبودية الاعراض عن مطالب الاعواض والمعارض
ضحوة اسبت لحادي عشر من ازمان المنتظم في سلك شهور سنة خمسين والف

115 Lect.

Π 43584

قال النبي عليه السلام ومن قراء هذا الدعاء قبل الدرس ثلث
مرات يكون عالم البت ومن شك وقد كفره دعا بود
بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اخرجنا من
الظلمات الوهم واكرمنا بنور الفهم اللهم افتح علينا ابواب
فضلك وكرمك ويسر علينا خزائن رحمتك برحمتك
يا ارحم الراحمين

طلسم اشغل على تمحو جيد ... ٣٣